الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université du 20 Aout 1955 Skikda

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Faculté de science économique

département de Gestion et de

Science commerciale

Département des sciences

économique

أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر

خلال الفترة " 1980-2015"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

مخناش إيمان

تحت إشراف الأستاذ:

د/ بوالكور نور الدين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د/ صيد فاتح	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا	جامعة 20 أوت 55 سكيكدة
د/ بوالكور نورالدين	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا	جامعة 20 أوت 55 سكيكدة
د/ شرقرق سمير	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا	جامعة 20 أوت 55 سكيكدة

السنة الجامعية:2017/2016

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآثار التي يخلفها تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 ومن ثم البحث عن الآليات التي تمكن من مواجهة هذه الآثار، ومن أجل ذلك تم استخدام النماذج الإحصائية والقياسية الحديثة (نماذج الARCH و GARCH).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار البترول وكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية العامة، هذا ما يبين وجود أثر لتقلبات أسعار البترول على مستوى الإنفاق العام والإيرادات العامة مما يدل على دورية السياسة المالية في الجزائر.

Abstract

In this study we aim to prominate the effects of the volatile oil price on the fiscal policy in Algeria during the period 1980-2015, and then to search mechanisms to cope with these effects, therefore, modern statistical models (ARCH and GARCH models).

this study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between oil price fluctuations, revenues, expenditures and balance of public budget, this shows the impact of oil price fluctuations on the level of public expenditure and revenues, which indicate the procyclicality of fiscal policy in Algeria.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكر وتقدير

أول الشكر لله القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام وسير لنا سبل العلم والمعرفة

فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف نور الدين بوالكور صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل فله مني كل التقدير والإحترام.

كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخيرهم وقتهم لقراءتها.

كما أتقدم بكثير من الشكر والعرفان لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير وعمال المكتبة الذين كانوا خير معين فجزاهما لله عنا خير جزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من أمدني بيد المساعدة في إنجاز هذا العمل ولم يتسنى لي ذكر إسمه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى منبع فخري واعتزازي، إلى من غمرني بعطفه وحنانه وزرع بنفسي حب الخير والدي العزيز.

إلى من رافقتني دعواتها، وزادني رضاها نجاحا، إلى منبع الأمل الصافي الحنون والأمل المشرق الذي لا يغيب ضوئه كالشمس والقمر أمي الحبيبة.

إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي بمرح ومحبة أخي وأختي.

إلى كل عائلتي من قريب أو من بعيد.

إلى كل صديقاتي وإلى كل الزميلات والزملاء في قسم العلوم الاقتصادية.

إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الملخص	I
شكر وتقدير	II
الإهداء	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على تقلبات أسعار البترول	1
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: مفهوم البترول، السعر البترولي وأهم محدداته	3
المطلب الأول: مفهوم البترول	4
المطلب الثاني: مفهوم السعر البترولي	5
المطلب الثالث: محددات السعر البترولي	8
المبحث الثاني: محددات تقلبات أسعار البترول	11
المطلب الأول: العوامل الإقتصادية لتقلبات أسعار البترول	12
المطلب الثاني: العوامل الجيوسياسية لتقلبات أسعار البترول	15
المطلب الثالث: العوامل الأخرى المحددة لتقلبات أسعار البترول	16
المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول	17
المطلب الأول: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1973-1986	18
المطلب الثاني: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1986-1999	19
المطلب الثالث: تطور أسعار الفترة خلال الفترة 2000-2015	23
المبحث الرابع: مكانة وأهمية البترول في الإقتصاد الجزائري	27
المطلب الأول: مراحل تطور البترول في الجزائر	28
المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية في الجزائر	31
المطلب الثالث: أهمية البترول في الإقتصاد الجزائري	34

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة الفصل	36
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية في الجزائر	37
تمهيد الفصل	38
المبحث الأول: دراسة نظرية للسياسة المالية في الجزائر	39
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية، أنواعها وأهميتها	40
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية	42
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	45
المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية	47
المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تجنب الصدمات البترولية	55
المطلب الأول: مبادئ إعداد السياسة المالية على المدى القصير	56
المطلب الثاني: مبادئ إعداد السياسة المالية على المدى الطويل	58
المطلب الثالث: السياسة المالية وإدارة الفوائض البترولية	62
المبحث الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر	65
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر	66
المطلب الثاني: الايرادات العامة في الجزائر	71
المطلب الثالث: الميزانية العامة في الجزائر	78
المبحث الرابع: دورية السياسة المالية في الجزائر	85
المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة المالية الدورية	86
المطلب الثاني: واقع دورية السياسة المالية في الجزائر	87
خاتمة الفصل	90
الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر للفترة 1980-2015	91
تمهيد الفصل	92
المبحث الأول: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية	93
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة	94
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة	96
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزانية العامة	98
المبحث الثاني: نمذجة قياسية لتطاير أسعار البترول	102

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول:الإطار النظري القياسي لنمذجة تطاير أسعار البترول	103
المطلب الثاني: نمذجة تقلبات (تطاير) سعر البترول بالاعتماد على نماذج $ARCH$	109
المبحث الثالث: إستجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول في الجزائر	116
المطلب الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة	117
المطلب الثاني: منهجية الدراسة واجراءاتها	117
المطلب الثالث: نتائج اختبار مدى استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول	120
خاتمة الفصل	129
خاتمة	130
قائمة المراجع	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الجداول

رقم الجدول	الصفحة
الجدول رقم(1): تطور إحتياطيات الجزائر من البترول خلال الفترة 1980-2015.	32
الجدول رقم (2): تطور إنتاج الجزائر من البترول الخام خلال الفترة 1980-2015	33
الجدول رقم (3): بنية الناتج الوطني الخام حسب القطاعات خلال الفترة 2011-2015.	34
الجدول رقم(**4**): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2015	67
الجدول رقم(5): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2015	73
الجدول رقم (6): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2015	81
الجدول رقم (7):نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي – فوللر الموسع (ADF)	109
الجدول رقم (8): نتائج عمليات تقدير النموذج $AR(1)$	111
الجدول رقم (9): نتائج اختبار نموذجARCH	113
الجدول رقم (10): نتائج تقدير النموذج GARCH(2,1)	114
الجدول رقم (11): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1980 – 2015)	118
الجدول رقم (12):نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي – فوللر الموسع (ADF)	120
الجدول رقم (13):نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)	121
الجدول رقم (14): نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات: CSGARCH, REV, SLD, XPN	122
الجدول رقم (15):تحليل التباينات الثنائية بين كل من تطاير سعر البترول(CSGARCH) والنفقات العامة (XPN) والإيرادات العامة (REV)	126
الجدول رقم(16): نتائج اختبار السببية بين تطاير سعر البترول CSGARCH وكل من REV، XPN، SLD.	128

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 1980-2015	69
الشكل رقم (2): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1980-2015	71
الشكل رقم(3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2015	75
الشكل رقم(4): تطور الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 1980-2015	78
الشكل رقم (5): بيان الإرتباط الذاتي لسلسة أسعار البترول oilprice	110
الشكل رقم (6): بيان الإرتباط الذاتي للبواقي	112
الشكل رقم (7): إستجابة السياسة المالية لصدمة في تطاير أسعار البترول	123

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مقدمة

مقدمة

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات والوسائل الإقتصادية التي تمتلكها الحكومة للتصرف في مواردها وتنفيذ خططها ومشاريعها عن طريق إعتماد النفقات اللازمة وما أكسبها هذه الأهمية تطور دور الدولة في الإقتصاد، فبانتقاله من دور الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة تحولت السياسة المالية من المحايدة إلى الموجهة وأصبح من أولوياتها تحقيق أهدافها وأهداف السياسة الإقتصادية ككل وذلك من خلال محاولة الوصول إلى مرحلة العمالة الكاملة، إستقرار الأسعار والأجور، تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

ويعتبر البترول من أهم الإكتشافات التي توصل إليها الإنسان فهو المصدر الرئيسي للطاقة على إختلاف أنواعها وأشكالها الذي تعتمد عليه معظم إقتصاديات العالم، كما أنه يعتبر سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية في الصناعات الكيماوية والبترولية باعتباره مصدرا هاما للإستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة، وقد أدت هذه الأهمية النسبية للبترول في الإقتصاد العالمي إلى أن تكون لأسعار هذا المورد الإستراتيجي أثار إقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق البترولية حيث ان ارتفاع أو إنخفاض أسعار البترول يشكل خطرا حقيقيا على الكثير من دول العالم.

وبما أن إقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للبترول تعتمد على إيرادات البترول كمصدر رئيسي للإيرادات والتي ترتبط بتطورات الإقتصاد العالمي وبظروف السوق البترولية العالمية، فإن هذا يشكل تحديا كبيرا لواضعي السياسات المالية نظرا لأن ذلك يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الإقتصادي فحجم الإيرادات العامة ومن ثم الإنفاق العام لا يتحدد تبعا للنشاط الإقتصادي المحلي بل للتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواضعي السياسات الاقتصادية التحكم فيها.

ومن الأمثلة على الإقتصاديات البترولية الاقتصاد الجزائري، إذ انتهجت الجزائر منذ الإستقلال سياسات مالية توسعية تارة وإنكماشية تارة إخرى حيث إختلفت باختلاف الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والمالية السائدة في كل مرحلة والناتجة من إيرادات قطاع المحروقات مما جعل الاقتصاد الوطني يرتبط إرتباطا قويا بهذا القطاع، وأضحى ما يسمى بالإقتصاد الريعي المعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذه خططه التنموية والنهوض بقطاعاته، وأصبح السير الحسن للسياسة المالية مرتبطا بحركة التقلبات السعرية للبترول والتي تسيطر عليها عوامل خارجية يصعب التحكم فيها وهذا ما يترتب عليه آثار ملموسة على متغيرات هذه السياسة خصوصا وأن ميزانية الجزائر تعتمد على البترول بنسبة 75%.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

1. إشكالية الدراسة:

إن عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي وما يطرأ على العالم من تطورات متسارعة تجبر الاقتصاد الوطني الإلتحاق بها في ظل تبعيته للموارد البترولية، وعليه فالتحدي الأكبر للجزائر يكمن في كيفية إدارة الثروة البترولية للعائدات المحققة والعمل على ترشيد نفقاتها وحسن إستغلالها وتخصيص الموارد لأجيال متعاقبة.

وعل ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: "**ماهي إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر**"؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن لنا طرح الأسئلة الفرعية التالية

- ماهي العوامل المحددة لأسعار البترول؟
- ماهو أثر تغيرات أسعار البترول على النفقات العامة؟
- ماهو أثر تغيرات أسعار البترول على الإيرادات العامة؟
- ماهو أثر تغيرات أسعار البترول على رصيد الميزانية العامة؟

2. فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغيرات أسعار البترول على النفقات العامة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغيرات أسعار البترول على الإيرادات العامة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغيرات أسعار البترول على رصيد الميزانية العامة.

3. أهمية الدراسة:

بما أن الجزائر أحد الدول المصدرة للبترول فالأمر يستدعي تسليط الضوء على واقع هذا القطاع ومدى إنعكاساته خاصة على الجانب الإقتصادي والمالي للدولة، وتبرز أهمية هذه الدراسة بشكل أوضح خاصة أن موضوع تقلبات أسعار البترول يأخذ طابعا عالميا، كما أنها تقدم مساهمة علمية تتمثل في محاولة البحث عن أنسب السبل للإستفادة من القطاع البترولي وعوائده في ظل تقلبات الأسعار وتوظيفها بطريقة مثلى.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى إبراز الآثار التي يخلفها تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ومن ثم البحث عن الآليات التي تمكن من هذه الدول من مواجهة هذه الآثار ويمكن إبراز هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول
- محاولة فهم كيفية تأثير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.
- محاولة الكشف عن تحديات السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول وأهم الإجراءات المنتهجة من طرف هذه الدول.
- الوقوف على السياسة المالية في الجزائر وفعاليتها في تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد الكلي.

5. دوافع ومبررات الدراسة:

إن إختيار موضوع هذه الدراسة كان نتيجة لعدة مبررات موضوعية يمكن إجمالها فيما يلي:

يعتبر موضوع تقلبات أسعار البترول والسياسة المالية من الموضوعات التي تشغل الحكومات لما لها من أثر على الوضع الإقتصادي والإجتماعي ذلك ان السياسة المالية ماهي إلا إنعكاس لدور الدولة في النشاط الإقتصادي والمالي والإجتماعي، بالإضافة إلى أن البحث في السياسة المالية كونها موضوع ذو أبعاد إقتصادية لضبط التوازن المالي والبحث عن مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة.

6. منهج الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعته وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا سوف نستخدم المنهج الوصفي التحليلي في إبراز الإطار النظري للسياسة المالية وأسعار البترول والعوامل المؤثرة فيها، كما تم إستخدام المنهج التاريخي لإبراز التطور التاريخي لأسعار البترول ونفقات وإيرادات الميزانية العامة للجزائر، كما إستوجبت الدراسة إستنباط النتائج وتحليلها مستخدمين في ذلك نماذج ARCH ومنهجية BOX JENKINS باستخدام برنامج EVIEWS لمعرفة الأثر الحقيقي لتقلبات أسعار البترول على السياسة المالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

7. الإطار المكاني والزمني للدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة آثار تقلبات أسعار البترول، لذلك كانت الحدود الزمنية للدراسة خلال الفترة الممتدة بين 1980 و2015، أما الحدود المكانية فقد كانت دراسة حالة الجزائر.

8. الدراسات السابقة:

تمكنا من خلال البحث من الإطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا، والتي نشير إليها فيما يلي:

دراسة "قويدري قوشيح بوجمعة "(2009) بعنوان **إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الفنية والإقتصادية للصناعة البترولية في العالم مع التركيز على إمكانيات الجزائر البترولية، تطرق كذلك إلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها من خلال إستعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية والحوار القائم بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، وفي الأخير توصل إلى أن الصناعة البترولية صناعة معقدة ومكلفة وتحتوي على درجة عالية من المخاطر، كما توصل إلى أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى، وأن السعر البترولي يتحدد نتيجة العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية و المنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين، وأن ليس للدول المصدرة للبترول دخل في تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة بل تعود إلى عوامل أخرى، تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول.

دراسة "داوود سعد الله "(2012) بعنوان **أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب والتفسيرات الإقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق البترول خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012، كما هدفت إلى دراسة نماذج تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر وتقييم الإجراءات التي إتخذتها الحكومة البترولية عبر قوانين المالية لمواجهة الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات البترولية على الميزانية العامة والإقتصاد الوطني، توصلت هذه الدراسة إلى أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا مهما في تمويل عجز الميزانية مما خفض من مدفوعات خدمة الدين العام إلا أن الإجراء يحمل مخاطرة في حالة إنخفاض أسعار

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

البترول في السوق الدولية مما يلغي إستفادة الإقتصاد الوطني من الإحتياطات النقدية لدى الصندوق وهذا ما يهز إستقرار السياسة المالية، كما توصلت أيضا إلى أن تأثير تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد الوطني الكلي والسياسة المالية قد تراجع منذ 2004 وذلك بسبب دور العناصر النقدية في معاجة هذه الآثار.

دراسة "Lingyu Yan" (2012) بعنوان **Analysis of the International Oil Price Fluctuations and Its Influencing Factors**، إستعرضت هذه الورقة المسار التاريخي لتقلب أسعار البترول الدولية وحللت بشكل جميع العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار البترول و إقترحت التدابير المضادة و النصائح لمواجهة التقلبات الدولية في أسعار البترول كما أشارت هذه الورقة إلى أن العوامل المؤثرة على أسعار البترول مختلفة و مع تطور الاقتصاد العالمي فإن أنواع عوامل التأثير ستزداد وتختلف باختلاف الفترات التاريخية.

دراسة بن رمضان أنيسة (2015) بعنوان **تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر**، تهدف هذه الورقة البحثية إلى إختبار أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر، توصلت هذه الدراسة إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع أساسا إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل. كما أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية وبالتالي فإن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الإقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

دراسة "بلقلة إبراهيم" (2015) بعنوان **سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار وذلك باعتبار أن الإيرادات البترولية تعتبر مورد أساسي لخزينة هذه المجموعة من الدول والممول الرئيسي لحجم نفقاتها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأداء الإقتصادي الضعيف للبلدان العربية المصدرة للبترول يعزى إلى طريقة إستجابة السياسة المالية لصدمات أسعار البترول حيث أن الإرتباط الكبير بين عائدات البترول وإيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم إستقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر وبالتالي إلى دورية السياسة المالية و التي أصبحت أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار البترول إلى باقي المتغيرات الإقتصادية، كما تسبب تقلبات أسعار البترول وإستمرار صدمات أسعاره طيلة

فترة أربعين سنة الماضية في درجة عالية من التقلب و عدم اليقين في الإيرادات العامة للدول المصدرة للبترول والتي تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات البترولية.

دراسة "إدريس أميرة" (2016) بعنوان **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري 1980-2014**، جاءت هذه الدراسة من خلال محاولة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في أسعار البترول وربطها بالتغيرات في أداء أدوات السياسة المالية كما تهدف أساسا إلى قياس أثر تقلبات أسعار البترول من خلال تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في أسعار البترول مقدرة ب 1% أو بدولار أمريكي واحد ستتسبب في إحداث أثر إيجابي في بداية فترة الإستجابة ليتضح من خلال النتائج أن تأثير الصدمة الإنفاقية سيكون أكبر من الصدمة الإيرادية على طول فترة الإستجابة مع الإشارة أن تأثير الإنفاق الحكومي أكبر من تأثير الإيراد الحكومي، مما يدل على أن السياسة المتبعة من طرف صناع القرار السياسي هو إتباع سياسة مالية مسايرة للإتجاهات الدورية.

وانطلاقا من الدراسات السابقة جاءت هذه الدراسة لمناقشة موضوعين في غاية الأهمية هما التقلبات السعرية للبترول وأداء السياسة المالية في ظل هذه التقلبات، وارتأينا أن تعتمد هذه الدراسة على النماذج القياسية الحديثة والمتمثلة في نماذج ARCH و GARCH.

9. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تتقدمهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة، وقد تم تقسيم هذه الفصول كما يلي:

- الفصل الأول: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على تقلبات أسعار البترول، وقد تضمن في المبحث الأول مفهوم البترول والسعر البترولي وأهم محدداته، وفي المبحث الثاني محددات تقلبات أسعار البترول، في المبحث الثالث التطور التاريخي لأسعار البترول والمبحث الرابع مكانة وأهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.
- الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية في الجزائر، حيث تضمن المبحث الأول دراسة نظرية للسياسة المالية والمبحث الثاني دور السياسة المالية في تجنب الصدمات البترولية،

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والمبحث الثالث واقع السياسة المالية في الجزائر أما المبحث الرابع فقد شمل دراسة دورية السياسة المالية في الجزائر.

- الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر للفترة 1980-2015، وتضمن المبحث الأول دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية والمبحث الثاني نمذجة قياسية لتطاير أسعار البترول أما المبحث الثالث فشمل إستجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

الفصل الأول

دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على تقلبات أسعار البترول

تمهيد الفصل:

إن أهمية البترول في الإقتصاد العالمي تظهر من خلال إعتباره موردا إستراتيجيا مهما في الحياة الاقتصادية فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم ضمان سيرورة إقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الإقتصاد العالمي لذلك حازت هذه السلعة (البترول) على هذه المكانة المرموقة والتي جعلت منها سمة رئيسية لهذا العصر، ولكن في نفس الوقت كانت أداة للسيطرة والتمييز والحروب ومازالت المحرك لآليات السياسة والإقتصاد.

وقد أدت مميزات السلعة البترولية وأهميتها الإقتصادية، الطاقوية والسياسية إلى أن تكون أسعار البترول هي الأخرى متميزة عن أسعار السلع الأخرى سواء في مسار تطورها، أو في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار البترول مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الإقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق البترولية تتميز بعدم الإستقرار والثبات، فقد شهدت أسعار البترول عبر الزمن تغيرات أثرت على كافة إقتصاديات العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة والتي تغير فيها سعر البترول بين الإرتفاع والإنخفاض مما أثر بالإيجاب أو بالسلب على إقتصاديات الدول المصدرة والمستهلكة للبترول.

ومن أمثلة الإقتصاديات البترولية الإقتصاد الجزائري، حيث يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للإقتصاد الجزائري فهو لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الإستقلال القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي مما يجعل هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، وقد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على إقتصادها من خلال الإنهيار الكبير لأسعار البترول في الأسواق الدولية.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم البترول والسعر البترولي وأهم محدداته.

المبحث الثاني: محددات تقلبات أسعار البترول.

المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول.

المبحث الرابع: مكانة وأهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: مفهوم البترول والسعر البترولي وأهم محدداته

يعتبر البترول من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الإقتصادية والسياسية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للبترول بإعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له.

تتغير أسعار البترول تبعا للظروف التي تمر بها السوق البترولية العالمية وتلقي بظلالها في الوقت نفسه على وضعية السوق، فإلى جانب العوامل الإقتصادية فإن هناك العديد من العوامل التي تساهم في تحديد سعر البترول.

وعلى ضوء ما سبق فإنه تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مفهوم البترول

المطلب الثاني: مفهوم السعر البترولي

المطلب الثالث: محددات السعر البترولي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: مفهوم البترول

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، حيث احتل مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة وإنما بل كمورد إقتصادي إستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية ليصبح البترول أهم الإكتشافات التي توصل إليها الإنسان عبر الزمن.

الفرع الأول: تعريف البترول

البترول أو النفط كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني petroleum، peter والذي يعني صخر و oleum وتعني زيت أي زيت الصخر، ويطلق عليه أيضا الزيت الخام، كما أن له إسما دارجا وهو" الذهب الأسود". وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للإشتعال وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر[1]، ويوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية كما أنه يختلف في مظهره وتركيبته ونقاوته من مكان لآخر[2].

البترول هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف بإختلاف التركيب الجزئي لكل منها فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[3].

كما يمكن تعريف البترول على أنه: "سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكاربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيماوية مختلفة"[4].

---

[1] أنيسة بن رمضان ، دراسة إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص68.

[2] نعيمة حمادي ، تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص2.

[3] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص4.

[4] أمينة مخلفي، محاضرات حول الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص8.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وعليه يمكن تعريف البترول على أنه: مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، تكون في شكل سائل قابل للإشتعال تختلف خصائصه باختلاف أماكن تواجده، يتكون من خليط من المركبات العضوية التي لها أشكالا عديدة ينتج عنها منتوج بترولي يختلف في خصائصه عن المنتجات الأخرى.

الفرع الثاني: نشأة البترول

تباينت الآراء حول أصل البترول وكيفية تكونه في الطبيعة، وتبلورت هذه الآراء في نظريتين رئيسيتين حول منشأ البترول هما[1]:

1. **النظرية العضوية:** تقول بأن البترول تكون نتيجة تحلل النباتات والحيوانات ضمن المواد المتسربة، بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر آلاف السنين، وهذه النظرية هي الأكثر شيوعا وقبولا عند الدارسين.
2. **النظرية اللاعضوية:** هي من أقدم النظريات التي تفسر أصل البترول وتقول أن الهيدروجين والكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة في ظل ظروف الضغط والحرارة الشديدين مشكلين البترول و قلما يتم الإستناد الى هذه النظرية رغم إمكانية إنتاج بعض المشتقات البترولية مخبريا بإتباع تلك التفاعلات الكيماوية، لأنه ليس هناك ما يؤكد أنها تمت بنفس الطريقة في الطبيعة.

المطلب الثاني: مفهوم السعر البترولي

بما أن البترول سلعة إستراتيجية هامة، فإن لدراسة وتحليل أسعار البترول ضرورة ملحة، وذلك على الرغم من صعوبة التنبؤ بسعر البترول لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه وإختلافها بين متغيرات إقتصادية وغير إقتصادية.

الفرع الأول: تعريف السعر البترولي

السعر هو مؤشر نقدي للقيمة التبادلية للسلع أو الخدمات عند وضع التوازن بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد. ويعرف سعر البترول على أنه: "تلك القيمة النقدية للسلعة البترولية خلال مدة معينة

[1] نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل إقتصادية، إجتماعية، سياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها"[1].

ويعرف سعر البترول أيضا بأنه القيمة النقدية بالدولار لوحدة واحدة من البترول معبر عنها بالبرميل(barrel*).[2]

الفرع الثاني: أنواع السعر البترولي:

لقد وجدت للسلعة البترولية أسعار عديدة متكونة في السوق البترولية المحلية والدولية مع العلم أن كل سعر يختلف عن الآخر، وفيما يلي أهم هذه الأنواع:[3]

1. **السعر المعلن:** هو السعر المحدد والمعلن من قبل الطرف العارض للسلعة البترولية في السوق ومجسدا لقيمة البترول الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم وقد يكون العارض فردا أو شركة أو مؤسسة بترولية، تاريخيا فإن هذا السعر ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 وإستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينيات من القرن العشرين وهي فترة إحتكار الشركات العالمية لإنتاج وإستغلال السلعة البترولية.
2. **السعر المتحقق:** هو السعر المعبر عن قيمة السلعة البترولية والمجسد لها بوحدات نقدية معلومة وفي زمن معلوم والمتفق عليه بين الأطراف المتبادلة في السوق الدولية، ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينيات من القرن العشرين نتيجة لوجود أطراف أجنبية بترولية مستقلة عن الشركات الإحتكارية ولوجود أنماط إستثمارية بترولية جديدة، وقد عبر هذا السعر عن قيمة السلعة البترولية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ.
3. **سعر الإشارة أو المعول عليه:** إن سعر الإشارة هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر في السوق البترولية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين نتيجة لعقد إتفاقيات بترولية جديدة في الفترة المذكورة كإتفاقيات بترولية المشاركة والمقاولة بين العديد من الشركات الأجنبية المستقلة

---

[1] حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013/2012، ص 90.

* **البرميل barrel:** هو وحدة قياس أمريكية وهي الوحدة الأكثر شيوعا، وتعادل 159 لتر.

[2] شريفة بوالشعور، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري نموذج متجهات تصحيح الخطأ" رسالة ماجستير في إقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2012، ص20.

[3] نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010 ص 34.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والشركات الإحتكارية للدول البترولية الشرق أوسطية بصورة خاصة، مع العلم أن هذا النوع من الأسعار قد طبق في كثير من الدول البترولية على غرار الجزائر من خلال الإتفاقية المعقودة بينها وبين فرنسا سنة 1965 وكذلك بين فنزويلا وشركات بترولية أجنبية في العام 1967.

4. **سعر التكلفة الضريبية:** إن هذا السعر يعني تجسيدا لقيمة الوحدة البترولية بمقدار نقدي محدد وفي زمن معلوم مستندا على كلفة إنتاج الوحدة البترولية مضافا لها ضرائب ورسوم مختلفة، وفي الواقع فإن الهذا السعر متداول داخل البلد وغير متداول على النطاق الخارجي أو العالمي.
5. **السعر الرسمي أو الإداري:** هذا السعر يعبر عن قيمة الوحدة البترولية الخام في زمن محدد بوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية برز هذا السعر مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان منظمة الأوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة حيث اعتمدت المنظمة سلة أسعار مختلف خامات الدول الأعضاء في المنظمة، مع العلم أن هذا النوع من السعر مرتبط حاليا بالتطورات التي تسجلها السوق الفورية للبترول.
6. **السعر الترجيعي:** يقصد به التعبير عن قيمة الوحدة البترولية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات البترولية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير وهامش ربح التكرير وكلفة نقل البترول مع العلم أن هذا النوع من السعر ظهر في السوق الفورية لتبادل السلعة البترولية في أوساط الثمانينات من القرن العشرين بين العديد من الأطراف البترولية المتعاملة في هذا السوق.
7. **السعر الإرجاعي:** هذا السعر هو تجسيد لقيمة الوحدة البترولية الخام في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة على أساس السعر الفوري الخام وكذلك السعر الترجيعي، ظهر هذا السعر في السوق الفورية الآجلة أي سوق المضاربة في نهاية عقد الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين.
8. **سعر المقايضة البترولي:** هو تعبير عن قيمة الوحدة البترولية في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة بالإستناد على سعر يكون أقل من السعر الفردي أو الرسمي أو يكون هو السعر المتحقق، كما أن هذا السعر ظهر نتيجة وجود فائض من العرض البترولي في السوق الدولية في فترة نهاية الثمانينات من القرن العشرين وهو يتداول في السوق الفورية من جانب والأسعار الرسمية الإدارية من جهة أخرى وبصورة تقل عنهما في مقداره النقدي لذلك يكون مماثلا للسعر المتحقق البترولي.[1]

[1] نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره، ص36.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

9. **السعر الفوري:** هو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقات بترولية معينة أي أنه السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا في الأسواق الحرة أو الفورية لتجارة البترول الخام.[1]

المطلب الثالث: محددات السعر البترولي

إن معرفة العوامل المؤثرة في أسعار البترول تمكن من إعطاء فرصة للدول المنتجة والدول المستهلكة من إتباع سياسات بترولية تتماشى مع أوضاع السوق البترولية، حيث تمكن الدول المنتجة من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل إقتصادياتها، وتمكن الدول المستهلكة من الحصول على الإمدادات البترولية اللازمة من أجل المحافظة على الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي.وتتمثل أهم العوامل المؤثرة في السعر البترولي في العوامل المؤثرة على الطلب البترولي والعوامل المؤثرة في العرض البترولي.

الفرع الأول: الطلب البترولي

يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبي الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو إنتاجية.ويتأثر الطلب البترولي ويتحدد بمجموعة من العوامل منها ما هي أساسية ومنها ما هي عوامل ثانوية، من هذه العوامل:[2]

1. **معدل النمو الإقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:** يعتبر البترول عنصر رئيسيا ضمن مراحل عملية الإنتاج فالطلب البترولي يعكس درجة التقدم الإقتصاديفي مختلف دول العالم فمع ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي وتوسع حجم النشاط الإقتصادي يؤدي إلى إرتفاع الإستهلاك العالمي من البترول ر إرتفاع الكميات المطلوبة منه وبالتالي لإرتفاع أسعاره، وفي المقابل فإن إنخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي يؤدي إلى إنخفاض الطلب العالمي وبالتالي إنخفاض سعر البترول.
2. **سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة:** إن العلاقة بين سعر البترول والطلب عليه عكسية، حيث أنه أي إنخفاض في الأسعار يقابله توسع في الطلب من قبل الدول الصناعية، بينما إرتفاع الأسعار يدفع بالدول الصناعية إلى السعي للحد من هذا الإرتفاع بمختلف الطرق وذلك من

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، إقتصاد النفط، (الموارد الطبيعية والبيئية والطاقة)، الطبعة الثامنة، خوارزم العلمية، جدة السعودية، 2014، ص345.

[2] قويدر قوشيح بوجمعة، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2009، ص74.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلال الحد من إستهلاكها وتخفيض طلبها على البترول وذلك حتى تحافظ على مستويات منخفضة من الأسعار[1].

3. **سعر المواد الطاقوية البديلة:** فعند إرتفاع أسعار البترول فإن الدول الصناعية تلجأ إلى موارد بديلة كالفحم والغاز الطبيعي، وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولة للطاقة فأن الغاز الطبيعي والفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل ولكن مايجب أن نعرفه هو أنه لا توجد في الوقت الحالي مصادر طاقوية بديلة أحسن وأفضل من البترول[2].
4. **الإستقرار السياسي في العالم:** الإستقرار السياسي هو أيضا أحد العوامل المؤثرة على الطلب البترولي، فالإضطرابات السياسية قد تؤدي إلى نقص الإمدادات البترولية، هذا ما ينفع الدول الأكثر إستهلاكا للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر.
5. **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان عاملا ثانويا وليس أساسيا، ولكن تأثيره على الطلب البترول يعتبر تأثير نسبيا، فكلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا كلما زاد التوجه نحو حياة إقتصادية وإجتماعية أكثر رقيا مما يزيد من الطلب على البترول.
6. **المناخ:** قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على البترول في المدى القصير، فإختلاف فصول السنة وإختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم تؤدي إلى إختلاف الكميات المطلوبة من البترول، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على البترول.

الفرع الثاني: العرض البترولي

العرض البترولي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض البترولي إستجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ويتأثر العرض البترولي بمجموعة من العوامل هي:[3]

1. **الطلب البترولي:** يعتبر الطلب على البترول من المحددات الرئيسية للعرض البترولي، إنطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على البترول فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه البترولي في السوق أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك إلى تقليص الكميات

[1] شريفة بوالشعور، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] نفس المرجع السابق، ص79.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المعروضة من البترول، إذن فالعوامل المؤثرة على الطلب البترولي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار.

2. **التوقعات المستقبلية لأسعار البترول:** تعد التوقعات المستقبلية لأسعار البترول عنصرا في غاية الأهمية، حيث تهدف الدول الصناعية الكبرى إلى توفير الكميات الضرورية من البترول عند السعر الذي يناسب مصالحها الإقتصادية، أما الدول المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعار في المستقبل من أجل إتخاذ التدابير المتعلقة بعمليات البحث والتنقيب وتحديد إمداداتها البترولية وفقا للسعر الذي يتماشى مع حاجيات إقتصادها وسياساتها البترولية[1].
3. **الإحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول:** تلعب الإحتياطات البترولية والطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على عرض البترول، فكلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الإعتقاد أن هناك قدرة على الإنتاج، إضافة إلى عمليات التنقيب والبحث التي تؤثر على العرض البترولي وتستلزم عمليات التنقيب عن البترول تكنولوجيا عالية وإستثمارات كبيرة كما أن تطور تقنيات هذه العمليات يسمح بضخ كميات كبيرة في وقت قصير وبتكلفة أقل مسايرة للطلب المتزايد على البترول.
4. **الأرباح العالية في الصناعة البترولية:** يعتبر تحقيق الفوائض المالية الضخمة محركا هاما لزيادة العرض البترولي، وذلك لما تتميز به السلعة البترولية من تحقيق ربح يفوق أنواع ريوع منتجات الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة النووية، و هو يشكل حافزا في العرض البترولي[2].

[1] نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص74

[2] شريفة بوالشعور ، مرجع سبق ذكره، ص25

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: محددات تقلبات أسعار البترول.

يعتبر البترول مادة هامة لإقتصاد أي دولة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة له مما يعني تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تحددها قوى السوق بالإضافة إلى مجموعة عوامل غير إقتصادية وبالتالي تخضع أسعار البترول إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بأخر في تغير أسعارها، والتي تنعكس على إقتصاد الدول المنتجة للبترول سواء بالسلب أو الإيجاب وخاصة تلك الدول النامية التي تعتمد على تصدير سلعة منفردة هي البترول وعوائده المالية تشكل المورد الأساسي لدعم الموازنة العامة وتمويل عمليات التنمية الإقتصادية لهذه الدول.

لذلك نسلط الضوء في هذا المبحث على العناصر التالية:

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية لتقلبات أسعار البترول.

المطلب الثاني: العوامل الجيوسياسية لتقلبات أسعار البترول.

المطلب الثالث: العوامل الأخرى المحددة لتقلبات أسعار البترول.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: العوامل الإقتصادية لتقلبات أسعار البترول.

إن الاستقرار في السوق البترولي العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما ففي جميع التقلبات التي حدثت في أسعار البترول عبر التاريخ نجد أنها ترجع لوجود عدم توازن بين العرض والطلب في سوق البترول، حيث تعتبر العلاقة بين إمدادات البترول والطلب في السوق البترولية هي العامل المباشر والأكثر وضوحا الذي يؤثر على السعر العالمي للبترول فهناك عوامل تؤثر على تذبذب إمدادات البترول وأخرى تؤثر على الطلب على البترول[1].

فإمدادات البترول تتأثر بمجموعة عوامل منها:

- البترول شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد متوفر ولكن بكميات ناضبة (يستحيل تشكيل وتكوين ارصدة جديدة منها أو يحتاج ذلك لفترات زمنية قد تصل إلى مئات السنين) في الأرض وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة (أي محكومة بالنضوب) لابد وأن تؤدي إلى إرتفاع الأسعار[2].
- سياسات الدول البترولية ومدى حاجاتها إلى البترول لمواجهة إحتياجاتها المحلية أو تصديره من أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية إحتياجات المالية.

أما بالنسبة للطلب على البترول فنجد أنه ينقسم إلى نوعين، الطلب بغرض الإستهلاك والطب بغرض المضاربة*، حيث أن الطلب على البترول بغرض الإستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات البترولية، وأن دخول الصين والهند وزيادة إستهلاكهم للبترول أثر على الطلب العالمي على البترول.أما الطلب على البترول بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية البترول، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.و منه يمكن القول أن النمو السريع في الطلب على البترول يؤدي لا محالة إلى إرتفاع أسعار البترول وبالتالي حدوث تذبذبات،

[1]Lingyuyan, analysis of the international oil price fluctuations and its influencing factors, American Journal of Industrial and Business Management, 2012,p 41.

[2]حسان خضر، أسواق النفط العالمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 57، نوفمبر، الكويت، دون ذكر السنة، ص12.

*المضاربة في سوق البترول: هي شراء البترول بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى بدل إستعماله لأغراض تجارية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

لذلك ينبغي العمل على تغيير الطلب على البترول الدولي بإعتباره واحد من العوامل المباشرة التي تؤثر على تقلبات الأسعار العالمية[1].

ولقد مرت الصناعة البترولية منذ نشأتها بطرفين سيطرا على الإنتاج العالمي وإحتكرا الإنتاج وتمكنا من السيطرة على آليات العرض والطلب على البترول. الطرف الأول هي الشركات العالمية للبترول وتضم الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع*)، الشركات العالمية الكبرى الأخرى، الشركات الأمريكية المستقلة وشركات بترول الوطنية. أما الطرف الثاني فيضم الدول المصدرة للبترول، حيث تشكل هذه الدول كارتل منظم (إتفاق الشركات الكبرى على السيطرة على العمليات اللاحقة والسوق الفورية بهدف إستبعاد المنافسة السعرية والسيطرة على السوق) يعرف بمنظمة الدول المصدرة للبترول(opec**) ، وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في تقلبات أسعار البترول، فتهدف هذه المنظمة إلى حماية الدول المصدرة للبترول من أي إجراءات تجاه أسعار البترول وذلك من خلال تثبيت أسعار البترول وتأمين أعلى الأسعار من أراضي أعضائها. ولقد سيطرت منظمة الأوبك على سوق البترول وتمكنت من زيادة أسعار البترول، ولقد لعب عدد من العوامل الإقتصادية دورا مهما ومؤثرا في دفع الأسعار في إتجاه الإرتفاع من هذه العوامل هي[2]:

- الزيادة الكبيرة في الطلب على البترول للدول المستهلكة للبترول مثل الصين، حاليا ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم، كذلك زيادة الطلب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى بعد أن شهدت هذه الدول إنتعاشا ملحوظا في نشاطها الإقتصادي.
- النقص في الإمدادات البترولية المكررة (المشتقات)، وذلك بسبب إنخفاض إنتاج المصافي الأمريكية بصورة رئيسية وعدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها.

[1] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 15، العدد 1، غزة فلسطين، ، 2013 ص 334.

*__الشقيقات السبع__: هو مصطلح صاغه رجل الأعمال أنريكو ماتييي في الخمسينيات ليصف شركات البترول السبعة التي هيمنت على صناعة البترول العالمية، وتتكون المجموعة من: Standard Oil of New Jersey، Royal Dutch Shell، Anglo-Iranian Oil Company، Standard Oil Co. of New York، Standard Oil of California، Gulf Oil، Texaco

**__منظّمة الدول المصدرة للبترول__Organization of the Petroleum Exporting Countries: هي منظّمة عالمية تضم إثناعشرة دولة تعتمد على صادراتها البترولية إعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. ويختصر اسمها إلى منظمة الأوبك ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع البترول في السّوق العالمية. تملك الدّول الأعضاء في هذه المنظّمة 40% من الناتج العالمي و70% من الاحتياطي العالمي للبترول تأسّست في بغداد عام 1960، من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا، ومقرّها في فيينا.

[2] عماد الدين محمد المزيني، مرجع سبق ذكره، ص 335.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- إرتفاع تكاليف تكرير وإغلاق العديد من المصافي في البلدان المنتجة أدى إلى نقص منتجات البترول ومشتقاته وإرتفاع الأسعار.
- أسهم تدفق الإستثمارات من صناديق المعاشات وصناديق التحوط على السلع الأولية في إصدار مضاربة في أسواق البترول وذلك بهدف تحقيق أعلى العائدات في سوق الأسهم والسندات.
- المخزون البترولي الأمريكي وذلك بحكم ثقل أمريكا، حيث يتم أسبوعيا إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة الأمريكية للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية لتحديد مخزون البترول والمشتقات البترولية، وبالتالي فإن أسعار البترول تتبدل تبعا للأرقام التي ترد في التقريرين وهكذا يتوالى الصعود والهبوط أسبوعيا في أسعار البترول وليس بشكل سنوي كما كان سابقا.
- إستمرار إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى منذ عام 2002 وذلك بسبب تراجع أسعار الفائدة الأمريكية وتباطؤ النمو الإقتصادي.
- تراجع إمدادات البترول الخام من نيجيريا بمقدار 600الف برميل يوميا منذ بداية فبراير عام 2006 وذلك بسبب هجمات مسلحين على صناعات البترول في البلاد، وكذلك إضراب شركة النفط النيجيرية عن العمل إحتجاجا على نظام الرعاية الإجتماعية وخصخصة أكبر مصفاة بترول في البلاد.
- إستمرار الغموض في صادرات البترول العراقي، وذلك بسبب توقف في خطوط الأنابيب.
- لجوء بعض الدول مثل كوريا الجنوبية، الصين، جنوب إفريقيا، إلى زيادة حجم مخزونها البترولي الإستراتيجي.
- إرتفاع أسعار البترول أدى إلى حدوث إختلال في موازين مدفوعات الدول المستوردة، سبب زيادة تكاليف إستيراد البترول ومشتقاته.
- المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة البترول، حيث حقق أصحاب الصناديق الإستثمارية*أرباحا كبيرة على المدى القصير وذلك من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية في تلك الأسواق.
- الإنخفاض المستمر في إنتاج بعض المناطق ومن أهمها بحر الشمال سبب ظاهرة النضوب الطبيعي لحقوله.

*الصناديق الإستثمارية: عبارة عن وعاء مالي يمتلكه الآلاف من المستثمرين، يدار بواسطة خبراء متخصصين يقومون بعمل دراسات عن أفضل الشركات التي يمكن الإستثمار بها لضمان أفضل عائد ممكن.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: العوامل الجيوسياسية المؤثرة على تقلبات أسعار البترول

إن لتقلبات أسعار البترول الكثير من المحددات منها ماهي سياسية أو ما يسمى بالعوامل الجيوبوليتيكية إذ تلعب العوامل الجيوسياسية دور هاما ومؤثر في تقلبات أسعار البترول، وفي التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج البترول وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات البترولية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الإرتفاع، فالعامل السياسي يعتبر عاملا آنيا مرهونا بظروف معينة. وأثرت الإضطرابات والنزاعات في تذبذب أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقة ومن أمثلة ذلك[1]:

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا إستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم إستقرارها.
- التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي وإحتمالات فرض مجلس الأمن والدول الأوروبية مزيد من العقوبات على إيران ثاني أكبر دولة مصدرة للبترول بعد السعودية.
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 ودورها في تدني أسعار البترول الخام.
- شعور السوق البترولية بأن ممرات البترول غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال إفريقيا ولا سيما نيجيريا أكبر مصدر للبترول في إفريقيا.
- التوترات الجيوسياسية (عدم الإستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للبترول والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج البترول المهمة.
- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001 أنها سوف تسحب الإحتياطي الإستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما إحتاجت إليه لذلك إنخفضت أسعار البترول ذلك العام وعام 2002 مقارنة بعام 2000.

في الواقع فالأعمال الإرهابية وإن كانت لم تستهدف منشآت بترولية إلا أن الخوف من أن تنتقل هذه الأعمال الإرهابية إلى المنشات البترولية يجعل الأسواق البترولية في حالة عدم إستقرار وبالتالي تذبذب أسعار البترول.

[1] عماد محمد المزيني، مرجع سبق ذكره، ص337.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: العوامل الأخرى المؤثرة على تقلبات أسعار البترول:

بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية والعوامل السياسية، هناك عوامل أخرى تؤثر وتحدد تقلبات أسعار البترول ومن بين هذه العوامل نجد[1]:

1. **العوامل الطبيعية:** ترتبط هذه العوامل بتقلبات فصول السنة والتغيرات المناخية المفاجئة بالإضافة إلى موسم الأعاصير التي تؤثر على السوق البترولي وبالتالي على تقلبات أسعار البترول، مثل الأعاصير الموسمية في خليج المكسيك، الأعاصير الرملية في العراق، الأعاصير الشتوية في بحر الشمال، الأعاصير الثلجية في أمريكا الشمالية.
2. **العوامل الفنية:** يقصد بها الأعطال الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية التي تصيب المنشآت البترولية خاصة المصافي وأعمال الصيانة الدورية المفاجئة، وعدة توافق نوعيات البترول المنتج مع قدرة المصافي على التكرير.
3. **العوامل النفسية:** للعوامل النفسية دور كبير في سوق البترول فتوقع حدوث إضطربات وتحولها على نزاعات أو أزمات، وتوقع حدوث نقص في الإمدادات البترولية أو أي شائعة أخرى تؤدي إلى إرتفاع سعر البترول ومن بين هذه العوامل[2]:

التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق البترولية للمراهنة على إرتفاع الأسعار.

التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا، حيث طالبوا شركات البترول بوقف إنتاجها مما أدى إلى إرتفاع أسعار البترول.

تهديد دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محللي السوق والمضاربين إعتقادا بأنها تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يوميا الذي تقوم بإنتاجه إلى النصف.

[1] حسيبة زايدي، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزئر 1970_2012، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2015/2014، ص63.

[2] عماد محمد المزيني، مرجع سبق ذكره، ص339

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول.

يعتبر موضوع أسعار البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة للغموض، فبالإضافة للعوامل الإقتصادية هناك عوامل أخرى عديدة تلعب دورا هاما في تحديد أسعار البترول. والتغيرات التي شهدتها الصناعة البترولية –فيما يخص مراكز القوى وصنع القرارات–قد صاحبتها تطورات هامة في أسعار البترول، فعلى مدى نصف قرن من الزمن شهدت السوق البترولية العالمية تغيرات جذرية جاءت تارة كنتيجة لتقلبات دورية بمعنى أن الصناعة البترولية تمر بدورات، حيث ترتفع أسعار البترول لتصل إلى أعلى مستوياتها ثم تبدأ في الإنخفاض لتصل إلى أدنى مستوياتها ثم تعاود الصعود، وتارة أخرى كالرد على تغيرات هيكلية أي أن التغيرات الهيكلية رفعت في أسعار البترول إلى مستويات جديدة ودائمة، ولن تنخفض بل ستسمر في الإرتفاع حتى يصل الإنتاج العالمي لثروته وبداية عصر النضوب. بناءا على ما سبق فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1973–1986

المطلب الثاني: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1986–1999

المطلب الثالث: تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000–2015

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1973-1986

شهدت أسعار البترول تطورت ملحوظة لم تكن متوقعة منذ بداية السبعينات بعد ما كانت تعرف مستويات جد متدنية خلال السنوات السابقة، حيث بلغ سعر البترول العربي الخفيف 2.03دولار للبرميل سنة1971لم تبق الأسعار عند هذا الحد وإنما واصلت إرتفاعها إلى غاية منتصف الثمانينات[1].

الفرع الأول: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1973-1980

قد عرف السوق البترولي قبل فترة الثمانينات أزمتين بتروليتين هما كالأتي:

1. **الأزمة البترولية الأولى 1973-1974:**

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار بترول تمكنت من مضاعفة الأسعار إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات البترولية الكبرى مستغلة البترول كأداة للضغط على الدول الكبرى. ولهذه الأزمة مجموعة من الأسباب أبرزها مايلي[2]:

- إنخفاض قيمة الدولار بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الإقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار لحقيقية للبترول.
- المنافسة العالمية على الطاقة: إن إرتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من البترول الرخيص والذي يسمح لها برفع مستوى نموها الإقتصادي والإعتماد على البترول كمصدر رئيسي للطاقة جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات البترولية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من البترول لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.
- تضاعف قوة الأوبك: مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة، 7دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر ب 10 مليون برميل ما مكن الأوبك بإمتلاك القدرة للتأثير على المعروض البترولي في السوق العالمي.

2. **الأزمة البترولية الثانية 1979:**

[1] فويدري قوشبح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2015/2014، ص 15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مع إندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه سنة 1979، إرتفعت أسعار البترول مرة أخرى ووصل البرميل إلى 36 دولار للبرميل سنة 1980 ثم بعد ذلك تابعت الأسعار إنحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار ومن أسباب هذه الأزمة[1]:

- إنخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي.
- إنهيار الإنتاج الإيراني بشكل كبير وذلك نتيجة تعطل الطاقة التكريرية لكل من روايال دوتش وبريتيش بتروليوم.
- القرار الإيراني باستخدام المارك الألماني في تسعير البترول بدلا من الدولار الأمريكي نظرا لتفكك العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية

الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1980-1985

كانت السوق البترولية منذ فترة تخضع لإحتكار القلة و سيطرة منظمة الأوبك على التسعير خاصة بعد حدوث أزمة 1973 وإستخدام النفط كسلاح خلال النزاع العربي الإسرائيلي، حيث قامت الدول العربية بوقف تصدير البترول للدول المساندة لإسرائيل و قد قامت الدول العربية بتخفيض الإنتاج ب 5 مليون برميل في اليوم ليس بغرض تحقيق مكاسب إقتصادية و لكن لتحقيق أهداف سياسية و قد تضاعف الأسعار بما يقارب 4 مرات بعد هذه الأزمة و ذلك سبب مرونة الطلب للأسعار على البترول في المدى القصير بسبب وجود توقعات تشير بحدوث عوائق مستقبلية و كذا إزدياد الطلب من قبل الدول الصناعية .

بعد الأزمة البترولية الثانية 1978-1979 الناجمة عن الثورة الإيرانية وبعد توقف صادراتها البترولية بشكل نهائي، بالإضافة إلى الحرب البترولية العراقية الإيرانية والتي إمتدت من سنة 1980 إلى غاية 1988 إرتفعت أسعار البترول لتصل لأول مرة سنة 1981[2].

المطلب الثاني: تطور أسعار البترول من 1986-1999:

منذ بداية الثمانينات أخذت السوق البترولية الدولية تتحول من سوق يتحكم فيها البائعون وهي الدول المنتجة والمصدرة للبترول التي تفرض حجم الصادرات والأسعار إلى سوق يتحكم فيها المشترون، وهي الدول الصناعية والمستهلكة، ولقد عرفت هذه المرحلة نهايتين صغيرتين لأسعار البترول حيث إنخفض إلى 13.53دولار سنة

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] شريفة بوالشعور ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1986 وإلى 12.28 دولار سنة 1998 إلا أنه عرف في سنة 1990 إرتفاع طفيف بسبب أزمة الخليج الثانية.لذلك سيتم التطرق لتطورات أسعار البترول خلال الفترة 1986-1999 مع الإشارة لأزمة 1986 وأزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991 وأزمة 1998.

الفرع الأول: أزمة 1986

سميت هذه الأزمة بالأزمة البترولية المعاكسة ذلك أنها تعتبر أول أزمة بترولية تنخفض فيها الأسعار وتأثر فيها مصالح الدول المنتجة. حيث إنخفض سعر البترول ليصل إلى 13.53 دولار للبرميل وهناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى إنخفاض الأسعار هي كالتالي[1]:

- عدم تجانس الدول المصدرة للبترول الأعضاء في منظمة أوبك وإختلاف ظروفها الاقتصادية، السياسية والإجتماعية، مما أدى إلى إختلاف المصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق البترولية فالأعضاء من الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل فنزويلا، إندونيسيا، نيجيريا والجزائر يعملون على تحقيق إيرادات بترولية كبيرة بغرض تمويل التنمية الاقتصادية، وأعضاء مثل الإمارات العربية المتحدة وإيران يعملون على تحقيق أغراض عسكرية وسياسية من خلال المنظمة.
- عدم إحترام معظم دول الأوبك لحصص الإنتاج والأسعار الرسمية في بداية الثمانينات.
- الدور الذي لعبه منتجو البترول من خارج الأوبك في تخفيض الأسعار خاصة النرويج وبريطانيا مما جعل دول الأوبك ترضخ بتخفيض أسعارها كل دولة على حدى للحفاظ على مصالحها مثلما فعلت نيجيريا.
- المنافسة الشديدة التي لقيتها الأوبك بعد إقراراها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول غير المنضمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي، إنخفضت تلك النسبة إلى 60% ورغم دعة الأوبك إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر، فإن المنتجين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الإنتاج.
- تطور إنتاج بدائل البترول من الفحم والغاز الطبيعي بسبب إرتفاع الأسعار الذي عرفته السوق البترولية في السبعينات.
- توسيع المعاملات في الأسواق الفورية والأسواق الآجلة حيث أصبحت الأسواق الفورية تحتل حوالي 70%من التعاملات العالمية للبترول، وظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين وتضارب قوى العرض والطلب.

[1] نعيمة حمادي ، مرجع سبق ذكره، ص81.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وقد كانت لأزمة 1986 نتائج كانت إيجابية بالنسبة للدول المستوردة وجد قاسية على الدول المنتجة والمصدرة للبترول وفيما يلي هذه النتائج[1]:

- تخلي دول الأوبك على سعر البيع الرسمي والإتجاه نحو سياسة أسعار السوق من بداية 1988، مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة
- إرتفاع حصة إنتاج الأوبك في السوق البترولية العالمية من 800 طن سنة 1985 إلى 960 مليون طن سنة 1988 و1080 طن سنة 1989.
- إرتفاع الطلب العالمي على البترول في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986، إلى 49.3 مليون برميل سنة 1987، وإلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1989.
- تراجع مجهودات الإستكشاف بسبب تراجع هوامش ربح الشركات البترولية جراء إنخفاض أسعار البترول.
- إنخفاض التدفقات المالية بين دول الأوبك والدول الأروبية.
- إنخفاض مداخيل الشركات البترولية الكبرى.
- تباطؤ النمو الإقتصادي في الدول المصدرة للبترول، ففي الفترة 1982-1987 إنخفض نمو الناتج الخام للدول المصدرة للبترول 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 1.1%مقابل 5.9%وحدوث حالات عجز في الميزان التجاري في معظم البلدان البترولية.
- تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول المصدرة للبترول لتعويض إيراداتها البترولية نتيجة إنخفاض أسعار البترول.
- إنخفاض قيمة الواردات البترولية للدول المستوردة للبترول في ظل إنخفاض أسعار البترول.

الفرع الثاني: أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991

بدأت هذه الأزمة مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية سنة1988 والهجوم العراقي على الكويت في 2 أوث1990، هذه الأحداث أثرت على السوق البترولية العالمية حيث عرف سعر البترول في تلك الفترة إرتفاعا هاما، لكن تدخل الوكالة الدولية للطاقة من خلال تصريف المخزونات الإستراتجية لدى الدول الأعضاء فيها، وقيام السعودية والإمارات برفع إنتاجها إلى الطاقات القصوى لتعويض إنتاج العراق والكويت عجل بإنخفاض الأسعار إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويصعب تحديد الأسباب الحقيقية لأزمة حرب الخليج الثانية حيث تغلب الأسباب السياسية على المعطيات الإقتصادية هذه الأسباب هي كالتالي[1]:

- زيادة حصص الإنتاج لدى أعضاء الأوبك في الوقت الذي كان محددا خلال السداسي الأول من 1990ب 22,1مليون برميل يوميا، إلا أنه عمليا تعدى سقف الإنتاج 23,4 برميل يوميا مما أدى إلى إنخفاض الأسعار وزيادة المخزون الإستراتيجي لدى الدول المستهلكة.
- نتائج أزمة 1986 والخسائر التي تكبدتها الإقتصاديات المنتجة للبترول بإنخفاض صادراتها البترولية وإيراداتها المالية وتراجع معدلات النمو فيها وتفاقم مديونتها مما أدى إلى أزمات إقتصادية داخلية.
- السياسة البترولية المتبعة من طرف الكويت الذي لم يحترم إتفاقية جويلية 1990 التي حددت فيها حصة الكويت التي تجاوزتها فيما بعد، مما أدى بالعراق إلى إتهامها بالمسؤولية على إنخفاض الأسعار.
- سعي العراق بعد الحرب العراقية الإيرانية إلى رفع طاقته الإنتاجية ليصبح ثاني أكبر منتج للبترول في الأوبك بعد السعودية مما يهدد إستراتيجية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار التي تتعاون فيها مع السعودية.

وفعلا مع بداية أزمة حرب الخليج الثانية إرتفعت أسعار البترول إلى مستوى لم تعرفه منذ 1985 حيث بلغ سعر البترول البرنت وخام غرب تكساس 32 دولار للبرميل بعد ماكان 16,5 دولار للبرميل قبل الأزمة.وسرعان ما إنخفض سعر البترول في 28 أوث 1990 بعد موافقة أغلب دول الأوبك على زيادة الإنتاج لتعويض نقص الإمدادات، ومع بداية الهجمات العسكرية على العراق في ديسمبر 1990 بلغ سعر البرنت 26,2 دولار في الأسواق الفورية، وإستمر هذا الوضع حتى إنسحاب العراق من الكويت بعد إحراقه لأبار البترول الكويتية في فيفري 1991 لتستقر الأسعار عند عتبة 20 دولار للبرميل[2].

الفرع الثالث: أزمة 1998

بعد إستقرار أسعار البترول خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حيث تراوحت بين 21 و14 دولار للبرميل

[1] نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص84-85.

[2] نفس المرجع السابق، ص86.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بدأت تتآكل عام 1997 حتى وصلت في سبتمبر 1998 إلى أدنى مستوى لها وهو 9,47 دولار للبرميل[1].

تتلخص أهم أسباب الأزمة البترولية فيما يلي[2]:

- الانكماش الذي مس إقتصاديات دول النمور الأسيوية جراء الأزمة المالية، وعدم قدرة الإقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها مما أدى إلى إفلاسها.
- زيادة المخزون البترولي عام 1998 بشكل كبير مما أثر على الأسعار.
- تجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك حصتها من إنتاج البترول بسبب مشاكلها الإقتصادية.

لقد أثرت الأزمة على الإقتصادبات البترولية بصفة كبيرة جراء التدهور الكبير لأسعار البترول وفيما يلي أهم نتائج أزمة 1998[3]:

- إنخفاض عائدات الدول المنتجة فمثلا إنخفضت مداخيل الدول العربية العضوة في الأوبك من 108و9 مليار دولار عام 1997 إلى 79,1 مليار دولار سنة 1998.
- إنخفاض أرباح الشركات البترولية إلى حد كبير.
- تماسك دول منظمة الأوبك وإتخاد قرارين لخفض الإنتاج من أجل جمع تراجع الأسعار.

المطلب الثالث: تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2015.

مع بداية القرن الواحد والعشرين إستعادت أسعار البترول إنعاشها، لكن بعض الأحداث التي عرفها العالم بعد ذلك ساهمت بشكل كبير في التأثير على السوق البترولية وعلى الأسعار أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 على برجي التجارة العالمية في نيويورك، الحرب الأمريكية البريطانية على العراق منذ مارس 2003، وتداعيات أزمة الرهون العقارية* في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007 والأزمة المالية العالمية في 2008.

ففي سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك إنخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23,1 دولار للبرميل لينخفض ب 5,3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وشهدت السوق البترولية عام 2002 العديد

---

[1] علي العمري ، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1970_2006، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2008/2007، ص26.

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص99.

[3] نفس المرجع السابق، ص 101.

***أزمة الرهون العقارية:** هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة عام 2007 والتي فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديدا للاقتصاد المالي العالمي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى24,3 دولار للبرميل مع نهاية الربع الأول من 2003 بدأت أسعار البترول تسجل إرتفاعات متواصلة وغير مسبوقة، وكان ذلك بعد العدوان على العراق، حيث سجلت سلة أوبك 28,1 دولار للبرميل سنة 2003.[1]

وقد تزامن ذلك مع إضطرابات سياسية في عدد من دول الأوبك فقد حدث إضراب شامل في فنزويلا في بداية عام 2003 وقد أوقف ذلك الإضراب معظم الصادرات البترولية الفنزويلية، وتبع ذلك إضطرابات قبلية في نيجيريا وأدى ذلك إلى فقدان حوالي 300000 برميل في اليوم من صادرات أوبك.[2]

عرف العالم صدمة بترولية أخرى بدأت منذ سنة 2004 ووصلت إلى 51 دولار للبرميل، حيث إتسمت بداية 2004 بجملة من الأحداث التي عززت الإرتفاع المتواصل لأسعار البترول أهمها[3]:

- الإضطرابات السياسية في نيجيريا وإستهداف عمال البترول كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004.
- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8,3 دولار للبرميل.
- التوتر السياسي في الشرق الأوسط والطلب المرتفع على البترول الخام من قبل دول شرق أسيا والشرق الأوسط.

وخلال سنتي 2005-2006 واصلت الأسعار مسارها التصاعدي متجاوزة أل 60 دولار للبرميل، حيث إرتفعت أسعار البترول بشكل جنوني سنة 2007حيث كسرت حواجز قياسية محققة 100 دولار للبرميل، نتيجة الأسباب السابقة الذكر بإضافة إلى بوادر ظهور أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك حدة المضاربة في السوق البترولي بالإضافة إلى إرتفاع الطلب البترولي خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك إنخفاض العرض البترولي من قبل هذه الأخيرة والدول الأخرى كسوريا وأندونيسيا[4].

---

[1] أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 160.

[2] سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، 2007، ص 23.

[3] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 18-23.

[4] شريفة بوالشعور، مرجع سبق ذكره، ص 32.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وصل السعر سنة 2008 إلى7,92 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113,5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52,5دولار للبرميل خلال الفصل الرابع ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الإنخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار البترول وإستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة إنخفاض تقدر35,4% مقارنة بعام 2008[1].

ولعل هذا الإنخفاض السريع في أسعار البترول خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول الخام وتؤدي إلى تذبذبها، وأهم هذه العوامل تتمثل في[2]:

- المضاربة: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة.
- الإضطرابات السياسية والأمنية في دول منتجة للبترول: ذلك أن حدوث مثل هذه الإضطرابات يمكن أن يؤدي إلى إرتفاع الأسعار من خلال إنخفاض العرض والعكس صحيح في حال عدم حدوث إضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للبترول.
- الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك حيث تؤدي هذه الكوارث إلى أثار سلبية على المنشآت البترولية القائمة هناك مما يؤثر على عرض البترول الأمر الذي ينعكس في إرتفاع الأسعار والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية.
- الطلب على البترول: ذلك أن التغيير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض البترولي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق البترولية.

وفي سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107.46 دولار للبرميل وعرفت أسعار البترول إرتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 ويظل سعر البترول متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية ومؤشرات تباطؤ النمو والإستهلاك في الدول النامية إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار[3].

[1] أميرة إدريس ، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] سمية موري ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] نفس المرجع السابق، ص 24.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وبعد ثلاث سنوات من المستويات المرتفعة والمستقرة لسعر البرميل والتي قدرت ب 105 للبرميل خلال الفترة الممتدة بين جانفي 2011-جوان 2014 فجأة ودون سابق إنذار بدأت الأسعار في الإنخفاض منتصف 2014، وزادت حدة انحدارها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الأسعار بأكثر من 50%في ديسمبر 2014[1].

ومن العوامل التي قادت السعر البترولي نحو الإنهيار فيمكن توضيحها في النقاط التالية[2]:

- **ظهور إنتاج البترول الصخري:** الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل إلى سوق البترول الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.
- **التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان الصغيرة للبترول (أوبك):** من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار فقد فاجأت المنظمة الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى إنخفاض جديد في الأسعار.
- **الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية:** وهذا بعد رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الإتفاق النووي بينهما حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل بترول يوميا بداية من 2016 وهو ما يعني زيادة تخمة المعروض العالمي.
- **تراجع الطلب العالمي:** وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الإرتفاع الحاصل في الإستهلاك العالمي من البترول.
- **الهبوط المتواصل في إستهلاك البترول** في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ظل الإستعاضة عنه ببدائل أخرى.

[1] أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص167.

[2] عبد الحميد مرغيث، تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الأزمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص2.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الرابع: مكانة وأهمية البترول في الإقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على إستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وفي مقدمتها البترول، إذ يعتبر هذا الأخير سلعة إستراتيجية حقيقية هامة لها دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني.

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للإقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد ويمده بثلثي موارد ميزانيتها العامة ويهيمن على قطاع التجارة الخارجية بنسبة 98%، وقد تفطنت الجزائر منذ الإستقلال لمدى أهمية البترول في التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فقامت بتبني استراتيجية لإستغلاله في تحقيق التنمية الشاملة التي لم يكن من الممكن مباشرتها دون فرض السيطرة على ثرواتها البترولية وإستثمارها بفعالية.

لهذا خصصنا هذا المبحث لإبراز مكانة وأهمية البترول في الإقتصاد الجزائري، وتم تقسيمه إلى:

المطلب الأول: مراحل تطور البترول في الجزائر

المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية في الجزائر

المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: مراحل تطور البترول في الجزائر

لقد تم البحث عن البترول في الجزائر لأول مرة سنة 1980، وقد مر قطاع المحروقات في الجزائر بثلاث مراحل مهمة وهي مرحلة ما قبل الإستقلال (فترة الإستعمار) ومرحلتين بعد الإستقلال واحدة قبل التأميم والأخرى بعد التأميم.

الفرع الأول: إكتشاف البترول في الجزائر قبل الإستقلال

ترجع أولى بدايات البحث والتنقيب عن البترول في الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ففي سنة 1880 جرت أول محاولة تنقيب عن البترول في حوض شمال الوطن ونتج عنها إكتشاف مجموعة آبار لكنها اتسمت بقلة عمقها مثل بئر عين الزفت سنة 1895 وبئر تليوانيت الذي يقع في الجنوب الغربي لولاية غليزان والذي إكتشف عام 1915، وبذلك أكدت على وجود محروقات في الوطن[1].

إن إحتلال البترول المركز الأول كمصدر أساسي للطاقة في العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، دفع بفرنسا إلى تكثيف الجهود عن طريق البحث والتنقيب من أجل إكتشافها لآبار بترول جديدة على الأراضي الجزائرية في بداية الخمسينات، بواسطة مجموعة من الشركات العاملة في هذا المجال مثل الشركة الفرنسية للبترول وشركة تنقيب وإستغلال البترول في الصحراء. فكان إكتشاف أول بئر لها خلال هذه الفترة سنة 1952 وهو حقل برقة بالقرب من عين صالح، ثم حقل ايجلس سنة 1954، وفي سنة 1956 تم إكتشاف أول بئر بترولي في الصحراء وهو بئر عجيلية، وفي جوان من نفس السنة تم إكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود، حيث تعتبر هذه الحقول حاليا من أكبر الحقول البترولية في الجزائر، إذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل يوميا ما يعادل ثلث حصة الجزائر داخل منظمة الأوبك، الأمر الذي دفع بفرنسا أنذاك إلى تشجيع رؤوس الأموال سواء الفرنسية منها أو الأجنبية من أجل الإسراع في الكشف عن المزيد من الثروات البترولية وإستغلالها[2].

[1] أنيسة بن رمضان، مرجع سبق ذكره، ص210.

[2] خالدية بن عوالي، إستخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015، ص86

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1962 إلى 1971

بعد حصول الجزائر على إستقلالها عام 1962 أجبرت على مواجهة إقتصاد متردي وهش مرتبط بدولة واحدة هي فرنسا، بالإضافة إلى أحكامها قبضتها على قطاع البترول الذي سيرته حسب ما تقتضيه مصالحها، حيث أن إتفاقية إيفيان 1962 أكدت على الوحدة الترابية إلا أنها من جهة أخرى تضمنت مجموعة من الإجراءات التي تحد من سيادة الجزائر على ثرواتها الطبيعية في الصحراء والتي دامت إلى غاية إنشاء الجمعية التعاونية سنة 1956، واتسمت تلك الإجراءات ب[1]:

- الحد من قدرة الدولة على تحديد الوعاء الضريبي
- وجود إدارة موازية إلى جانب الإدارة الجزائرية تبث في كل المسائل المتعلقة بنشاط الشركات البترولية العاملة في المناطق الصحراوية

لقد حاولت الجزائر بعد الإستقلال إعادة النظر في هذه الإتفاقية في محاولة منها إلى تدعيم الإستقلال السياسي بإستعادة السيادة على الثروات الطبيعية وفق إتباع إستراتيجية تمثلت في[2]:

1. **إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك SONATRACH:** بعد فشل إتفاقية إيفيان في إسترجاع الجزائر على ثرواتها الطبيعية، قررت إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات) في 1963/12/31، وقد إنحصر نشاطها في البداية فقط بنقل وتسويق المحروقات فقط ليتطور تدريجيا ويشمل جميع الصناعة البترولية الجزائرية وذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إليه اليوم إذ أصبحت من أكبر الشركات البترولية في العالم.
2. **إتفاق جويلية 1965:** لقد مثلت هذه الإتفاقية تعاون جزائري فرنسي، يعتبر الأول من نوعه، فبموجب هذا الاتفاق، شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس العام في جميع مراحل البحث، إستغلال الحقول، تجهيز وتوزيع البترول، وبالتالي الإعتراف بدور المشغل، المدير والبائع لثرواتها الخاصة.
3. **تأميم الموارد البترولية:** باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها البترولية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة فكان تاريخ 1971/02/24 هو موعد التأميم بإلغاء الإمتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى

[1] أنيسة بن رمضان، مرجع سبق ذكره، ص213.

[2] خالدية بن عوالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشركة الوطنية سوناطراك، بحيث أممت الجزائر 51 % من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين وشركة البترول الفرنسية سنة 1981 ، وشمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله فاضطرت فرنسا إلى قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية.

الفرع الثالث: الفترة الممتدة من 1971 إلى 2014

شهدت سنة 1973 إندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع منظمة الأوبك لخفض تدريجي لإنتاج البترول الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار البترول الخام، كما أن هذه الفترة تتميز بإرتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لإرتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة وهذا ما اكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تحديد إسترتيجية التنمية في الجزائر[1].

إن فترة الثمانينات فترة خاصة في تاريخ السوق البترولية العالمية والتي اثرت سلبا على الدول المنتجة والمصدرة للبترول منها الجزائر، فالفترة الأولى من الثمانينات وخاصة بعد سنة 1982 كانت معاكسة تماما لفترة السبعينات وتميزت بتدهور مستمر في الأسعار وبالتالي الإيرادات من العملات الصعبة التي كانت في أمس الحاجة إليها لتمويل المشاريع التنموية[2].

لكن فترة 1986_1989 فقد شهدت أحداث إقتصادية صعبة والمتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية 1993 ب 0.8% فقد شهدت أسعار البترول إنخفاضا مستمرا من 24دولار للبرميل عام 1990 بسبب أزمة الخليج الثانية ليصل إلى قرابة 13 دولار للبرميل سنة 1999 بسبب أزمة البترول الثانية لعام1998.أما بعد فترة 2000 فقد كان نشاط قطاع البترول مكثف وذلك في مختلف الميادين التي تضم البحث والتنقيب ونقل المحروقات إلى جانب إبرام العديد من الإتفاقيات، إحراز العديد من الإكتشافات الجديدة وإنجاز العديد من المشاريع مثل مصفاة التكرير للبترول الخام والتكثيف بسكيكدة في مارس 2005 على جانب إرتفاع العوائد البترولية نتيجة الإرتفاع المتزايد للأسعار الذي يقدر ب 90إلى 110دولار[3].

[1] حسيبة زايدي، مرجع سبق ذكره، ص278.

[2] أنيسة بن رمضان، مرجع سبق ذكره، ص219.

[3] حسيبة زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 278.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني الإمكانيات البترولية في الجزائر:

تحتل الجزائر مكانة أساسية ضمن الدول الفاعلة في مجال البترول نظرا للإمكانيات والموارد البترولية ومميزاتها التي تزخر بها، إذ يتميز البترول الجزائري بالخصائص التالية[1]:

- القرب من الأسواق: إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوروبية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط مم يجعل منتجاتها البترولية في وضع تنافسي أفضل.
- الجودة والنوعية: فالبترول الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك، ويتضمن بترول الجزائر المعروف ب 'صحارى بلند' خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالبترول العربي الخفيف كما أنه قريب الشبه ببترول بحر الشمال.

ومن هنا تتضح لن أهمية الإضطلاع على الإمكانيات والموارد البترولية في الجزائر

الفرع الأول: الإحتياطات البترولية في الجزائر

تزخر الجزائر بإحتياطي هام من البترول، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي البترولي. بحيث تتركز معظم هذه الإحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، إذ يحتوي حاسي مسعود على 70 % من إجمالي الإحتياطي البترولي، إلا أن هذه الإحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار البترولية التي من شأنها أن تعزز إستمرار عمر البترول في الجزائر[2].

[1] سمية موري، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص143.

[2] خالدية بن عوالي، مرجع سبق ذكره، ص90.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يبين الجدول التالي تطور الإحتياطيات البترولية خلال فترة الدراسة (1980-2015):

الجدول رقم(1): تطور إحتياطيات الجزائر من البترول خلال الفترة -2015.

الوحدة: مليون برميل

السنوات	إحتياطي البترول	السنوات	إحتياطي البترول	السنوات	إحتياطي البترول	السنوات	إحتياطي البترول
1980	8200	1989	9236	1998	11314	2007	12200
1981	8080	1990	9200	1999	11314	2008	12200
1982	9440	1991	9200	2000	11314	2009	12200
1983	9220	1992	9200	2001	11314	2010	12200
1984	9000	1993	9200	2002	11314	2011	12200
1985	8820	1994	9979	2003	11800	2012	12200
1986	8800	1995	9979	2004	11350	2013	12200
1987	8564	1996	10800	2005	12270	2014	12200
1988	9200	1997	11200	2006	12200	2015	12200

المصدر: بن عوالي خالدية: إستخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج ص 90، النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك سنة 2016 ص 22.

ويتضح من خلال الجدول أن الإحتياطات البترولية الجزائرية في تزايد مستمر، إذ أنها لم تسجل أي إنخفاض حاد خلال هذه الفترة كم أنها سجلت أعلى مستوى لها سنة 2005 بمقدار 12270 مليون برميل، لتدخل في حالة إستقرار منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2015 بما يعادل 12200 مليون برميل[1]

الفرع الثاني: إنتاج البترول في الجزائر

بالنسبة للطاقة الإنتاجية للجزائر من البترول، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا والثانية عشر في العالم هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للبترول، والجدول التالي يبين تطور إنتاج البترول فبي الجزائر[2]:

[1] خالدية بن عوالي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] نفس المرجع السابق، ص92.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (2): تطور إنتاج الجزائر من البترول الخام خلال الفترة 1980-2015

الوحدة: ألف برميل/ اليوم

السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج
1980	1019.9	1989	727.3	1998	827.3	2007	1371
1981	797.8	1990	783.5	1999	749.6	2008	1351
1982	704.5	1991	803.0	2000	796.0	2009	1216
1983	660.9	1992	756.5	2001	827.0	2010	1189.8
1984	695.4	1993	747.3	2002	864.0	2011	1161.6
1985	672.4	1994	752.5	2003	1134	2012	1199.8
1986	673.9	1995	752.5	2004	1228	2013	1202.6
1987	648.2	1996	805.7	2005	1349	2014	1192.8
1988	672.9	1997	846.1	2006	1365	2015	1157.1

المصدر: تقارير منظمة الأوبك للسنوات 1999، 2007، 2010، 2014، 2016.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 2 أن الطاقة الإنتاجية من البترول الخام في الجزائر سجلت إنخفاضا كبيرا خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات وذلك بسبب الأزمة البترولية الثانية، ومع بداية الألفية الثانية دخل القطاع في حالة إنتعاش ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج حيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت ب 1371 ألف برميل في اليوم وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي وزيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2007 بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات سنة2005 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والإمتيازات الكبيرة التي حصلوا عليها، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 إنخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية ليستمر الإنخفاض حتى سنة 2012 حيث سجل الإنتاج تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1199.8 ألف برميل في اليوم وهذا بسبب تزايد الطلب العالمي على البترول، ليصل سنة 2013 إلى 1202.6 نتيجة الإكتشافات الجديدة لآبار البترول في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سوناطراك في هذا المجال، لكنه عاود الإنخفاض سنتي 2014 و2015 و ذلك لتراجع الطلب العالمي على البترول خلال هذه الفترة[1].

[1] خالدية بن عوالي، مرجع سبق ذكره، ص93.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: أهمية البترول في الإقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري إعتمادا كليا على قطاع المحروقات حيث تتوقف كل الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصدير البترول، إذ يلعب دورا غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية ودعم لصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة ويمكن توضيح أهمية البترول في الإقتصاد من خلال مساهمته في تحديد قيمة المؤشرات الإقتصادية الكلية والأداء الإقتصادي ككل.

الفرع الأول: مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي

يحتل قطاع البترول الصدارة ضمن هيكل الناتج المحلي الخام، فهو يساهم بصورة مباشرة في تكوين الإنتاج وبصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على القطاعات الأخرى، والجدول التالي يبين بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات بما فيها قطاع المحروقات.[1]

الجدول رقم(3): بنية الناتج الوطني الخام حسب القطاعات خلال الفترة 2011-2015.

القطاع	2011	2012	2013	2014	2015
المحروقات	%35.9	%34.2	%29.8	%27	%18.9
الزراعة	%8.1	%8.8	%9.8	%10.6	%11.7
الصناعة خارج المحروقات	%4.6	%4.5	%4.6	%5	%5.4
أشغال عمومية	%9.1	%9.2	%9.8	%10.8	%11.5
خدمات الإدارة العمومية	%16.3	%16.3	%15.3	%16.5	%17.2

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2015.

الفرع الثاني: البترول والتجارة الخارجية الجزائرية

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالإعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل 98% من الصادرات الجزائرية، هذا يعني الإعتماد شبه الكلي للجزائر على السلعة البترولية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية الصعبة

[1] دليلة ضالع، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص 128.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وفي موازنة ميزانها التجاري ومدفوعاتها في آن واحد مما يجعل التجارة البترولية الجزائرية التجارة الأكثر نجاعة وفعالية في السوق الجزائرية[1].

الفرع الثالث: البترول والميزانية العامة للدولة

تقدر الجباية البترولية في الجزائر بأكثر 70% من مجموع إيرادات الدولة، هذه النسبة تعبر عن مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الميزانية العامة لكنه في نفس الوقت لايوفر الإستقرار في المالية العامة نتيجة للتقلبات الحادة التي تعرفها الإيرادات البترولية والإيرادات المالية عموما، وبذلك فهي مصدر خطر دائم ومقلق في الهيكل الحالي للإيرادات العامة للجزائر[2].

الفرع الرابع: البترول والتراكم

يعتبر البترول المصدر الأساسي للتراكم وتمويل القطاعات الأخرى للإقتصاد الوطني من خلال حصيلة صادراته، ويظهر دور المحروقات في التراكم وتمويل التنمية من خلال[3]:

- زيادة الإمكانيات المالية للدولة وخاصة في مجال العملات الصعبة.
- دور المحروقات في بقية الفروع الأخرى وخاصة الزراعة، وهذا عن طريق توسيع التكامل الصناعي، والإمداد بالطاقة والمنتجات المختلفة من البتروكيمياء كما وسعرا.
- يمثل قطاع المحروقات أهم مصدر للنمو الإقتصادي.

[1] فاطمة الزهراء زرواط، عبد الحميد بورواحة ، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015، ص7.

[2] حسيبة زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 287.

[3] دليلة ضالع، مرجع سبق ذكره، ص 180.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة الفصل:

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى أن البترول يعد أكثر المواد الأولية من حيث التبادل التجاري في السوق العالمية ويعتبر مادة إستراتيجية من الناحية الإقتصادية والسياسية وهام جدا في التنمية بالنسبة للدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء.

يتحدد السعر البترولي بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية والمناخية والتي تؤثر في العرض والطلب على البترول، كما أن السوق البترولية في فترة الدراسة كانت حساسة لمختلف الأحداث الإقتصادية والسياسية مما جعل أسعار البترول غير مستقرة، الأمر الذي أدى لحدوث أزمة بترولية إختلفت آثارها على الاقتصاد العالمي والإقتصاد الجزائري.

وبإعتبار الجزائر واحدة من الدول المنتجة للبترول فهي تملك ثروات بترولية معتبرة، فأهمية البترول الجزائري لا تعود فقط إلى حجم الإحتياطيات التي تملكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على العديد من الدول المصدرة المنافسة لها وإمتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل، فقد لعب قطاع البترول دورا مهما في بناء وإرساء قواعد إقتصادها الوطني وتمويل المشاريع التنموية منذ الإستقلال، إذ عرف هذا القطاع نتائج معتبرة فضلا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل قوانين ومؤسسات مكنتها من إسترجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية ومحركة للإستثمارات.

حققت الجزائر تطورا كبيرا في مجال الصناعة البترولية بفضل الشراكة التي أعطت نتائج جيدة في زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للجزائر، غير أن شركة سوناطراك تبقى الشركة الوطنية المسيطرة على البترول في الجزائر.

تعتمد الجزائر على العوائد المحققة من تصدير البترول في تمويل الميزانية العامة، هذا ما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر تقلبات أسعار البترول، ولتجنب هذه المخاطر فإنه عليها صياغة السياسة المالية المناسبة التي تمكنها من تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني من الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية في الجزائر

تمهيد الفصل:

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.

وتستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية من مشاكل إقتصادية تستدعي إتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات ولمعالجة نواحي القصور في آليات إقتصاد السوق والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي، فتختار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة متفاوتة الأثر والأهداف.

وبما أن إقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للبترول تعتمد على مصدر رئيسي للإيرادات مرتبط بتطورات الإقتصاد العالمي وبظروف السوق البترولية العالمية، فإن هذا يشكل تحديا كبيرا لواضعي السياسات المالية نظرا لأن ذلك يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الإقتصادي، فحجم الإيرادات العامة ومن ثم الإنفاق العام لا يتحدد تبعا للنشاط الإقتصادي المحلي بل للتطورات الإقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواضعي السياسات التحكم فيها.

وللجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا أن ضعف إدارة الموارد خارج قطاع المحروقات كان له أثر واضح على السياسة المالية في الجزائر وخاصة الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة، فإعتماد الإقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الإقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار البترول الدولية.

بناءا على ما سبق فقد تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: دراسة نظرية للسياسة المالية

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تجنب الصدمات البترولية

المبحث الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر

المبحث الرابع: دورية السياسة المالية في الجزائر

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: دراسة نظرية للسياسة المالية

تعبر السياسة الاقتصادية عن مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بغية توجيه النشاط الاقتصادي في إتجاه مرغوب فيه، وهي تهدف في غالب الأحيان إلى البحث عن النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، التوازن الخارجي والتحكم في التضخم، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تتخذ السياسة الإقتصادية عدة وسائل وأدوات من بينها السياسة المالية.

تلقى المالية العامة بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص إهتماما كبيرا من قبل الإقتصاديين، كونها الآلية التي تمكن الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، وذلك من خلال الأدوات التي تملكها والمتمثلة في الإيرادات العامة التي تتكون أساسا من الضرائب، والنفقات العامة، وتسعى السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف كغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، والمتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتخصيص الموارد. وأهمية السياسة المالية كأداة إقتصادية مرت بعدة مراحل وذلك حسب النظريات التي كانت سائدة في كل فترة.

وللإلمام بموضوع السياسة المالية ارتأينا تقسيم هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية، أنواعها، وأهميتها

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية، أنواعها، وأهميتها

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي أعطاها الإقتصاديين إهتماما كبيرا في دراساتهم عبر العصور المختلفة، إذ تستحوذ على مكانة هامة بين السياسات الإقتصادية الأخرى، وذلك لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الإقتصاد الوطني.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ السياسة المالية إلى كلمة فرنسية قديمة fisc وتعني حافظة النقود أو الخزانة[1]، ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية منها:

السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة[2].

كما تعرف على أنها: إستخدام الدولة لإيرادتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الإعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي[3].

والسياسة المالية هي التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة ذلك بهدف إنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة بإستخدام إيراداتها ونفقاتها قصد تحقيق أهداف إقتصادية وغير إقتصادية، أهمها النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية.

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

يجري التمييز عادة بين سياستين ماليتين رئيسيتين، إحداهما سياسة مالية توسعية والأخرى سياسة مالية إنكماشية

---

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراية أصول الفن المالي للإقتصاد العام)، دون ذكر الطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1992، ص44.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص321.

[3] عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006، ص144.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1. **سياسة مالية توسعية:** تتضمن الإجرائين التاليين[1]:

أ. تقليل الضرائب والرسوم من حيث المعدل أو المجال وهذا ما يزيد من متوسط الدخل الفردي القابل للتصرف مما يشجع على زيادة الإنفاق الخاص (الإستهلاكي والإستثماري) ويقلل الضغط على المستوى العام للأسعار وبالتالي يحفز النشاط الاقتصادي بشكل عام.

ب. زيادة الإنفاق الحكومي وهذا ما يسهم مباشرة في رفع الطلب الإجمالي ويضمن معيشية معينة للعاطلين وذوي الدخول المنخفضة.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية العامة ويمول هذا العجز من خلال الإقتراض من الجمهور أو الجهاز المصرفي

او البنك المركزي، من خلال التوسع في الإصدار النقدي[2].

2. **سياسة مالية إنكماشية:** تشمل الإجرائين التاليين[3]:

أ. زيادة الضرائب والرسوم لتقليل الدخل القابل للتصرف بالإضافة إلى زيادة موارد الملكية الحكومية وذلك بما يؤثر في المستوى العام للأسعار ويسهم في تقليل الطلب على السلع والخدمات.

ب. تخفيض الإنفاق الحكومي وذلك لتوفير المجال الأوسع أمام النفقات الإستهلاكية والإستثمارية الخاصة للترشيد ولدفع العاطلين للقبول بفرص العمل المتاحة ولتقليل الطلب الإجمالي مباشرة بإعتبار الإنفاق المذكور جزء هام من هذا الطلب في أسواق السلع والخدمات والموارد.

ويترتب على هذا الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي حيث يتعادل مع مستوى العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل[4].

الفرع الثالث: أهمية السياسة المالية

برزت وتأكدت أهمية السياسة المالية وبشكل واضح، وفي كافة الدول سواء كانت رأسمالية أو إشتراكية، وسواء كانت متقدمة أو نامية، ونتيجة لإتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاط الاقتصادي، وإتساع وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي وبالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص268.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص222.

[3] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص268.

[4] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 223.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها، وبحيث تحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها، وبالتكامل مع السياسات الأخرى وبالإستناد إلى الفعالية التي يمكن أن ترتبط باستخدام أي من هذه السياسات[1].

وتأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية، فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها المختلفة والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم والإسكان والطرق والمواصلات والكهرباء والماء ويمكن القول أن السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب و الإنفاق العام ماهي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنبا إلى جنب والسياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل وإستقرار نسبي في الأسعار[2].

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

مرت السياسة المالية بالعديد من المراحل والتي تباينت فيها نظرة الإقتصاديين فيما يتعلق بدور الدولة في الحياة الاقتصادية وعليه سوف نتطرق إلى السياسة المالية عند الكلاسيك، السياسة المالية عند الكينزيين.

الفرع الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (التقليدي):

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية كانت الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الإقتصادي الحر والذي يقر عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإقتصار ذلك على أداء الوظائف التقليدية المحددة. فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والإجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل. حيث كان قانون ساي للأسواق يمثل جوهر النظرية الكلاسيكية والذي يشير إلى أن العرض يخلق الطلب الخاص به[3].

لهذه الأسباب أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة. ومن الطبيعي كي يضمن الإقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ الحياد المالي لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008، ص336

[2] إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2004، ص 183.

[3] أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة إقتصادية لحالة الجزائر 1970-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، فضلا عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة[1].

وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في أوضاع المراكز الإقتصادية القائمة، والميزانية المتوازنة تعد الهدف الأساسي للإقتصاد الكلاسيكي وذلك لعدة أسباب منها[2]:

- الميزانية غير المتوازنة تدفع إلى الإقتراض العام، والذي يخفض بشكل طبيعي كمية الأموال المتاحة للإقراض لأصحاب المشاريع الخاصة لأغراض إنتاجية.
- تسبب القروض الحكومية المترتبة على الميزانية غير متوازنة إرتفاعا في سعر الفائدة السوقي، والذي بدوره يؤثر على النشاط الإستثماري الخاص في الاقتصاد.
- تؤدي الميزانية غير المتوازنة إلى زيادة مستمرة في عبئ الدين العام، يتوجب على الحكومة البحث عن الموارد المالية اللازمة من خلال فرض الضرائب الإضافية وذلك من أجل تسديد الدين العام وهذه الضرائب سوف تؤثر مرة أخرى سلبا على القدرة الإدخارية للأفراد، إلى جانب تثبيط حافزهم على العمل.
- تساهم الميزانية غير المتوازنة في توليد الضغوط التضخمية في الإقتصاد على حساب النفقات العامة المفرطة وخاصة غير المنتجة.

ويتضح مما سبق ذكره أن الإقتصاديين الكلاسيكيين قد فصلوا بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية، فالسياسة المالية المحايدة لم تجد التطبيق الدقيق في أية مرحلة مع أنها كانت مسؤولة عن عدم تدخل الدولة للحد من المتغيرات الإنكماشية والتضخمية التي شهدها العالم أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إذ كانت سلبية هذه السياسة سببا في الخروج عليها وإتباع سياسة مالية إيجابية.

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي

قام الإقتصادي الشهير J.M Keynes في كتابه "النظرية العامة للتوظيف: الفائدة والنقود" بإنتقاد النظرية الكلاسيكية، حيث أبرزت مدد الإنهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وإنخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل بالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف

[1] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص50.
[2] أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص 15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

السياسة الإقتصادية و منها السياسة المالية موقفها الحيادي التقليدي وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي[1]، ولقد كان كينز من أوائل الإقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الإستقرار الإقتصادي، إذ قال في هذا الصدد إن على الحكومات أن تحل مشاكلها قصيرة الأجل بدل الإنتظار لقوى السوق[2].

فقد وجد في مسألة التوازن في الاقتصاد عن مستوى العمالة الكاملة بالأمر غير الضروري وبالإمكان وجود العجز أو القصور في الطلب وبالتالي ينبغي على الحكومة أن تتخذ خطوات من شأنها التغلب على هذا الوضع باستخدام قواعد المالية السليمة عن طريق الإنفاق غير المغطى بالإيرادات لأجل دعم الطلب.

ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية واتخذت مفهوما وظيفيا وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقا لتحقيق الإستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي ولذلك أطلق عليها إسم السياسة المالية المحايدة وأصبحت الدولة هي المسؤولة عن سلامة وقوة الإقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد[3].

ففي حالة الركود يمكن عن طريق السياسة المالية زيادة مستوى النشاط الإقتصادي وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الأفراد والشركات وبالتالي يزيد الدخل تحت التصرف فيزداد الطلب الكلي مما يحث المنتجين على زيادة إنتاجهم وزيادة العمالة، ومن ناحية أخرى قد تزيد الحكومة من إنفاقها وخصوصا عن طريق التمويل بالعجز مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال وعند التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي مع تكوين فائض في الميزانية العامة لإمتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول لغرض التقليل من حدة الضغوط التضخمية وإرتفاع الأسعار[4].

ويمكن تمثيل إنعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يأتي[5]:

- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية للسياسة المالية

[1] عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015، ص53.

[3] مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2006/2005، ص59.

[4] نزار كاظم الخيكاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

[5] عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص54.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
- الأدوات المالية بصفة أساسية أدوات إقتصادية

وفي نفس السياق لابد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانسن (Alvin Hansen) وبالتحديد في الأربعينيات من القرن الماضي إستنادا إلى النظرية الكينزية (نظرية الموازنة الوظيفية) إذ تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية في القواعد الآتية[1]:

- إذا سادت البطالة الإجبارية فإن السياسة المالية سوف ترفع من الطلب الكلي وصولا إلى حجم الناتج عند مستوى الإستخدام الكامل.
- إذا ساد التضخم فإن السياسة المالية الإنكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ومن ثم إنخفاض الإنفاق الكلي وصولا الى حجم الناتج مقاسا بالأسعار الثابتة دون التضخم.
- إذا ساد الإستخدام والإستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

ترتبط الساسة المالية إرتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي في الدولة في مختلف جوانبه الأساسية من إنتاج وتوزيع وإستهلاك، وبالتالي هي تسعى لتحقيق أهداف تؤثر بها على مختلف قطاعات الإقتصاد القومي وذلك بتكييف العلاقات الإقتصادية القائمة في المجتمع، ويمكن في هذا الصدد إستعراض أهم أهداف هذه السياسة من خلال ما يأتي:

الفرع الأول: السياسة المالية وتحقيق الاستقرار في الأسعار

لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الإقتصاد القومي بطريقة لا يكون مرغوب فيها من قبل المجتمع، فإن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار لإحتواء الضغوط التضخمية والإنكماشية[2].

فتقوم بإتباع سياسة إنكماشية عند مواجهة الإقتصاد للتضخم تتمثل في خفض الإنفاق الحكومي وخاصة الإستهلاكي منه مع عدم التعرض إلى بنود الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية ولما لهذا الإجراء من

[1] عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] نزار كاظم الخيكاني، مرجع سبق ذكره، ص47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تخفيض مستوى الطلب الكلي وإنخفاض في عرض النقد وإرتفاع القوة الشرائية للنقود وإنخفاض الأسعار أو بإتباع سياسة توسعية في حالة الكساد من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا.[1]

الفرع الثاني: السياسة المالية وتحقيق النمو الإقتصادي:

تهدف السياسة المالية إلى توجيه الموارد إلى القنوات المرغوبة إجتماعيا مع إرتفاع العائد وذلك بهدف زيادة الإنتاج وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وقد تولى هذا الهدف أهمية متزايدة في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة[2].

ولزيادة معدلات النمو الإقتصادي يمكن القيام بخفض الضرائب التي تطال الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للإستهلاك وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الإستهلاكي الذي ينشط الطلب الكلي، كما يمكن خفض الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم العرض الكلي.

كذلك يمكن زيادة معدلات حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تسهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، كما يمكن زيادة حجم الإنفاق الإستثماري على مشروعات القاعدة الأساسية التي تساعد على توفر مناخ إستثماري ملائم يشجع على مشروعات القاعدة الأساسية ويجذب الإستثمارات الوطنية والأجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها[3].

الفرع الثالث: السياسة المالية وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد:

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الإستخدامات للموارد الإقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الإستخدامات العامة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق اقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

وتعمل السياسة المالية على تخصيص الموارد من خلال إجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين[4].

بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة وأهمها:

-الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الإستثمارات الجديدة لفترة محدودة.

---

[1] رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دون ذكر الطبعة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص69.

[2] أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص62.

[3] محمد دياب وآخرون، التنمية السياحة والسياسات المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص42 -43

[4] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص86.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-الإعفاء جزئيا من الضريبة غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية

-إعفاء الأرباح المحتجزة من الضريبة إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو إنشاءها

-تقديم إعانات إستثمارية للمنشآت الصغيرة.

- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للإقتصاد.

بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الإحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الإستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة إستغلال).

الفرع الرابع: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل الوطني:

يعتبر الدخل من أهم أهداف الساسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يولي صناع السياسة جزء كبير في رسم السياسة المالية ككل بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه.

من جانب الضرائب، يفرض هدف عدالة التوزيع بأن تعتمد السياسة المالية أكثر على الضرائب المباشرة والتصاعدية مثل الضريبة على الثروة، ضريبة الإرث....إلخ. حيث يقع عبئ هذه الضرائب بنسبة كبيرة على الفئات الغنية.

أما في مجال الإنفاق فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة التعليم كما تستطيع أن تقلل من هذه الميزات لأصحاب الدخول المرتفعة والثروة[1].

المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على إستخدام ثلاث أدوات رئيسية، الأولى هي الإنفاق العام، والثانية هي الإيرادات العامة والثالثة الميزانية العامة.

[1] أحمد ضيف، أثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014، ص77.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الأول: الإنفاق العام

حتى تقوم الدولة بالوظيفة الإقتصادية المنوطة بها وهي الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي أو بالوظيفة الاجتماعية المتمثلة في ضمان الأمن والسلم الإجتماعيين يتطلب عليها أداء بعض الخدمات المالية بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الإنفاق العام، حيث يعرف الإنفاق العام على أنه:" تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[1].

كما يعرف على أنه: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة[2]."

ومنه فالنفقة العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة[3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر أساسية هي:

1. **النفقة العامة هي مبلغ من النقود:** فتقوم الدولة بواجبتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من إقتصادية وإجتماعية وثقافية وغيرها[4].
2. –**صدور النفقة من أحد أشخاص القانون العام:** فحتى يمكن إعتبار النفقة عامة يجب أن تصدر عن الدولة أو أحد هيئاتها العامة وتتمثل أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولاية أو مستوى المحليات[5].
3. –**النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض من إنفاقها تحقيق منفعة عامة للمجتمع وتحقيق مصالحه ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية[6].

[1] محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، دون ذكر السنة، الجزائر، ص54.

[2] عاطف وليم أندراوس، الإقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 99.

[3] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 117.

[4] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، دون ذكر الطبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص25.

[5] محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص51.

[6] سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص57.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتتعدد النفقات العامة وتختلف بإختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقة. فتقسم النفقات حسب إنتظامها أو دوريتها إلى نفقات عادية وغير عادية، فالنفقات العادية هي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة. والنفقات غير العادية فهي طبيعة إستثنائية بمعنى أنها تنشأ لمواجهة حالة طارئة كالحرب والكوارث الطبيعية وعليه فهي لا تتكرر سنويا[1].

كما تقسم من حيث مقابلها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، فالنفقات الحقيقية هي التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل رواتب الموظفين ومستخدمين الدولة وشراء الأجهزة، أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أي سلعة أو خدمة وكل ما تبغيه الدول من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة وتشمل مثل هذه النفقات الإعانات بمختلف أنواعها (المساعدات الإجتماعية المختلفة، الضمان الاجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة...)[2].

الفرع الثاني: الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أم من أنشطتها وأملاكها الذاتية أم من مصادر خارجية عن ذلك[3].

وللإيرادات العامة عدة تقسيمات كالدومين العام والخاص (أملاك الدولة)، الضرائب والرسوم، القروض العامة. ولكن تعتبر الضرائب أحد أهم أنواع الإيرادات العامة في أي مجتمع حيث تعتمد عليها الحكومات المختلفة بصفة أساسية في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام.

فالضرائب هي فريضة تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة بتحقيق أهداف المجتمع[4].

من هذا التعريف يمكن إستخلاص عدة خصائص للضريبة أهمها[5]:

1. **الضريبة فريضة نقدية:** فالأصل في الضريبة أنها مبلغ أي أنها إقتطاع نقدي

[1] عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص55.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص54-55.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص340.

[4] يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز وآخرون، المالية العامة الضرائب والنفقات العامة، دون ذكر طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون ذكر سنة، ص11.

[5] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، المالية العامة والقانون المالي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص123.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. **الضريبة فريضة إجبارية:** بمعنى أن فرض الضريبة وجبايتها يستند إلى الجبر، يعني ذلك ان النظام القانوني للضريبة هو إختصاص أصيل للدولة لا يجوز أن يكون محلا للإتفاق بين الدولة والأفراد.
3. **الضريبة فريضة دون مقابل:** أي أنها تدفعدون مقابل ودافعها لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة له وعليه يدفع الفرد ضريبة بوصفه عضوا في جماعة سياسية معينة تربط به روابط عديدة ويجب عليه تحمل نفقاتها العامة.
4. **الضريبة فريضة نهائية:** تجبى الضريبة بصفة نهائية ويعني ذلك أن المكلفين بدفع الضريبة ليس لهم الحق في إسترداد المبالغ التي دفعوها للخزانة العامة للدولة ولا المطالبة بفوائد عليها.

وتتعدد أنواع الضرائب كما تتعدد تقسيماتها وتتنوع تبعا لمعايير عدة على النحو التالي:

أ. **تبعا لمعيار وحدة أو تعدد الضرائب:** وتقسم إلى ضرائب وحيدة وضرائب متعددة[1].

-**الضرائب الوحيدة:** هي الضرائب التي تفرض على عنصر واحد فقط من العناصر المحتمل أن تخضع للضريبة ومن أمثلة ذلك الأنظمة الضريبية التي تقصر فرض الضريبة على الدخل أو الإنفاق أو الناتج.

-**الضرائب المتعددة:** هي الضرائب التي تفرض على أكثر من عنصر من عناصر الإخضاع الضريبي كالدخل، الثروة والإستهلاك.

ب. **تبعا لمعيار نقل العبئ الضريبي:** وتقسم إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة[2].

-**الضرائب المباشرة:** تعد الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانونا هو الذي يتحمل عبئها الضريبي بصورة نهائية، ولا يمكنه التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر تربطه به علاقة إقتصادية.

-**الضرائب غير المباشرة:** تعد الضريبة غير المباشرة إذا كان المكلف القانوني يمكنه أن ينقل عبئها إلى شخص آخر تربطه به علاقة إقتصادية ويسمى هذا الأخير بالمكلف الفعلي.

ج. **تبعا لمعيار معدل الضريبة:** تقسم إلى ضريبة نسبية وضريبة تصاعدية[3]

-**الضريبة النسبية:** هي الضريبة التي تفرض بنسبة معينة من قيمة المادة التي تفرض عليها.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، دون ذكر الطبعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008، ص126.
[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص176.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-**الضريبة التصاعدية:** هي الضريبة التي تفرض بأسعار تختلف تبعا لإختلاف ما يتم فرض الضريبة عليه، بحيث يرتفع السعر أي النسبة التي تفرض بها الضريبة مع إرتفاع قيمة المادة التي تخضع للضريبة.

ومن أكثر تصنيفات الضريبة إستخداما وشيوعا في العصر الحديث هي التي تقسم الضرائب إلى: ضرائب على الدخل، ضرائب على الإنفاق، ضرائب على الثروة[1].

-**الضرائب على الدخل:** هي الضرائب التي تتخذ من الدخل أساسا لها، أي أن الدخل هو الوعاء الذي تقرر عليه الضريبة، على إعتبار أن الدخل هو المعيار الأكثر قبولا للتعبير عن قدرة الممول على الدفع أي مقدرته التكليفية وطاقته في تحمل عبئ الضرائب

-**الضرائب على الإنفاق:** أو الضريبة على الإستهلاك هي إحدى مجموعات الضرائب غير المباشرة التي تفرض على أحد إستعمالات الدخل وهو الإنفاق الإستهلاكي الشخصي دون النظر لظروف الممول الشخصية.

-**الضريبة على الثروة:** تفرض هذه الضرائب على ثروة الممول أو رأس ماله، وينصرف مفهوم الثروة إلى القيمة السوقية للأصول التي يمتلكها الممول في لحظة معينة.

الفرع الثالث: الميزانية العامة

يمكن تعريف الميزانية العامة بأنها عبارة عن توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن الأهداف الإقتصادية والمالية[2].

ومن خلال التعريف السابق يمكننا الوصول إلى خصائص الميزانية والمتمثلة في مايلي[3]:

1. **الصفة التخمينية أو التقديرية للميزانية:** فالميزانية وثيقة تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها، فإنها بيان مقارنة والميزانية تعد للمستقبل لسنة مقبلة وبذلك لا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف، والإيرادات التي ستجبى بالضبط خلال الفترة المذكورة.
2. **الاذن بالميزانية (إجازة الجباية والإنفاق):** فالميزانية لا تصبح وثيقة رسمية جاهزة التنفيذ إلا بعد أن تجاز من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب، والإجازة في الميزانية العامة تنجم عن تقسيم

[1] عاطف وليم أندراوس مرجع سبق ذكره، ص189.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص279.

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن،2010، ص ص169-170.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الصلاحيات بين هيئات الدولة، فالحكومة تحضر الميزانية وتنفذها ولكن البرلمان هو الذي يصوت عليها أي يعطي للحكومة الإجازة بصرف النفقات وجباية الإيرادات المذكورة في الميزانية.

3. **الموازنة محددة المدة (سنوية الميزانية):** توضع الموازنة لمدة من الزمن، وتحدد من قبل غالبية الدول على جعلها سنة واحدة فيكون التقدير في الميزانية عندئذ لسنة.

وتراعى في إعداد الميزانية عدة مبادئ، بعضها يتعلق بكيفية إعدادها والبعض الآخر يتعلق بوحدة الميزانية ومدتها والمبادئ الرئيسية يمكن حصرها في أربع مبادئ أساسية هي:

1. مبدأ وحدة الميزانية: يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة ويرجع تبرير هذه القاعدة إلى ثلاث غايات رئيسية هي[1]:

أ. الغاية المالية: فجعل الميزانية في وثيقة واحدة يسهل من معرفة المركز المالي للدولة إذ يستطيع الباحثون تحديد حالات العجز والفائض وحساب المجموع الكلي للإيرادات والنفقات العامة.

ب. الغاية الإقتصادية: إن وحدة الميزانية العامة تمكن من دراسة الميزانية بصورة كلية وبالنتيجة تحديد نسب الإيرادات العامة المحققة والنفقات العامة إلى الدخل القومي مما يوضح درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ج. الغاية الرقابية: تسهل هذه القاعدة عمل السلطة التشريعية في الرقابة والحكم على صحة القرارات المعتمدة من السلطة التنفيذية.

2. مبدأ سنوية الميزانية العامة: يقصد بقاعدة السنوية أن مدة تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة المفتوحة في الموازنة تحدد بسنة واحدة، قد يختلف تاريخ بدئها وإنتهائها من بلد لآخر.أي أن الميزانية العامة المتعاقبة مستقلة الواحدة عن الأخرى المتعاقبة مستقلة الواحدة عن الأخرى حيث تجدد سنويا تراخيص النفقات والإيرادات العامة التي تتضمنها هذه الميزانيات من طرف السلطة التشريعية لإجازتها والعمل بها[2].

ويرجع هذا المبدأ إلى إعتبارات سياسية ومالية معينة. فالإعتبارات السياسية تتمثل في أن مبدأ الميزانية يضمن دوام السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة على الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام ثم إن المناقشة السنوية لميزانية الدولة تجعل السلطة التشريعية

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة علة تنفيذها، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص95.

[2] صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص76.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تقف على تفاصيل نشاط السلطة التنفيذية ورقابته ورسم حدوده، أما الإعتبارات المالية فتتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس خلالها أغلب الأنشطة الإقتصادية كما أنها تضمن دقة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها بصفة خاصة على أساس إتجاهاتها في الماضي القريب وذلك لصعوبة تقدير هذه الإيرادات والنفقات في فترة أطول وما قد يقترن بذلك من أخطاء فتقدير النفقات عندما تكون مدة الميزانية أطول من سنة سيكون صعبا نظرا لإحتمال تغير الأسعار والأجور بشكل محسوس خلال هذه الفترة اللازمة لتنفيذ الميزانية كما أن تقدير الإيرادات لن يكون بدوره أقل صعوبة نظرا لإحتمال تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الدخل الوطني ومن ثم حصيلة الضرائب والإيرادات العامة بصفة عامة[1].

أ. **مبدأ عمومية الميزانية (قاعدة الشمول):** تقضي هذه القاعدة بأن يذكر في وثيقة الموازنة العامة جميع إيرادات الدولة أيا كان مصدرها وجميع نفقاتها مهما كانت أنواعها، ولا تسمح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة من إيرادتها ولا تجيز إجراء المقاصة بين النفقات والإيرادات لأنه وزارة من أو مصلحة من مصالح الدولة.ولمبدأ عمومية الميزانية بعض المزايا والعيوب، فالمزايا تتمثل في[2]:

– تسهيل عملية مراقبة السلطة التشريعية على الإيرادات والنفقات وذلك لأن جداول الميزانية العامة تتضمن جميع الإيرادات والنفقات للدولة.

– تبين الأوضاع المالية على حقيقتها فتقيد بموجبها الإيرادات وتكاليف كل نوع من أنواع النفقات.

– تساعد على التقليل من الإسراف والتبذير في أموال الدولة لأن الإعتمادات المخصصة للإنفاق محددة ولا يجوز تجاوزها عند الصرف.

أما العيوب فتتمثل في[3]:

– أنها تلزم كل وزارة ومصلحة حكومية بأن تقيد في جداول النفقات تفاصيل كثيرة عن أنواع الإيرادات والنفقات والتي قد لا تكون لها في بعض الأحيان قيمة كبيرة أو أهمية تذكر.

– لا تشجع المصالح والمرافق على بذل الجهد والعمل على زيادة الإيرادات لأن تلك المصالح والمرافق تعلم سلفا بأنها لن تستفيد كثيرا من هذه الإيرادات لتحسين الأوضاع والأداة فيها إذ أن الإيرادات تتحول رأسا بعد تحصيلها إلى خزينة الدولة.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص324

[2] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة السادسة، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص59.

[3] نفس المرجع السابق، ص60.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب. مبدأ توازن الميزانية العامة: ينص هذا المبدأ على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة العادية مع جملة النفقات العامة العادية للدولة (سنويا) وألا تكون هناك زيادة أو نقصان فيها[1].

ولقد كان الفكر المالي التقليدي متمسكا بهذه القاعدة وعارض حدوث أي فائض أو عجز في الموازنة، وطالب بالموازنة الرقمية أو الحسابية، إذ أن التوازن الاقتصادي بحسب سياسات هذا الفكر يتحقق دائما وتلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل دون تدخل الحكومة.إلا أن فكرة التوازن بالمفهوم التقليدي تطورت كبيرا نتيجة تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وإزدياد مسؤولياتها في أوجه كثيرة من النشاط الإنتاجي وجاء الفكر المالي الحديث ليعطي مفهوما جديدا لفكرة توازن الميزانية بحيث أصبح يجوز إحداث عجز منظم في الميزانية وصولا إلى تحقيق التوازن العام أي توازن الاقتصاد القومي، فأصبح لا يعير إهتماما لموضوع التوازن بقدر ما يهتم بجعل الميزانية أداة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية[2].

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2] عيسى خليفي، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010، ص ص34-35.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تجنب الصدمات البترولية

يشكل إعتماد الدول البترولية على ثروة البترول مصدر ضعف بالنسبة لسياستها المالية إذا ما نظرنا إلى الطابع المتقلب لأسعار البترول العالمية، لذلك فإن هذه الدول تواجه تحديات خاصة في إدارة إقتصادها وفي إعداد الميزانية العامة وتصميمها، ليس فقط لأن أسعار البترول شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه البترول ولعدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول وتداعيات ذلك بالنسبة للسياسة المالية القصيرة والطويلة الأجل وفي هذا الإطار فإنه يمكن إقتراح بعض المبادئ العامة التي تعد مهمة بالنسبة لإعداد وتقييم سياسة المالية العامة في ظل الآثار التي تفرزها تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة لذلك ثم تقسيم هذا المبحث كالتالي :

المطلب الأول: مبادئ إعداد السياسة المالية على المدى القصير

المطلب الثاني: مبادئ إعداد السياسة المالية على المدى الطويل

المطلب الثالث: السياسة المالية وإدارة الفوائض البترولية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: مبادئ إعداد السياسة المالية على المدى القصير:

إن الإعتماد على إيرادات البترول خاصة عندما تشكل حصة كبيرة من الدخل الإجمالي، يجعل الإدارة المالية قصيرة الأجل وتخطيط الميزانية والإستخدام الفعال للموارد، أمورا صعبة وتتبع التحديات إلى حد كبير من تقلب أسعار البترول وعدم قابليتها للتنبؤ بها وهناك جملة من المبادئ التي تساهم في إعداد السياسة المالية في الأجل القصير في ظل تذبذب أسعار البترول يمكن توضيحها كالتالي:

1. **ضمان سلاسة النفقات العامة** :ويتمثل ذلك في مواجهة النمط المتقلب للإنفاق العام من خلال ضمان سلاسة مساره في مواجهة تقلبات أسعار البترول بدلا من جعلها ترتفع وتنخفض مع أسعار البترول إذ تؤدي التغيرات الضخمة وغير المتوقعة في الإنفاق إلى زعزعة إستقرار إجمالي الطلب وتقضي إلى التقلب في الإقتصاد الكلي، حيث تقود التقلبات الحادة في الإنفاق الحكومي بالنسبة للقطاع الخاص إلى صعوبة وضع خطط طويلة الأجل للإستثمار وإتخاذ القرارات، مما يثبط من فعاليته وبالتالي نمو القطاع غير البترولي، وعلى وجه الخصوص فإن التدفقات الضخمة والمفاجئة في الإنفاق الحكومي تصعب إدارتها، ومن ثم تبرز أهمية سلاسة مسار الإنفاق الحكومي في مواجهة تقلبات أسعار البترول والإيرادات المتأنية منه، ومن شأن إستعمال إفتراضات متحفظة لأسعار البترول في إعداد الموازنة العامة وتخطيط الإنفاق العام أن يساعد في إعتماد الإنفاق العام على إيرادات البترول في المدى القصير وضمان سلاسة مساره[1].
2. **متانة المركز المالي والضريبي للحكومة:** يتيح المركز المالي والضريبي القوي لبلد منتج للبترول مجالا للمناورة أثناء هبوط أسعار البترول فتستطيع الحكومة أن تتبع الإستراتيجيات المالية قصيرة الأجل التي تتفادى عدم الإستقرار المالي وتعزل الإقتصاد المحلي عن تأثير تقلب أسعار البترول من خلال فصل إستخدام إيرادات البترول بنجاح عن الإيرادات الجارية[2].

وتتحقق متانة المركز المالي والضريبي من خلال تحسين هيكل الإيرادات والنفقات ومحاولة الإنتقال من الإعتماد على ضرائب التجارة الخارجية إلى مزيد من الإعتماد على الضرائب الداخلية وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة مرونة عناصر الإيرادات، هذا بالإضافة إلى المساعدة على زيادة كفاءة إدارة النفقات

[1] ابراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014، ص191.

[2] ستيفن بارنيت، رولاندو أوسووسكي، ما الذي يرتفع؟ لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 1، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس2003، ص38.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الحكومية وتحسين مردوديتها وإعادة ترتيب أولوياتها بما يحقق أهداف التنمية والنمو الإقتصادي بشكل أفضل[1].

3. **كسر إستجابة الإنفاق الحكومي لإتجاهات أسعار البترول المنقلبة:** يجب أن يتمثل الهدف الأساسي للدول العاجزة عن التكيف مع تقلبات أسعار البترول في إتباع إستراتيجيات مالية تهدف إلى كسر إستجابة الإنفاق المساير للإتجاهات الدولية لأسعار البترول بما في ذلك إستخدام أدوات التحوط للمساعدة في تقليل عدم اليقين في إيرادات البترول ويعني هذا القضاء على التحيز للسياسات المالية التوسعية خلال فترات الرواج وتوجيه الموازين المالية غير البترولية الحكيمة ونقص العجز المالي غير البترولي بمرور الوقت[2].
4. **فرض قيود قانونية في شكل قواعد مالية:** فيجب على الدول البترولية فرض قيود قانونية على سياستها المالية وذلك لعزلها عن الضغوط السياسية، حيث نضع قواعد مالية من شأنها أن تحكم صياغة وتطبيق السياسة المالية وعادة ما توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو تقييد قدرة الحكومة على الإقتراض و بشكل عام فهي القواعد التي تعزز ضبط أوضاع الميزانية العامة، وفك إرتباط سياسة الإنفاق والعجز خارج البترول عن تقلبات أسعار البترول في المدى القصير، وتختلف صياغة تصميم القواعد المالية والتشريعات من بلد إلى آخر[3].
5. **معالجة المخاطر المصاحبة لإيرادات البترول:** تسبب التغيرات السعرية مخاطر كبيرة ممكنة على تنبؤات الإيرادات، فالتغير الكبير في سعر البترول يؤثر على إيرادات البترول وهذا يمكن أن يؤثر بدوره على تنبؤات الإنفاق والتمويل على المدى القصير والمتوسط وينبغي أن توضح وثائق الميزانية السنوية بشفافية الإفتراضات الأساسية للأسعار وكيفية تحديدها كما ينبغي إجراء تحليلات للحساسية لمعالجة مخاطر التنبؤات وخاصة بالنسبة لإفتراض أسعار البترول كما يجب إعلان نتائجها للجمهور ولخبراء خارجيين بفرض فحصها[4].
6. **سياسة التحويط ضد تقلبات أسعار البترول:** إن هيكلة النفقات العامة في المدى المتوسط في البلدان المصدرة للبترول دائما تأخذ بعين الإعتبار حالة عدم التأكد من تقلبات العوائد البترولية، وللتقليل من التكلفة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لهذه التقلبات فإن الحكومات تتخذ إجراءات مختلفة إلا أن هذه الإجراءات

---

[1] جاسم المناعي، الإقتصاديات العربية على أعتاب الألفية الثالثة بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة، صندوق النقد العربي، بيروت، لبنان، 2001، ص5.

[2] ستيفن بارنيت، رولاندو أوسووسكي، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3] إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص191.

[4] صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، 2007، ص63.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قد تكون وحدها غير كافية ولهذا فعلى الحكومات تدعيمها بوسائل أخرى للتحوط من هذه التغيرات في الأسعار، مثل العقود المستقبلية، عقود الخيارات، تحول المخاطر إلى أسواق المال العالمية. وتسمح هده الأدوات بمعرفة أسعار تسليم البترول مستقبلا مما يجعل إعداد الميزانية أكثر واقعية ودقة، فعملية التحوط تسمح بجعل تدفقات المداخيل الحكومية أكثر إستقرارا وقابلية للتنبؤ ويوفر الوقت الكافي للحكومة من أجل التجاوب مع أي تغيير والتكيف معه بمرونة أكبر[1].

7. **إعتماد سعر البترول مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية:** تعتمد غالبية البدان المنتجة للبترول في إعداد غلاف الميزانية على توقعات أكثر تحفظا حول سعر البترول في المستقبل وهذا لتفادي ضغوط الإنفاق، ويعكس إستعمال أسعار مرجعية منخفضة في إعداد الميزانية من قبل هذه البلدان رغبتها في خفض مخاطر التوسع في عجز الميزانية وتعزيز قدراتها على التعديل المالي في حالة هبوط غير متوقع في أسعار البترول[2].

المطلب الثاني: مبادئ إعداد السياسة المالية على المدى الطويل

تعتبر السياسة المالية الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق أثر العائدات العابرة على الإنفاق العام في بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين. إذا تواجه السياسة المالية على المدى الطويل تحديين أساسين الأول مرتبط بالتأثير الإقتصادي لتدفقات إيرادات البترول في ظل إمكانية ظهور آثار ما يعرف بالمرض الهولندي، والثاني يتمثل في عدم اليقين المميز للثروة البترولية والمستمد من الطابع الإستنفاذي للبترول[3].

الفرع الأول: المرض الهولندي وآليات مواجهة آثاره:

يرتبط مصطلح المرض الهولندي بما عرفه الإقتصاد الهولندي خلال فترة الستينات من القرن الماضي حيث شهدت هولندا خلال هذه الفترة زيادة كبيرة في ثروتها بعد إكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وعلى غير ما كان متوقعا، كان لهذا التطور الإيجابي الجلي إنعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من إقتصاد البلد حيث أصبح الجيلدر (العملة الهولندية) أكثر قوة وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة، وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف بإسم المرض الهولندي وبصفة عامة يمكن القول أن هذا

[1] سيدي محمد شكوري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص55.

[2] نفس المرجع السابق، ص55.

[3] إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص183.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأخير يمكن أن يحدث نتيجة أي تطور ينجم عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل ويشمل ذلك حدوث إرتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية[1].

إن إدارة إيرادات البترول الضخمة والمتقلبة يمثل تحديا رئيسيا بالنسبة للدول المصدرة للبترول، وذلك لتجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد ويمثل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسية في سبيل تحقيق ذلك من خلال خفض الإنفاق الجاري وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي والتقليل من إعتماد الإنفاق على إيرادات البترول وفيما يلي أهم المبادئ التوجيهية للسياسة المالية في مواجهة آثار المرض الهولندي[2]:

1. يتعين أن يكون المستوى المطلق للعائدات متوافقا مع النمو القوي وإستقرار الإقتصاد الكلي، وترتبط مسألة تحقيق المستوى الملائم من الإنفاق بإدارة الطلب الكلي إذ يشكل صندوق البترول الآلية الرامية إلى إدارة الطلب حيث تراكم الأموال عندما تكون تدفقات عائدات البترول مرتفعة، وتحرر عندما تكون العائدات منخفضة.
2. يكتسب توزيع النفقات العامة بين الإستهلاك والإستثمار أهمية بالغة لتخطي آثار الداء الهولندي، فالقسم الأعظم من النفقات العامة يصرف على السلع والخدمات التجارية ونتيجة لذلك تميل النفقات العامة من خلال رفع مستوى الطلب على هذه السلع إلى رفع أسعارها وتكثيف الضغوط لتحقيق إرتفاع حقيقي في قيمة سعر الصرف، ومن شأن تصميم النفقات العامة بكل حذر أن يحد في الأجل الطويل من هذه الآثار وذلك من خلال خفض كلفة السلع والخدمات التجارية وفيما يتعلق بالإنفاق الإستثماري ينبغي أن تضخ كمية أولية من رأس المال كي ترتفع الإستثمارات العامة والخاصة بالتوازي وتمنح للإقتصاد فرصة جديدة للنمو، غير أنه قبل ذلك لابد من خفض مخاطر الإستثمارات الخاصة طويلة الأجل إلى أقصى حد ممكن.
3. إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يوفر الأساس السليم لتأمين الدعم العام لاختيارات الحكومة الصعبة المعنية بالإنفاق، والتي أحيانا ما تدعو إليها في الأجل الطويل، حيث يؤكد الكثير من المحللين على دور الشفافية المالية في تحسين إدارة إيرادات البترول الأمر الذي من شأنه

[1] محمد سعودي، المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 11، جامعة المدية، الجزائر، 2014، ص306.

[2] إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص ص184-185.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تعزيز كفاءة إستخدام الأموال والحد من مخاطر السياسات الإقتصادية الكلية غير المستقرة، وزيادة الثقة في عملية إعداد الموازنة.

الفرع الثاني: عدم اليقين المميز للثروة البترولية:

يتمثل التحدي الرئيسي بالنسبة لبلد منتج للبترول في مدى الحكمة في إستخدامه لثروته البترولية القابلة للنفاذ دون تبديد للإيرادات، لذلك نجد أن التحدي الرئيسي للسياسة المالية يتمثل في تقرير الطريقة التي يتم بها تخصيص ثروة الحكومة عبر الأجيال وهذا التحدي يجب التصدي له عن طريق سياسة مالية تصون ثروة الحكومة من خلال تحديد مقدار الإيرادات المتحققة من البترول التي يجب إنفاقها وإدخارها وإستثمارها، فحكومة البلدان البترولية تواجه عدم يقين لا يستهان به فيما يتعلق بثروتها البترولية والذي ينبع من عدم اليقين بشأن مسار أسعار البترول مستقبلا وحجم إحتياطات البترول وتكلفة إستخراجها هو الأكثر أهمية بالنسبة للإعتبارات طويلة الأجل[1].

وبغية مواجهة التحديات المتعلقة بعدم اليقين في ثروة البترول فإنه على الدول البترولية إعادة النظر في سياستها المالية، وتشتمل المبادئ الرئيسية تقييم الموقف المالي من المنظور طويل الأجل على النقاط التالية:

1. **التركيز على الميزان الرئيسي غير البترولي و ربطه بثروة الحكومة** : و تتمثل أفضل طريقة لفحص الجانب المالي في الفصل بين الإيرادات البترولية وغير البترولية والإنفاق، و يتمثل مقياس العجز المرتبط بهذا الموضوع في العجز غير البترولي (إجمالي الإيرادات غير البترولية ناقصا النفقات على القطاعات غير البترولية) التي توجهها الحكومة إلى الإقتصاد، والذي يوضح أن الإيرادات تستبعد الدخل البترولي على أساس أنه أشبه بالتمويل ويقدم مؤشرا مفيدا للغاية لقياس إتجاه السياسة المالية وقابليتها للإستمرار ومن المنظور طويل الأجل يتحدد هدف الحكومة في إختيار عجز رئيسي غير بترولي يتسق مع القدرة على الإستمرار ماليا، مع الأخذ بعين الإعتبار عدم اليقين الذي يحيط بالثروة البترولية ويتحدد العجز غير البترولي القابل للإستمرار بثروة الحكومة أكثر مما يتحدد بتدفق الإيراد البترولي[2]

[1] ستيفن بارنيت، رولاندو أوسووسكي، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] نفس المرجع السابق، ص37.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. **فرضية الدخل الدائم*** **كركيزة للمحافظة على إستهلاك الثروة:** حسب هذا المعيار تدخر البلدان في كل فترة جزءا من إيرادات مواردها البترولية بهدف مراكمة ثروات مالية وتحقيق مسار للدخل المستقبلي يضمن وضع الإنفاق الحكومي في مسار يتسم بالثبات والعدالة بين الأجيال[1].

وبعبارة أخرى فإنه على الحكومة أن تراكم أصولا من أجل تحمل العجز غير البترولي عندما يتم نفاذ البترول، وبصورة خاصة يجب أن توجد أصول متراكمة كافية لأن يمول عائد هذه الأصول العجز غير البترولي حالما ينضب الدخل البترولي[2].

ومن أجل الوصول للأسلوب الأفضل لإستخدام الموارد وبالتالي الحفاظ على مستوى كلي ثابت للثروة (سواء كانت موارد غير مستقلة أو أصول مالية) ينبغي أن يتساوى العجز المالي الأساسي غير المرتبط بالموارد مع تقدير الدخل الدائم من ثروة الحكومة (على الرغم من أن هذا التقدير قد يكون في حاجة للتعديل بصورة دورية بسبب صعوبة تقييم قيمة أصول الموارد الطبيعية)[3].

3. **المدخرات الوقائية لتجنب حالة عدم اليقين للإيرادات البترولية:** إن المعايير المستمدة من فرضية الدخل الدائم هي قواعد مهمة، ولكنها لا تأخذ في الحسبان حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلب إيرادات الموارد البترولية نتيجة تقلب أسعار البترول ويوفر هذا التقلب حافزا للحكومات على تكديس مخزونات إضافية من الموارد المالية أكبر مما توصي به فرضية الدخل الدائم، وذلك كدافع تحوطي للإدخار يواجه عدم اليقين المرتبط بتقلب إيرادات الموارد البترولية، ولكن الصعوبة تكمن في معايير وقواعد المطبقة في إحتساب الإدخار والتي تأخذ بعين الإعتبار المدخرات التحوطية[4].
4. **قاعدة عصفور في اليد:** تستهدف هذه القاعدة عجزا غير بترولي مساويا للعائد المتوقع على الأصول المالية الراهنة، وقد أطلق عليها إسم قاعدة عصفور في اليد لأن قرارات الإستهلاك لا يتم توقعها إلا على أساس أصول موجودة في اليد بالفعل. وتتمثل إحدى مزايا قاعدة عصفور في اليد في أنها تسلط الضوء على إحتمال أن تخفض صدمة ما قيمة إحتياطات البترول المتبقية إلى الصفر. ويمكن النظر إلى هذا النهج المحافظ جدا على أنه شكل متطرف للإدخار على سبيل الحيطة إذ أنه يعادل إفتراض

---

* **الدخل الدائم:** هو الدخل المتوقع الحصول عليه خلال عدة سنوات مستقبلية أو هو بمثابة الدخل العادي المتحصل عليه بصفة دائمة.

[1] ابراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] ستيفن بارنيت، رولاندو أوسووسكي، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص55.

[4] إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص188.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أنه لن توجد أية عائدات في المستقبل، غير أنه قبل نضوب الإحتياطات البترولية أو تقادمها ستكون الثروة البترولية أكبر من الثروة المالية المتراكمة[1].

5. **دور الإستثمار الحكومي:** يعتبر الإستثمار الحكومي أحد العناصر المهمة لمواجهة التحديات طويلة الأجل فإذا حقق الإنفاق الإستثمار الحكومي المحلي عائدا في المستقبل، يمكن أن يؤدي هذا إلى تغيير طريقة حساب العجز المالي في القطاع غير البترولي تبعا لفرضية الدخل الدائم، مما يؤدي إلى عجز أولي أكبر في القطاع غير المعتمد على البترول مقارنة بالعجز الذي تشير إليه فرضية الدخل الدائم، فقد يكون من الأمثل أن يوجه جزء من المدخرات إلى رأس المال العام والخاص بدلا من توجيهه إلى مراكمة أصول أجنبية[2].

المطلب الثالث: السياسة المالية وإدارة الفوائض البترولية

تعتبر السياسة المالية حجر الزاوية في إدارة عائدات البترول وكلما كانت التوقعات باتجاه إرتفاع كبير في هذه المداخيل ينبغي أن تكيف أهداف السياسات للتعاطي مع مخاطر المرض الإقتصادي الهولندي وتجنب التأثيرات السلبية المرتبطة بتقلبات النفقات إستجابة للتغيرات في المداخيل المتوقعة للبترول والإحتياط من التراجعات المتوقعة في إنتاج وعائدات البترول. لذلك من بين الطرق الأكثر فاعلية بالنسبة لحكومات الدول البترولية هي جعل السياسة المالية بمنأى عن التقلبات المرتبطة بأسعار البترول وتخصيص عائدات البترول نحو مشاريع التنمية الإقتصادية، ومن هنا تبرز مسألة كيفية إدارة الفوائض البترولية* لتحقق أهدافها المتعلقة بتنمية الإقتصادية في الأجلين القريب أو البعيد على حد سواء وتنحصر خيارات حكومات الدول البترولية في توظيف هذه الفوائض في مسارين هما: الإستثمار المحلي والإستثمار الخارجي وذلك كمايلي[3]:

المسار الأول: الإستثمار المحلي: وتمثل في إستخدام جزء من الفوائض المالية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية الخدمية الملائمة لظروفها، ويختلف ذلك الجزء المستخدم للتنمية المحلية بإختلاف البلدان وإختلاف الظرف الزمني.

---

[1] ستيفن بارنيت، رولاندو أوسووسكي، مرجع سبق ذكره ص37.

[2] إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص189.

***الفوائض البترولية:** هي الفرق الموجب بين الصادرات البترولية أساسا وبين مجمل الواردات أي هو الفرق الموجب لميزان المدفوعات والذي لا تتاح له فرصا للتوظيف داخل الاقتصاد أي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن إستيعابه في أنشطة إستثمارية حقيقية ومنتجة.

[3] ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35، العدد 129، الكويت، 2009، ص210.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المسار الثاني: الإستثمار الخارجي: ويتمثل في إدخار جزء من الإيرادات البترولية وتنميتها بإستثمارها لتشكل دخلا بديلا للبترول عند نضوبه في الأجل الطويل وينطوي هذاالمسار على تحويل أصل حقيقي(البترول) إلى أصل مالي عن طريق إنشاء صناديق لهذا الغرض.

وتعتبر العديد من البلدان البترولية إنشاء هذا النوع من المؤسسات أداة مهمة ومساعدة في الإدارة الجيدة لعائدات البترول وتنظر لها على أنها أفضل آلية لإستخدام الإيرادات البترولية مقارنة بإدارتها فقط من قبل نظام إدارة المالية العامة[1].

في السنوات الأخيرة قامت العديد من الدول المنتجة للبترول بإنشاء ما يعرف بالصناديق السيادية والتي يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها: "صناديق أو ترتيبات للإستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض إقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك إستراتيجيات إستثمارية تتضمن الإستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو فوائض المالية العامة أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية أو كل هذه الموارد متحققة"[2].

إن لكل صندوق سيادي طبيعته الخاصة والأسباب التي تدعو لتأسيسه، وكذلك الأهداف الخاصة به، ولكن الأهداف المشتركة لهذه الصناديق تدور حول مايلي[3]:

-تنويع صادراتها من السلع الأساسية غير القابلة للتجديد

-تحقيق عوائد أكبر من التركيز على إحتياطات النقد الأجنبية

-أداء دور الإحتياط بالنسبة للدول المالكة لها بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال القادمة

-تمويل تطوير التنمية الإجتماعية والإقتصادية

-المساهمة في تنمية الدول المستقبلة لإستثمارات الصناديق بتمويل الهياكل القاعدية

[1]International Monetary Fund, The role of fiscal institution in managing the oil revenue boom, prepared by the fiscal affairs department, march5, 2007, p10.

[2]عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، لبنان، مارس2009، ص1.

[3] معهد الدراسات المصرفية، صناديق الثروة السيادية، السلسلة السادسة، العدد 5، الكويت، ديسمبر2013، ص3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتعد تجربة الجزائر من خلال إنشائها لصندوق سيادي التجربة الأحدث في هذا المجال إذا ما قورنت بتجارب بعض الدول البترولية. فإستنادا إلى تجربة هذه الدول قامت الجزائر بإنشاء صندوق خاص سمي بصندوق ضبط الموارد حددت مهمته أساسا في إمتصاص هذه الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة وإستعمالها إما: لتسوية العجز الموازني والذي قد يحدث مستقبلا نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات. أو لتسديد المديونية العمومية للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية[1].

إن إنشاء صندوق ضبط الموارد تم خلال سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الإرتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية ومن أجل الإستفادة من هذه الفوائض وإستعمالها في الحفاظ على إستقرار الميزانية العامة للدولة قررت البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، الذي بين أن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد و تنفيذ الموازنة العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان"[2].

[1] نبيل بوفليح ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، دون ذكر السنة، ص239.

[2] نبيل بوفليح ، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص85.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر.

مرت السياسة المالية في الجزائر منذ الإستقلال بعدة مراحل تميزت بتحولات وتغيرات عدة. و يمكن رد عوامل تطوير السياسة المالية في الإقتصاد الجزائري إلى ثلاثة معايير أولها المعيار الإقتصادي نظرا لما مر به الإقتصاد الجزائري وما تم تطبيقه من إصلاحات هيكلية، تلاها المعيار الإجتماعي والمتمثل في السعي المستمر للحكومة الجزائرية لتغطية الطلب على الخدمات الإجتماعية، وأخيرا المعيار المالي المرتبط بقطاع البترول والذي يشكل ركنا هاما في الإقتصاد الجزائري، وعليه يمكن إعتبار أن السير الحسن للسياسية المالية مرهون أولا بالإرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية مما يضفي ميزة الحساسية على السياسة المالية بالجزائر. ولتوضيح ماسبق تم تقسيم هذا المبحث إلى كما يلي:

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام بالجزائر.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر.

المطلب الثالث: الميزانية العامة للجزائر.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور التي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

الفرع الأول: تقسيمات النفقات في الجزائر

1. **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

وتقسم نفقات التسيير حسب المادة 24 من القانون 84-17 إلى أربع أبواب هي[1]:

أ. **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للإستهلاك (إقتراض الدولة).
- الدين الداخلي ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية.
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

ب. **تخصيصات السلطة العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسة وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...) وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج. **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** تشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.

[1] قانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال الموافق ل 7 جويلية سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 24، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

د. **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي، الثقافي، النشاط الإقتصادي والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن.

2. **نفقات التجهيز:** تختلف الطبيعة الإقتصادية لنفقات التجهيز عن طبيعة نفقات التسيير، حيث تؤدي نفقات التجهيز إلى توسيع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات المحلية، وتتكون هذه النفقات من الإستثمارات في المنشآت الأساسية الإقتصادية، الإجتماعية والإدارية التي لا تعتبر إنتاجية مباشرة، ويضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية وحسب المادة 35 من القانون رقم 84-17، تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب هي[1]:

أ. الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

ب. إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ج. النفقات الأخرى برأسمال.

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

شهدت النفقات العامة خلال فترة الدراسة عدة تطورات سنوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1980	44016	26789	17227	1998	875739	663855	211844
1981	57655	34205	23450	1999	961682	774695	186987
1982	72445	37996	34449	2000	1178122	856193	321929
1983	84825	44391	40434	2001	1321028	963633	357395
1984	91598	50272	41326	2002	1550646	1097716	452930
1985	99841	54660	45181	2003	1639265	1222761	516504

[1] قانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال الموافق ل 7 جويلية سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 35، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

638036	1250894	1888930	2004	40663	61154	101817	1986
806905	1245132	2052037	2005	40216	63761	103977	1987
1015144	1427870	2543014	2006	43500	76200	119700	1988
1434638	1674031	3108669	2007	44300	80200	124500	1989
1973278	2217775	4191053	2008	47700	88800	136500	1990
1946311	2300023	4246334	2009	58300	153800	212100	1991
1807862	2659078	4466940	2010	144000	276131	420131	1992
1934155	3797252	5731407	2011	185201	291417	476627	1993
2234000	4935900	7169900	2012	235926	330403	556329	1994
1892595	4131536	6024131	2013	285923	473694	759617	1995
2501442	4494327	6995769	2014	174013	550596	724609	1996
3039322	4617009	7656331	2015	201641	643355	845196	1997

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

-الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: www.ons.dz/retrospective

-وزارة المالية على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz

عرفت النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة عدة تغيرات وذلك كما يلي[1]:

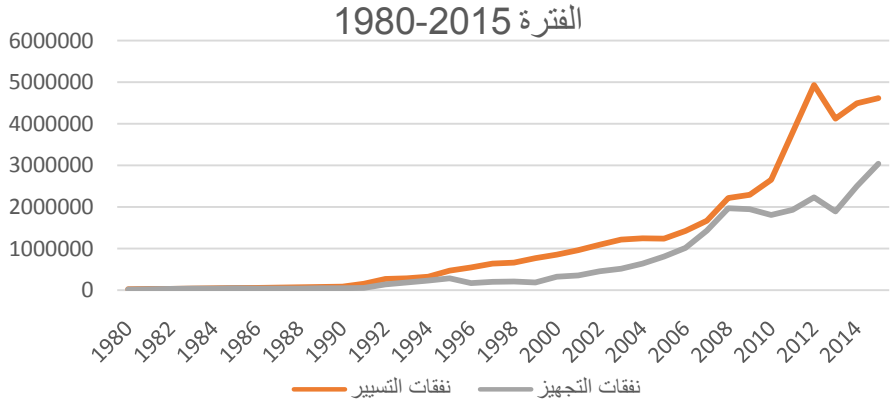
كانت نهاية التسعينات الإنطلاقة لتزايد الحجم المطلق لكل من نفقات التسيير والتجهيز حيث كان حجم كليهما متواضعا ومتقاربا نوعاما قبل ذلك، غير أنه ارتفع بوتيرة متوسطة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2005 ثم بوتيرة متسارعة بعد ذلك إذ إنتقلت نفقات التسيير من153 مليار دج سنة 1991إلى 1250 مليار دج سنة 2004، ثم قفزت من1245 مليار سنة 2005 إلى 2217 مليار دج سنة 2008 لتتضاعف مرة أخرى حيث بلغت 4935 دج سنة 2012 ومرد ذلك إتساع وتزايد المهام الموكلة للدولة خاصة الأساسية منها كتلك المرتبطة بالدفاع ، التعليم، الصحة وكذا تسيير الإدارات. لكنها إنخفضت مرة أخرى سنة 2013 إلى 4131 مليار دج وقد بلغت 4617 مليار دج سنة 2015.

[1] محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014/2013، ص 87.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كذلك الأمر بالنسبة لنفقات التجهيز، إذ شهدت هذه الأخيرة نمو متوافق مع نفقات التسيير من حيث المنحى لكن بصفة أقل من حيث الحجم ، تناسبا مع السياسة الإقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال مختلف المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري ، حيث حافظت نفقات التجهيز على نفس الحجم تقريبا خلال سنوات التسعينات فإنتقلت من 185 مليار دج سنة 1993 إلى 1869 مليار دج سنة 1999 نتيجة تخلي الدولة عن بعض المشاريع الكبرى التي لم تنته الأشغال بها في الأجال المحددة متأثرة في ذلك بالمديونية الخارجية و تقلبات أسعار البترول، لترتفع بعد ذلك من 357 مليار دج إلى 2234 مليار دينار جزائري سنة 2012 أين رصدت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والمشاريع الكبرى سعيا منها لإنعاش الإقتصادي وتحسين معدلات النمو بعد تحسن مواردها[1]. والشكل التالي يوضح أكثر تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز

الشكل رقم (1): تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 1980-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 4

تميزت النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2015 بإرتفاع معدلاتها سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز وهو ما يمكن أن نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية.

و قد عرفت النفقات العامة خلال الفترة 1980-1985 إرتفاعا ملحوظا فقد إنتقلت حصتها من إجمالي الناتج الداخلي من 27.09% سنة 1980 إلى 34.27% سنة 1985 أي إرتفعت بنسبة 7.18% وهي تمثل الفترة التي قامت الجزائر خلالها بتطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي مثل مرحلة إنطلاق نحو التخطيط للإنتاج و كذا الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، كما شهدت هذه المرحلة كذلك اتجاه التنظيم نحو إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية و يرجع إرتفاع حجم الإتفاق العام خلال هذه الفترة أساسا إلى إرتفاع نفقات التجهيز والتي إنتقلت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 39.14% سنة1980 إلى

[1] محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص 87.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

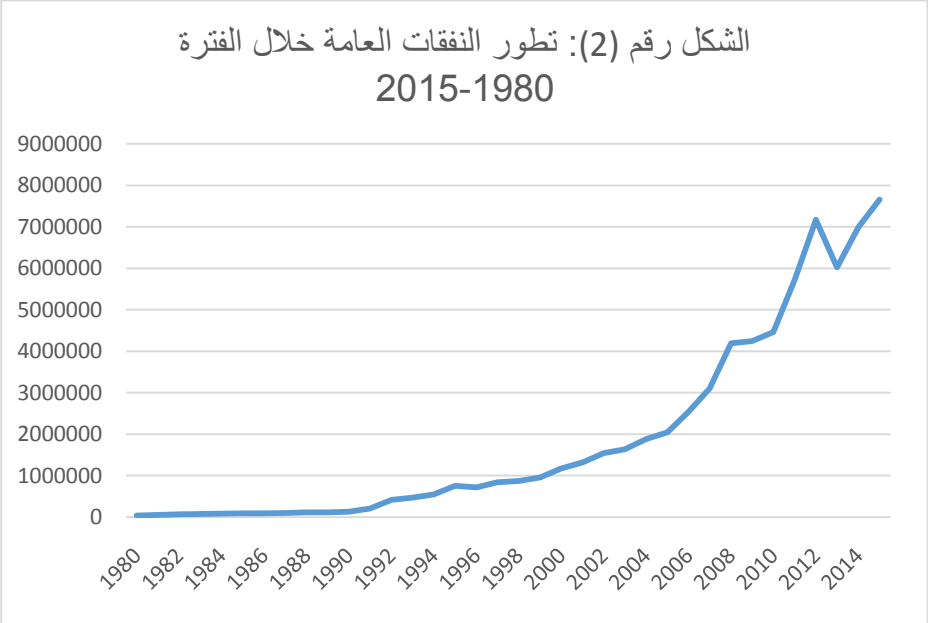
الإنخفاض من 60.86% من إجمالي النفقات العامة سنة 1980 إلى 54.75% سنة 1985، وخلال هذه الفترة تم إتخاذ عدة إجراءات للحد من حجم الواردات و التبعية الإقتصادية والديون الخارجية، كما تم توجيه الإهتمام نحو القطاعات الإجتماعية ومنها السكن، مع تطبيق بعض الإصلاحات الإقتصادية الأساسية لمحاولة تغيير النموذج التنموي وذلك بتخفيض حصة الصناعة والإهتمام بالقطاع الزراعي بعد مواجهة ندرة المواد الإستهلاكية[1].

وإنطلاقا من سنة 1986 عرفت أسعار البترول إنخفاضا حادا حيث إنخفضت الإيرادات النفطية ب 50%. وإنخفضت النفقات العامة من 34.27% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1985 إلى 32.12% من هذا المجموع سنة 1987، وقد بينت هذه الأزمة هشاشة الإقتصاد الجزائري وتبعيته للمحروقات بنسبة قرابة 97% فتغير دور الدولة خلال هذه المرحلة من دور المنتج والموزع إلى دور المراقب والمنظم لدلك شهد حجم النفقات العامة تطورا أكبر مما كان عليه من قبل.في حين شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 1999 و 2012 نمو متسارعا لحجم الإنفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات، والناجمة أساسا عن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتوقع تواصله في المدى المتوسط على الأقل إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات البترولية نتيجة حالة اللإستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهذه المادة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة إنفاقية توسيعية سعيا منها لتحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لفرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها. (وهي مخطط دعم الإنعاش الإقتصادية المطبق بين سنتي 2001-2004 البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد بين سنتي 2005 و2009 وبرنامج دعم النمو الإقتصادي المطبق خلال المرحلة 2010-2014)، ويلاحظ أيضا من الجدول أن النفقات العامة قد إنخفضت إلى 6024131 سنة 2013 أي بنسبة 15.98% لكنها عاودت الإرتفاع سنة 2015 أين بلغت 7656331مليون دج[2]. والشكل رقم 2 يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة 1980-2015.

[1] أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص271.

[2] محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص86.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 4

المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر.

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة[1].

الفرع الأول: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

للإيرادات العامة عدة أنواع، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة موارد إعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب. حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى[2]:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدية والمساهمات.

[1] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره ص362

[2] قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 28.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- التسديد برأسمال القروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونيا.

يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين إيرادات جبائية وإيرادات إختيارية[1].

1. **الإيرادات الإجبارية:** وهي الأموال تقتطعها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل في الإيرادات الجبائية والتي تتكون من مختلف الموازية العامة كمايلي:

أ. **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور ....إلخ.

ب. **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف الوطنية...إلخ.

ج. **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضا من الضريبة غير المباشرة على الإستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال (كالذهب والكحول...إلخ)

د. **الضرائب على رقم الأعمال:** وتفرض على مجموع المواد الإستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الإستهلاك.

هـ. **الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والإستيراد.

و. **الجباية البترولية:** تتكون من مجموع إقتطاعين هما: ضريبة على الإنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والإستغلال والنقل عبر القنوات.

ز. **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية** وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد إقتطاع إشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

[1] شريفة منصور، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2016/2015 ص 195-197.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ح. **الغرامات:** وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة...إلخ كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار مفتشية الجمارك.

2. **الإيرادات الاختيارية:** يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

أ. مداخيل أملاك الدولة وهي الدولة التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات...إلخ.

ب. التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة: تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل إستعمال خدماتها.

ج. أموال المساهمات والهدايا والهبات: هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إيراداتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(1980-2015)

شهدت الإيرادات العامة في الجزائر عدة تطورات سنوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(5): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

الوحدة: مليون دج

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية	الإيرادات الجبائية
1980	59594	37658	20362	58020
1981	79384	50954	25760	76714
1982	74246	41458	27990	69448
1983	80957	37711	37454	74852
1984	101365	43841	46968	90809
1985	105850	46787	46991	93778
1986	98690	21439	52656	74095
1987	92984	20479	58215	78694
1988	93500	24100	58100	82200
1989	116400	45500	64500	110000
1990	152500	76200	71100	147300
1991	248900	161500	82700	244200

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

302664	108864	193800	311864	1992
300687	121469	179218	313949	1993
398350	176174	222176	477181	1994
578140	241992	336148	611731	1995
786600	290603	495997	825157	1996
878778	314013	564765	926668	1997
708384	329828	378556	774511	1998
874888	314767	560121	950496	1999
1522739	349505	1173237	1578161	2000
1354627	398238	956389	1505526	2001
1425800	482896	942904	1603188	2002
1809900	524925	1284975	1974466	2003
2066110	580411	1485699	2229899	2004
2908308	640472	2267836	3082828	2005
3434884	720884	2714000	3639925	2006
3478600	766750	2711850	3687900	2007
2680698	965289	1715400	2902448	2008
3073612	1146612	1927000	3275362	2009
2799644	1297944	1501700	3074644	2010
2978298	1448898	1529400	3403108	2011
1908576	2284990	1519040	3804030	2012
2031019	227415	1615900	3895315	2013
2091456	2350018	1577730	3927748	2014
235648	2829602	1722940	4552542	2015

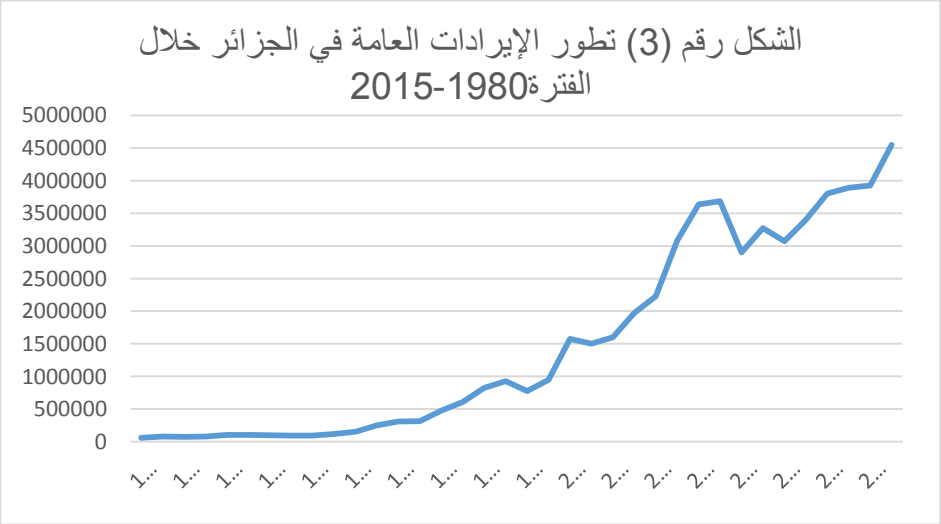
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

-الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: www.ons.dz/retrospective

-وزارة المالية على الموقع:www.dgpp-mf.gov.dz

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والشكل التالي يوضح أكثر تطور الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة:



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول 5

1. مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة:

ساهم إنخفاض أسعار البترول إنطلاقا من سنة 1982 في تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية حيث إنخفضت بحوالي 6.7% سنة 1982 (إذ إنتقلت من 66.42%سنة 1981 إلى 59.70%سنة 1982) وقد إستثمرت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإنخفاض حيث وصلت إلى 49.89%من إجمالي البترول سنة 1986 نتيجة إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى 13.93 دولار للبرميل، إنخفضت إيرادات الجباية البترولية بحوالي 21%خلال هذه السنة (حيث إنتقلت من 49.89% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1985 إلى 28.93% سنة 1986) وهذا ما كان له أثر سلبي مباشر على إجمالي الإيرادات العامة، و التي إنخفضت من 36.34% من إجمالي النتاج الداخلي سنة 1985 إلى 29.95% من هذا الناتج سنة 1986 ثم إلى 26.75%سنة 1988[1].

وقد عرفت الجباية البترولية تزايدا من بداية التسعينات إلى غاية بداية الألفية الثالثة ما عدا التذبذب الذي لحق بها سنة 1993 وكذلك سنة 1998. ويتضح من جدول الإيرادات أن إيرادات الجبائية البترولية خلال سنة 1990بلغت 76200 مليون دج ثم إرتفعت إلى 161500 مليون دج سنة 1991 و يعود ذلك إلى الطلب الكبير على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج وقد إستمرت في الزيادة لتصل إلى 56476 مليون دج سنة

[1] أمال معط الله ، مرجع سبق ذكره، ص253-254.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1997 أي بنسبة 60% من الإيرادت الإجمالية ثم تراجعت سنة 1998 إلى 378556 مليون دج بسبب إنخفاض سعر برميل البترول رغم هذا تبقى مساهمتها أكبر من مساهمة الجباية العادية ثم تحسنت بإستمرار إلى غاية 2001 أين بلغت 956389مليون دج بنسبة 63.52% من الإيرادات الإجمالية أي إنخفاض مساهمتها ويرجع هذا الإرتفاع إلى التحفيزات و التشجيعات للشراكة الأجنبية ، أما إنخفاض مساهمتها فيرجع إلى إرتفاع إيرادات الجباية العادية وهو ما تسعى إليه الدولة بهدف تنويع إيراداتها[1].

عرفت إيرادات الجباية البترولية تحسن سنة 2004 حيث بلغت 1485699 مليون دينار بنسبة 69.66% مساهمة في إيرادات الميزانية، إن هذا الإرتفاع النسبي لأسعار البترول سمح للجزائر أن ترفع من إحتياطات الصرف بصفة معتبرة إذ بلغت 43.1 مليار دولار نهاية 2004، وهذا ما يزيد من قوة مقاومة الإقتصاد الوطني إزاء الصدمات الخارجية[2].

واستمرت الجباية البترولية في الزيادة لتصل إلى 2714000 مليون دج سنة 2006 أي بنسبة 74.56% من الإيرادات الإجمالية لكنها تراجعت سنة 2008 إلى 1715400 مليون دج بسبب الأزمة المالية التي وقعت خلال نفس السنة رغم ذلك تبقى مساهمات الجباية البترولية أكبر من مساهمة الجباية العادية ثم تحسنت بإستمرار لتصل سنة 2009 إلى 1927000 مليون دج بسبب إرتفاع أسعار البترول عالميا، لكن سرعان ما تراجعت خلال سنتي 2010 و2011 بسبب تراجع أسعار البترول لتصل إلى 1501700 مليون دج و152940 مليون دج على الترتيب. كما إرتفعت الجباية البترولية خلال سنتي 2012 و2013 لكنها تراجعت سنة 2014 حيث بلغت 157773 مليون دينار جزائري أي بنسبة 37.40 % في مساهمة إيرادات الميزانية وهذا التراجع بسبب إنخفاض سعر برميل البترول، مما إنعكس سلبا على إحتياطات الصرف وإنهيار الإدخار ومن ثم الإستثمار والنمو[3].

2. مساهمة الجباية العادية في تطور الإيرادات العامة:

شهدت الجباية العادية إرتفاعا ملحوظا خلال فترة الثمانينات، حيث إنتقلت حصتها من إجمالي الإيرادات الجبائية من 40.30% سنة 1982 إلى 70.68% سنة 1988 وذلك أن تدهور المداخيل البترولية خلال هذه الفترة طرح مشاكل جديدة لتمويل الإقتصاد الوطني وإتجهت الأنظار نحو الجباية العادية بإبراز الدور الذي يجب أن

[1] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 371.
[2] نفس المرجع السابق، ص372.
[3] شريفة منصور، مرجع سبق ذكره، ص202.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تلعبه هذه الأخيرة في توازن ميزانية الدولة، حيث أخذت من بين الأولويات ضرورة التوازن بين أعباء الدولة المتزايدة وإيرادات الجباية العادية مع الإحتفاظ بنتائج الجباية البترولية لتمويل التنمية الوطنية، وفي نفس الوقت نجد أن الدولة قد أخذت السياسة الضريبية كوسيلة لتوجيه الأشخاص الطبيعيين نحو النشاطات المنتجة ومن ثم إنتعاش النشاط الإقتصادي الذي يصحبه توسيع الوعاء الضريبي وبالتالي مردودية أكبر للجباية العادية[1].

وإستمر تطور الجباية العادية إذ إنتقلت من 71100 مليون دج سنة 1990 إلى 241992مليون دج سنة 1995 وإستمرت هذه الزيادة لتصل إلى 329828 مليون دج سنة 1998 حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42.5% وهذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما إرتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات.

غير أن الجباية العادية عرفت تدهورا إبتداءا من سنة 1999 حيث بلغت 314767 مليون دج و349502 سنة 2000، إن كان هذا الإنخفاض يعرقل نتائج النمو فإنه يطرح مشكل تحصيل الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب، ضيق قاعدة الجباية العادية، وتجدر الإشارة إلى الخسارة التي تعاني منها الخزينة العمومية نتيجة الغش والتهرب الضريبي بالإضافة إلى إنخفاض الضرائب على الأجور IRGانتيجة لتزايد عمليات التسريح للعمال وغلق المؤسسات.[2]

وإبتداءا من سنة 2001 شهدت تطورا ملحوظا حيث بلغت نسبة 26.4% من الإيرادات الإجمالية و إستمرت في التحسن من سنة إلى أخرى لتصل إلى 1297944 مليون دج سنة 2010، وخلال السنوات الأخيرة نلاحظ تطور الإيرادات الجباية العادية يفوق إيرادات الجباية البترولية حيث خلال سنة 2012 بلغت 2284990 مليون دج و 2350018 سنة 2014 أي ما يمثل 59.83% من الإيرادات الإجمالية و هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الإقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي والتهرب الضريبي بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص يفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم إرتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات[3].

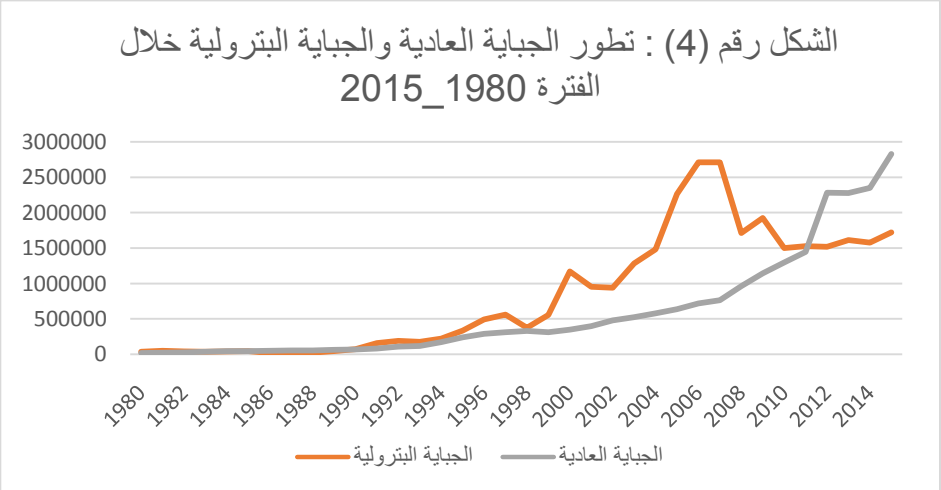
والشكل التالي يبين تطور الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة 1980-2015:

[1] أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص254.

[2] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 370.

[3] شريفة منصور، مرجع سبق ذكره، ص200-201.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول 5

المطلب الثالث: الميزانية العامة في الجزائر.

تعتمد الموازنة العامة للدولة على العديد من الأطر القانونية و التنظيمية التي تحكمها ، بحيث تبين لنا هذه الأطر والضوابط والهيئات المسؤولة عن الموازنة وكل الإجراءات والعمليات الخاصة بها لاسيما التصنيفات التي تعتمد عليها الدولة في تصنيف النفقات والإيرادات، و المراحل التي تمر بها الموازنة والقواعد التي تحكمها فلقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر العديد من التغيرات في القوانين التي تنظمها، ولكن بصدور قانون 84-17 المعدل في 1988 تحددت المعالم الرئيسية للموازنة العامة في الجزائر حيث أظهر وتناول معظم الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة للدولة.

الفرع الأول: الميزانية العامة في التشريع الجزائري:

عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[1].

من خلال التعريف السابق يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها. بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية[2].

[1] قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المادة 6، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 28.

[2] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص159.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال هذه النصوص يتضح أن الميزانية تشكل من حين أن قانون المالية يرخص بإنجاز هذه النفقات والإيرادات وبالتالي فهو الحامل للميزانية من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق أي أنه قانون المالية يمثل الرخصة التشريعية لإنجاز الموازنة.

وتستند الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة إعدادها للعديد من المبادئ والقواعد التي تنظمها وتحكمها تتلخص في أربع قواعد رئيسية هي:

1. **مبدأ السنوية:** من خلال تعريف الموازنة العامة في الجزائر فالموازنة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية والبيان الذي من خلاله ترخص وتقدر الإيرادات والنفقات السنوية للدولة، ومنه نلاحظ أن التحديد الدوري لترخيص الموازنة يتوافق مع السنة، فالنفقات المرخص بها في قانون المالية لا تكون صالحة إلا سنة وتنتهي في 31-12 من كل سنة، شاملة في محتواها برنامج التنمية للدولة. فنجد قاعدة السنوية تطبيقا دقيقا فيكون الترخيص بتحصيل الضرائب والرسوم سنويا[1].
2. **مبدأ وحدة الميزانية:** يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة التي يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية والموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية، ويترتب على تطبيق مبدأ وحدة الميزانية نتيجة هامة تتمثل في قاعدة عدم تخصيص الإيرادات أي ينبغي أن تخصص جميع موارد الدولة لتمويل جميع الأنشطة التي تقوم بها[2].
3. **مبدأ عمومية الميزانية:** يستلزم تحصيل الإيرادات العامة القيام ببعض النفقات، وعليه فمبدأ عمومية يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين. و هذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية، فإذا كان وحدة الميزانية يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة الميزانية الدولة و يمثل الإطار الخارجي للميزانية، فإن مبدأ العمومية يهدف إلى ملأ هذا الإطار عن طريق التسجيل التفصيلي لكل تقدير بنفقة و لكل تقدير بإيراد دون إجراء مقاصة بين التقديرين، أي أن مبدأ عمومية الميزانية يمثل المضمون الداخلي لمبدأ وحدة الميزانية بإعتبار أن هذا الأخير و على ما سلف هو الإطار الخارجي للميزانية وإذا كان مبدأ عمومية الميزانية يرمي إلى أحكام رقابة السلطة

[1] لحسن دردوري مرجع سبق ذكره، ص164.

[2] شريفة منصوري، مرجع سبق ذكره، ص190.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التشريعية على النشاط المالي للحكومة بإجازاتها لتفاصيل إيرادات و نفقات المرافق العامة فهناك قاعدتان إلى جانبه تستهدفان تحقيق نفس الغرض و هما[1]:

أ. **قاعدة عدم تخصيص الإيرادات:** وتعني هذه القاعدة ألا يخصص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات، أي ينبغي وفقا لهذه القاعدة إن تم تحصيل جميع الإيرادات أيا كان نوعها وأيا كانت الوحدة التي تقوم بتحصيلها، لحساب الخزانة العامة دون تخصيص حتى تتاح الفرصة لإستخدام إجمالي الإيرادات العامة دون تخصيص على كافة أوجه الإنفاق دون التقيد بتوزيع محدد.

ب. **قاعدة تخصيص الإعتمادات:** تعني هذه القاعدة التي هي أكثر أهمية، أن إعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجمالها بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام فلا يجوز أن يكون إعداد وإعتماد النفقات كمبلغ إجمالي ليترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة وفق مشيئتها، وإلا ضاعت الحكمة من رسم البرامج والسياسات لتوجيه الموارد الإقتصادية للمجتمع نحو إستخدامها المثلى، ولتعتذر على السلطة التشريعية مراقبة الإنفاق الحكومي في تفصيلاته وتقييم الأداء.

4. **مبدأ توازن الميزانية:** تعني قاعدة توازن الميزانية العامة للدولة، ألا تزيد النفقات العمة على الإيرادات والعكس، ففي الجزائر يأخذ مبدأ توازن الميزانية طابعا خاصا فحتى سنة 1965 فإن جميع النفقات العامة تظهر في الميزانية العامة حيث بدأت تظهر بعض الإختلالات منذ بداية الجزائر بتطبيقها لمخططات التنمية فخلال المخطط الثلاثي(1967- 1969) عرفت الخزينة مشاكل في التمويل ومع تزايد الإنفاق العام ظهرت مشكلة التوازن في الميزانية العامة للدولة فقامت الحكومة من أجل حل هذه المشكلة بإدخال ما يعرف بالموارد المؤقتة ضمن مكونات الميزانية (التسبيقات والقروض) وهو الأمر الذي أدى للتخفيف من ثقل النفقات على الخزينة العمومية والتقليص من عجز الموازنة العامة للدولة، ولكن بعد سنة 1971 شرعت الجزائر بالعديد من الإصلاحات وذلك من أجل تسهيل عملية التمويل لمختلف المخططات، فالجزائر منذ هذه الفترة أصبحت تستند إلى مايعرف بالعجز المؤقت أو المقصود أو المنظم من أجل زيادة الطلب و التوسع في المشاريع الإستثمارية ومحاولة تحقيق مناصب عمل والوصول لتحقيق التوازن الإقتصادي، ومنه أصبحت الجزائر لا تركز على مبدأ التوازن في الموازنة لكي

[1] شريفة منصوري، مرجع سبق ذكره، ص191.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تتمكن من الوصول لتحقيق أهدافها الإقتصادية و لكن ذلك لا يعني التمادي في خلق عجز في الميزانية[1].

الفرع الثاني: تطور رصيد الموازنة:

يمثل رصيد الميزانية الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، والجدول رقم 06 يوضح تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1980-2015.

الجدول رقم (6): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

الوحدة: مليون دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
1980	59594	44016	15578
1981	79384	57655	21729
1982	74246	72445	1801
1983	80957	84825	-3868
1984	101365	91598	9767
1985	105850	99841	6009
1986	98690	101817	-3127
1987	92984	103977	-10993
1988	93500	119700	-26200
1989	116400	124500	-8100
1990	152500	136500	16000
1991	248900	212100	36800
1992	311864	420131	-108267
1993	313949	476627	-162678
1994	477181	556329	-79148

[1] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص167.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1995	611731	759617	-147886
1996	825157	724609	100548
1997	926668	845196	81472
1998	774511	875739	-101228
1999	950496	961682	-11186
2000	1578161	1178122	400039
2001	1505526	1321028	184498
2002	1603188	1550646	52542
2003	1974466	1639265	335201
2004	2229899	1888930	340969
2005	3082828	2052037	1030791
2006	3639925	2543014	1096911
2007	3687900	3108669	579231
2008	2902448	4191053	-1288605
2009	3275362	4246334	-970972
2010	3074644	4466940	-1392296
2011	3403108	5731407	-2328299
2012	3804030	7169900	-3365870
2013	3895315	6024131	-2128816
2014	3927748	6995769	-3068021
2015	4552542	7656331	-3103789

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدولين 4 و5

سجل رصيد الميزانية العامة فوائض متتالية من 1980 إلى 1982، ويعود الفضل في ذلك إلى عامل إرتفاع أسعار البترول الذي ساعد في تغطية عجز الميزانية العامة نتيجة زيادة نسبة مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية، ولكن في سنة 1983 سجل رصيد الميزانية عجز بمقدار 3868 مليون دج ويعود هذا العجز

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إلى زيادة الإيرادات العامة بمعدل أقل من معدل الزيادة في النفقات العامة وذلك نتيجة لإنخفاض إيرادات الجباية البترولية بنسبة 9.04%سنة 1983 وهذا بفعل إنخفاض أسعار البترول إلى 29.31 دولار للبرميل خلال هذه السنة[1].

وفي سنتي 1984 و1985 فإن رصيد الميزانية فقد سجل فائضا قدر ب 9767 مليون دج و6009 مليون دج على التوالي لكن وبفعل الإنخفاض الشديد لأسعار المحروقات، ظهر العجز من جديد إبتداءا من سنة 1986 حيث قدر ب 3127 مليون دج خلال هذه السنة وذلك نتيجة إنخفض الإيرادات العامة وقد بلغ هذا العجز أشده في سنة 1988 بمقدار 26200 مليون دج وذلك نتيجة إرتفاع النفقات العامة بنسبة 15.12% مقابل الإرتفاع العجز سنة 1989 ليصل إلى 8100 مليون دج نتيجة إرتفاع الإيرادات بنسبة 24.48% خلال سنة 1989.وتحول رصيد الميزانية إلى حالة فائض مع بداية التسعينات كنتيجة للإصلاحات التي إنتهجتها الدولة خلال هذه الفترة حيث بلغ هذا الفائض 16000 مليون دج سنة 1990 وإرتفع إلى 36800 مليون دج سنة 1991. ويعود ذلك أساسا إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية والتي إنتقلت من 7620020 مليون دج إلى 161500 مليون سنة 1991 ولكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر العجز مرة أخرى سنة 1992 بمقدار 108267 مليون دج وتفاقم هذا العجز سنة 1993 حيث بلغ 162.68 ويعود السبب إلى إنخفاض إيرادات الجباية البترولية نتيجة تراجع أسعار البترول إلى 16.13 دولار للبرميل سنة 1993 مقابل 21.73 دولار للبرميل سنة 1990[2].

وفي إطار سياسات التصحيح الهيكلي يمكن القول أن سياسة الميزانية التي إنتهجتها الدولة في إطار سياسات التصحيح الهيكلي أثرت بنسبة كبيرة في عجز الميزانية العامة من خلال تقلص العجز من 162678 مليون دج سنة 1993 إلى 147886 سنة 1995 لتحقيق فائضا سنتي 1996 و 1997 كان سببه هو إنتاج الدولة سياسة ميزانية إنكماشية تهدف إلى تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة و بإنخفاض إيرادات الجباية البترولية التي تمثل حصة الأسد من إجمالي الإيرادات العامة إنخفضت الإيرادات العامة من 926668 مليون دج سنة 1997 إلى 774511 مليون دج سنة 1998 و هذا م أوقع الموازنة العامة للدولة في عجز مالي كبير و شهت سنة 2000 تحسنا كبيرا و مهما في أوضاع المالية العامة الجزائرية حيث تم تسجيل فائض في رصيد الميزانية إستمر إلى غاية 2009 أين سجلت عجز قدر ب 970972 مليون دج و وصل إلى أقصاه سنة

[1] أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص285.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص286-287.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2012 أين بلغ 3365870 مليون دج و يرجع هذا العجز إلى إنخفاض الجباية البترولية من جهة و إرتفاع التسيير من جهة أخرى[1].

المبحث الرابع: دورية السياسة المالية في الجزائر

[1] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص ص203-204.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إن أهم ما يميز أسعار البترول هو تقلبها الدائم وصعوبة التنبؤ بها في المستقبل، وفي معظم الأحيان يرجع الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار البترول، كما أن تقلبات عائدات البترول تجعل من إدارة الإقتصاد عملية صعبة ومعقدة خاصة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ بهذه التغيرات الدورية.

ويتجلى تأثير التقلبات في مداخيل البترول في الاقتصاد في علاقة الإرتباط الموجبة بين المداخيل المحصلة والنفقات العامة، فالتقلبات الحاصلة في المداخيل تؤدي إلى تذبذب سياسة الإنفاق العام أو ما يعرف بدورية السياسة المالية.

وبما أن قطاع البترول هو المحرك الأساسي للإقتصاد الجزائري، فإن الجزائر كغيرها من البلدان النامية يظهر جليا مفهوم دورية السياسة المالية من خلال نشاطها الاقتصادي نظرا لإعتمادها المفرط على العائدات البترولية.

من خلال ما سبق تم تقسيم هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة المالية الدورية

المطلب الثاني: واقع دورية السياسة المالية في الجزائر وأسبابها

المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة المالية الدورية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تختلف البلدان النامية عن البلدان الصناعية في أن التقلبات الإقتصادية فيها تكون أكثر وضوحا وتنطبق هذه الخاصية على البلدان النامية التي تعتمد بشكل أساسي على إيرادات البترول، الغاز، المعادن... إلخ. والطابع الدوري للنشاط الإقتصادي يرجع في الغالب إلى تقلبات أسعار البترول والتي تؤدي إلى تقلبات في مداخيل الدولة مما ينتج عنه تذبذب في النفقات العامة وهذا ما يعرف بدورية السياسة المالية.

تتمثل دورية السياسة المالية في السياسة التوسعية في فترات الإزدهار أو الإنتعاش، والسياسة المالية الإنكماشية في فترات الركود، وهذا ما يضر بالرفاه الإقتصادي ويثير تقلب الاقتصاد الكلي وتقلل من الإستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري وتعوق النمو وتضر بالفقراء[1].

كما عرف kaminsky,Reinhart,Végh السياسة المالية الدورية من خلال أدواتها (الإنفاق الحكومي، المعدلات الضريبية) على أنها "أعلى إنفاق حكومي وأدنى معدلات ضريبية في الأوقات الجيدة، أو أدنى إنفاق حكومي وأعلى معدلات ضريبية في الأوقات السيئة[2].

وقد وجدت العديد من الدراسات التجريبية أن السياسية المالية تميل إلى أن تكون دورية عبر بلدان مختلفة ولاسيما الدول النامية،مما شغل أفكار خبراء الإقتصاد الكلي لأنها تتعارض مع الحكمة المعروفة بلجوء الحكومات إلى الإقتراض في الأوقات العصيبة عند إنخفاض الإيرادات ورفع النفقات وتسديد الديون في الأوقات الجيدة. وبشكل أكثر تحديدا فإن السياسة المالية الدورية تتعارض مع أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي ترى ضرورة إستخدام السياسة المالية الضريبية لتسهيل الإختلالات الضريبية والنفقات خلال دورة الأعمال، وأفكار المدرسة الكينزية التي ترى أن الضرائب والنفقات هي وسيلة لتخفيف تقلبات دورات الأعمال وليس تفاقمها[3].

أما عن مسببات الإختلاف في دورة السياسة المالية بين الدول وبشكل أدق بين الدول النامية والمتقدمة الصناعية منها، فقد تم طرح وتقديم العديد من الفرضيات ملخصة في ثلاث إتجاهات تفسيرية تتمثل أساسا في[4]:

[1]Procyclical fiscal policy shocks, rules and institution, a view from mars, IMF working paper, prepared by paolo manarse, January 2006, p4.

[2] Kaminsky G, Reinhart C, Végh C, when i trains, it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policies, The National Bureau of Economic Research, April 2005, p17.

[3]Jeffery Franckel, comment les producteurs de produit de base peuvent- ils rendre les politique budgétaire et monétaire moins procyclique, séminaire sur les ressource naturelle, les finances et le developpment, institut du FMI et banque central d'Algerie,Alger, 4-5 Novembre 2010, p3.

[4] أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص ص227-228.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1. **التفسيرات الاقتصادية:** وفقا لهذه الفرضية فالبلدان النامية كونها أقل قدرة على ضمان سلاسة دورة الأعمال بسبب محدودية الوصول إلى أسواق الإئتمان الدولية فإن هذا يمنعها من الإقتراض خلال الأوقات العصيبة ذلك أن المستثمرين يقومون بتقييد الإئتمان بالنسبة للبلدان التي يخشون من أن ارتفاع العجز المالي فيها قد يصبح خارج السيطرة، هذه النتائج متسقة مع ملاحظة أن التوقف المفاجئ في تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة(الأسواق المالية التي يمر إقتصادها بمرحلة تحول بإتجاه إقتصاد السوق) مرتبطة مع إنخفاض حقيقي في قيمة العملة، و قطع الإستثمار و الضغط المالي الحاد باعتبارها بلدان بعيدة عن الأسواق المالية الدولية.
2. **التفسيرات المؤسسية والسياسية:** والتي أوضحت أن المؤسسات والهياكل السياسية تعد من بين أهم الأسباب الرئيسية الداعية لعدم إستقرار الإقتصاد الكلي والأزمات وتم إختصار الفكرة في كلمتين "تأثير الشره"، فالمنافسة بين جماعات المصالح على الموارد التي تسيطر عليها علنا يؤدي إلى أكثر من تأثير إعادة التوزيع النسبي عندما يزيد الإنتاج، هذه المسألة لم تتناول دورية السياسة المالية بشكل مباشر، إلا أن الدراسات أثبتت أن تأثير الشراهة يعد المسبب الرئيسي الثاني المحتمل لتقلبات الدورة الإقتصادية المالية جنبا إلى جنب مع قيود الإئتمان.
3. **إستقطاب التفضيلات المرتبطة باللامساواة الاجتماعية:** وفقا لهذا النوع فقد تم إعتبار أن البيروقراطية واللامساواة الإجتماعية يعدان من بين أهم مسببات دورية السياسة المالية، فالإستقطاب الاجتماعي، أو الإرتفاع في اللامساواة والمقاس من خلال الدخل غير العادل والتعليم غير العادل مرتبط بشكل إيجابي مع السياسة المالية المسايرة للإتجاهات الدورية.

المطلب الثاني: واقع دورية السياسة المالية في الجزائر وأسبابها

تعتبر الجزائر واحدة من بين البلدان النامية التي تزخر بالثروات البترولية والتي تشكل عنصرا هاما في حسابها الجاري وركيزة يستند على أساسه الإقتصاد الجزائري مما يظهر جليا مفهوم السياسة المالية الدورية أو السياسة المالية المسايرة للإتجاهات الدورية من خلال نشاطها الإقتصادي، نظرا لإعتمادها المفرط والشبه كلي على العائدات البترولية فضلا عن إرتباط سياستها الإنفاقية بأسعار البترول.

شكل قطاع المحروقات حصة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي من بداية التأميمات إلى يومنا هذا وبنسب متفاوتة فقد كانت تذبذبات بين إزتفاع وإنخفاض خلال الفترة 1980-1990 وهذا راجع إلى الصدمات البترولية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التي شهدتها السوق البترولية العالمية، لتعرف بعد ذلك إرتفاعا تدريجيا وقد تراوح مداها بين 26% سنة 1999 و50%سنة 2012[1].

أما عن نسبة تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري مقارنة بأسعار البترول فنجد أنها متصلة بشكل كبير في أسعار البترول غير أن معدلات النمو لم تحقق معدلات معتبرة برغم الإرتفاعات الكبيرة التي عرفها السعر البترولي، إذا تبقى تسجل قيما محتشمة مقارنة بالمداخيل الناتجة عن هذه الثروة الطاقوية الهائلة من حيث قيمها، وهذا دليل على هيمنة القطاع البترولي وإرتباطه اللصيق بالبترول وتقلباته السعرية[2].

إن أهم ما ميز تطور الميزانية العامة في الجزائر هي تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار البترول وعليه فإن عدم إستقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات التوازنية بالجزائر. فتأثر عجز الميزانية الأساسي بالإيرادات البترولية جعل التوازنات الموازية بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار البترول[3].

أما فيما يخص النفقات الحكومية الجزائرية فقد عرفت تزايدا مستمرا خصوصا في فترات الرواج أو البحبوحة البترولية، حيث سطرت الجزائر منذ الإستقلال وإلى يومنا هذا بمجموعة من البرامج التنموية للنهوض بالإقتصاد الجزائري ودفع عجلة التنمية، مما دفع الدولة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الرأسمالي معتمدة في ذلك على الجباية البترولية.

بإعتماد أن إرتفاع أسعار البترول في أغلب الأحيان تعبر عن حدوث زيادة في الدخل، فقد أدت إلى تحسن في الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة بين 1970- 1985 و يرجع هذا الإرتفاع إلى ظاهرة التصنيع في الجزائر و ماتتطلبه من إزدياد حجم الإستثمارات الصناعية، بالرغم من التراجع في حجم الإيرادات العامة سنة 1972 و 1982 الناتج عن تراجع الجباية البترولية من 50954 مليون دج سنة 1981 إلى حوالي41458 مليون دج سنة 1982 و بالرغم من إنخفاض مستوى الإنفاق العام سنتي 1986 و1987بسبب الأزمة البترولية العكسية إلا أنه إرتفع في السنة الموالية بالرغم من تراجع الأسعار من 17.73 دولار للبرميل سنة 1987 إلى 14.24 دولار للبرميل سنة 1988. وقد عرفت الإيرادات العمومية تحسنا في بداية الفترة 1990 إلا أنه مع أنخفاض

[1] فاطمة الزهراء زرواط ، عبد الحميد بورواحة ، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص230

[3] أنيسة بن رمضان، تطاير أسعار ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 9، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015، ص30.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أسعار البترول سنة 1991، 1992 و 1993 إلى 18.62، 16.33 و 15.53 للبرميل على التوالي، شهد الإنفاق العام إرتفاعا كبيرا وبشكل خاص سنة 1992 حيث إنتقل من 212100 مليون دج سنة 1991 إلى 420131 مليون سنة 1992 لتواصل الإرتفاع سنة 1993 أين وصلت إلى 476627 مليون دج، وهذا يبين أن الإنفاق العام إرتفع في الأوقات السيئة(إنخفاض أسعار البترول) التي مرت بها الجزائر ومع حلول سنة 2000 عرفت أسعار البترول قفزة إذ إنتقلت من 17.48 للبرميل سنة 1999 إلى 27.60 للبرميل سنة 2000 ومع هذا الإنتعاش سجل تراجع في معدل الإنفاق العام حيث مثل 28.31% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب 33.31% سنة 1999 كذلك إنخفض معدل نمو الإنفاق العام سنتي 2004 و 2005 حيث قدرت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 27.12% سنة 2005 و 30.87% سنة 2004 مقابل 35% سنة 2003 و هذا بالرغم من الإنتعاش الذي عرفته الجزائر سنة 2009 و هذا بالرغم من الإنعاش الذي عرفته الجزائر سنة 2009 حيث قدر ب 62.3 للبرميل مقابل 100 دولار للبرميل سنة 2008 إرتفع معدل الإنفاق العام من حوالي 98.17 مليار دج سنة 2008 إلى 10026 مليار دج سنة 2009 كما إرتفعت النفقات العامة من حوالي 4439 مليار دج سنة 2010 إلى 7058 مليار دج بحلول سنة 2012، لتنخفض إلى حوالي 6799 مليار دج سنة 2014، و يعود هذا إلى إتباع سياسة التقشف في ظل إنخفاض أسعار البترول إلى مادون 90 دولار للبرميل سنة 2014. وبالتالي يمكن القول أن السياسة المالية في الجزائر عموما هي غير دورية لكن هذا لا يمنع كونها إتسمت بالدورية أين إنخفض الإنفاق العام بإنخفاض أسعار البترول سنتي 1986 و2009.

من خلال الدراسة التي قامت بها بن رمضان أنيسة(2015) بينت أن نوعية المؤسسات و الإنفتاح التجاري تؤثر على السياسة المالية في الجزائر حيث أن هذه الأخيرة تتميز بنوعية مؤسسات ضعيفة و معدل فساد مرتفع بالإضافة إلى ضعف مؤشرات الإنفتاح التجاري، فيؤدي إرتفاع الفساد ب 1% إلى إرتفاع الإنفاق العام ب 3.21% كذلك إرتفاع التجاري و زيادة الإقتراض ب 1% يؤدي إلى إرتفاع الإنفاق العام ب 3.71% كذلك الحال بالنسبة لمؤشر العدالة الإجتماعية فإرتفاع مؤشر تفاوت توزيع الدخل ب 1% يؤدي إلى إرتفاع قدره 11.44% في حجم الإنفاق العام الإستهلاكي.

وبالتالي فإن مشكل الجزائر هو مشكل سياسي إنعكس في ضعف البيئة المؤسساتية ونتج عن ضعف وهشاشة هذه البيئة تداعيات إقتصادية تجلت في دورية السياسة المالية[1].

[1] أنيسة بن رمضان، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، ص ص، 34-38.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة الفصل:

كخلاصة لما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن:

السياسة المالية هي أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر في النشاط الإقتصادي من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تسعى إليها وتستعمل لأجل تحقيق تلك الأهداف أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها وكذا جانب الإيرادات.

تواجه الدول المنتجة والمصدرة للبترول تحديات خاصة في مجال إدارة إقتصاداتها، ذلك أن أسعار البترول شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، كما يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه البترول ولعدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول الأمر الذي يؤثر على القرارات الخاصة بالسياسة المالية والذي يضع واضعي هذه السياسة أمام جملة من المبادئ يجب عليهم أخذها بعين الإعتبار وذلك على المديين الطويل والقصير.

يعتبر إنشاء صناديق سيادية أداة فعالة في زيادة الإنضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات البترولية في ظل الفوائض المالية المتراكمة وذلك بهدف إستثمار تلك العوائد ومن أجل تلافي آثار التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات البترولية، وبما يخدم الأجيال القادمة من خلال الحفاظ على جزء من الثروات الحالية للأجيال المستقبلية.

سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع أساسا إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الإجتماعية المتمثلة في التفاوت في توزيع الدخل.

يرتبط الاقتصاد الجزائري إرتباطا وثيقا بقطاع البترول نظرا لإعتماده الشبه الكلي على إيرادات الجباية البترولية، هذا ما يجعل الجزائر ليست في منأى عن مخاطر تقلبات أسعار البترول التي تؤثر على سياستها المالية وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الفصل الثالث.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث

تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر للفترة 1980-2015

تمهيد الفصل:

تعتمد السياسة المالية في الدول البترولية بالدرجة الأولى على الإيرادات المتحققة من استغلال الثروة البترولية من خلال تحويل هذه الإيرادات إلى قرارات خاصة بالإنفاق وتمويل إقتصادياتها، لذلك فإن تقلب أسعار البترول يجعل أدوات السياسة المالية في هذه الدول تتأثر هي الأخرى بتحركات أسعار البترول.

إن للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات يعتبر ضعيفا نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، فبما أن الإقتصاد الجزائري يرتبط إرتباطا وثيقا بعائدات صادرات المحروقات، فإن أي صدمة تمس أسعار البترول في الأسواق العالمية سوف يكون لها تأثير على الإقتصاد الجزائري، ذلك أن تقلبات أسعار البترول ينعكس أثرها على السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر وخاصة السياسة المالية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نعرج إلى تأثير تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في النظرية الاقتصادية، كما نحاول معرفة مدى تأثر أدوات السياسة المالية بالصدمات البترولية التي شهدتها فترة الدراسة، حيث سيقتصر على أثر هذه التقلبات من منظور التحليل الإقتصادي والقياسي على كل من الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية العامة.

وقصد الإلمام بهذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لتطاير أسعار البترول

المبحث الثالث: استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول في الجزائر.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية

تقوم سياسة المالية العامة للدول المصدرة للبترول بشكل أساسي في تحويل الإيرادات المتحققة من إستغلال الثروة البترولية إلى قرارات خاصة بالإنفاق، وبذلك فإن تقلب أسعار البترول وإستمرار صدمات أسعاره يتسبب في درجة عالية من عدم اليقين بشأن الإيرادات الحكومية وإذا كانت إيرادات الدول المصدرة للبترول مرتبطة مباشرة بالمداخيل البترولية، فبالضرورة تتأثر النفقات العامة سلبا وإيجابا مع حجم تلك العائدات، وبهذا فإن مستويات الإنفاق العام هي الأخرى تابعة بشكل عام لتحركات أسعار البترول وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة، بناءا على ما سبق فإنه تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزانية العامة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة الوجه الآخر للنفقات العامة، إذ أن نمو الإنفاق العام يواجه دائما قيودا صارمة تتمثل في الحاجة إلى توليد إيرادات مماثلة، وفي حالة الدول المصدرة للبترول فإن هناك مصدر مهم للإيرادات العامة والذي يتمثل في الإيرادات البترولية، ونتيجة أن سعر هذا المورد يعتمد على ظروف ومحددات خارجية، فإنه من شأنه أن يؤثر على الإيرادات العامة.

إن تغير واردات البترول ينعكس على مستويات النشاط الإقتصادي للدول البترولية وهذا لإعتمادها الشديد على هذه العائدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة، ففي حالة إرتفاع أسعار البترول وبالتالي زيادة الإيرادات البترولية ينعكس ذلك على[1]:

1. **الواردات:** إن زيادة الإيرادات البترولية تؤدي بالدولة إلى زيادة الواردات كإستجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجات الإستهلاك المتزايدة ويترجم زيادة الإيرادات البترولية بزيادة وسائل الدفع من جهة وبزيادة الدخل الوطني النقدي من جهة أخرى، ولما كانت الواردات دالة في الدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات.
2. **التضخم:** تؤدي زيادة أسعار البترول إلى زيادة الدخل الوطني وهذا يعني زيادة كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق بمعدلات اعلى من زيادة الإنتاج المحلي ما دام الجهاز الإنتاجي في الدول البترولية غير مرن ومن ثم يحدث فائض طلب ينعكس في ارتفاع الأسعار المحلية ولإشباع الحاجات المتزايدة يتم اللجوء للإستيراد مما يخلق أنماطا إستهلاكية يصعب ضغطها فيما بعد، فمن أهم الآثار الاقتصادية الملموسة لمرحلة ما بعد ارتفاع أسعار البترول، إزدياد حدة الضغوط التضخمية بشدة وإرتفاع تكاليف المعيشة بمعدلات لم يسبق لها مثيل منذ فترة الحرب العالمية الثانية وجزء كبير من هذه الضغوط مصدره التضخم المستورد من خلال حركة واردات السلع الصناعية من البلدان الصناعية المتقدمة[2].
3. **الإستثمار:** إن ارتفاع أسعار البترول الدولية ومن ثم زيادة الإيرادات البترولية يشجع الحكومات إلى التسارع في الإستثمار، حيث توجه هذه الإستثمارات إلى قطاع الزراعة والقطاعات الإستخراجية التصديرية قصد الحصول على مزيد من النقد الأجنبي كما توجه إلى القاعدة الهيكلية أو تحسينها

[1] دليلة ضالع، مرجع سبق ذكره، ص 100

[2] محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص212

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كالطرقات، الجسور، وسائل النقل والإتصالات أو لتطوير أنشطة صناعية ناشئة كالصناعات الغذائية وغيرها، وهذه الإستثمارات الداخلة في الخطط التنموية للدول البترولية تنشأ على تقدير مبالغ فيه لإيرادات البترول المستقبلية، ومن ثم على تقدير مفرط في التفاؤل لموارد تمويلها دون الأخذ في الحسبان إحتمالات إنقلاب الوضع الإقتصادي الدولي ومن ثم تراجع الإيرادات البترولية. كما أن الوضع المالي المريح للبلد المصدر للبترول يجعله في نظر المقرضين الأجانب والمنظمات المالية الدولية بلدا قادرا على الوفاء بإلتزاماته مما يعطيه القدرة على جذب تدفقات هامة من القروض الخارجية تضاف إلى إيراداته البترولية مما يزيد في التساهل في إتخاذ القرارات الإستثمارية ذات الريعية الضعيفة، فيصبح تخصيص الموارد غير عقلاني، وقد يصبح عقبة في وجه التنمية مستقبلا بما يولده من تكاليف يصعب تغطيتها. ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات الإستثمارية مرفقة بإستيراد العتاد والمواد الوسيطية من الخارج، فإذا صادف ذلك ارتفاع أسعار الواردات فإنه يكون قناة لإستيراد التضخم من الخارج وزيادة في نفقات الإنتاج ومن ثم تقليص القوة التنافسية للصادرات.

أما في حالة إنخفاض أسعار البترول وبالتالي إنخفاض الإيرادات البترولية يترتب عليها مايلي[1]:

1. **التضخم:** إن الإنخفاض في إيرادات البترول يؤدي إلى الإنكماش ويحول دون حدوث التضخم لكن المشاهد في الدول المصدرة للبترول هو وجود إتجاه تضخمي، في فترات تراجع الإيرادات فإن العمال يقاومون تخفيض أجورهم وتحاول الحكومات من جانبها تفادي مشكلة البطالة، ومع أن الواردات تنقص عما كانت عليه فإن جزء من الطلب على السلع المستوردة يتحول إلى السلع المحلية فترتفع أسعارها وتتزايد الضغوط التضخمية في الإقتصاد.
2. **الإستثمار:** إن إنخفاض أسعار البترول خاصة بعد الإرتفاعات المتتالية يؤدي إلى بروز النقائص التي كانت محجوبة، إذ أن الإنخفاض يبرز ثقل الأعباء المواكبة لمختلف الإستثمارات (الإنفاق على الإستثمارات التي لم تنته بعد، تكاليف الصيانة، تكاليف الإستغلال، تكوين العاملين، تكاليف المرافق العامة....) والتي لم يتم تقديرها أو أسيئ تقديرها في ظل السعر المرتفع، ومن الملاحظ أن إنخفاض أسعار البترول ومن ثم إيراداته تؤثر بالمرتبة الأولى على النفقات الإستثمارية بينما يكون الأثر محدود على الإنفاق الجاري والسبب هو أن الجزء الأكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب وأجور الأمر الذي يجعل التقليل منها يتعارض مع متطلبات التنمية.

[1] دليلة ضالع، مرجع سبق ذكره، ص 102.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3. **المديونية:** إن إنخفاض الإيرادات البترولية وضرورة مواجهة الحكومة للأوضاع التي خلقتها مرحلة إرتفاعها يجعلها في موقف صعب فإحتياطاتها الدولية تقل وصعوبات معالجة الإختلال في موازين مدفوعاتها تزداد وتجد نفسها مجبرة على اللجوء إلى الإقتراض في الوقت التي تكون مطالبة بتسديد خدمات المديونية السابقة، مما قد يجبرها على الإقتراض قصير الأجل أو قد تتأخر في سداد ديونها مما قد يعرض سمعتها الإئتمانية للخطر في الأسواق النقدية الدولية، او قد تلجأ إلى إعادة جدولة ديونها وما يمثله ذلك من تأجيل للخطر ليظهر في المستقبل بشكل أكثر حدة.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة

تلعب السياسات الإنفاقية في الدول المصدرة للبترول دورا هاما وبارزا في التأثير على إتجاهات نمو وتطوير الإقتصاد القومي، ويكون ذلك التأثير عن طريق توزيع الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية بما يخدم الأهداف والأغراض المطلوب تحقيقها، ويعكس تخصيص الموارد والسياسة الإستثمارية الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية.

يعتبر الإنفاق العام المحرك الفعال لكافة النشاطات الإقتصادية في الدول البترولية فبنموه تنمو وتنشط الحركة الاقتصادية وبتباطئه تتباطئ الحركة الاقتصادية بكافة نواحيها وقد نتجت هذه الظاهرة عن كون الحكومات تملك القطاعات البترولية وتتلقى كافة الإيرادات الناتجة عن هذه القطاعات، وبالتالي كان لزاما على هذه الحكومات أن تعيد ضخ جانب من هذه الأموال والإيرادات في الإقتصاد القومي على شكل إنفاق عام[1].

ويمكن أن ينتقل تقلب أسعار البترول إلى الإقتصاد من خلال التقلبات الكبيرة في الإيرادات الحكومية .ومن شأن عدم اليقين بشأن عائدات البترول المستقبلية وتغير هذه العائدات أن يؤدي إلى تغيرات في الإنفاق، فبإمعان النظر في آلية الإنفاق فإنه من شأن صدمة الإيرادات الإيجابية أن تؤدي إلى إرتفاع الإنفاق الحكومي وخاصة على السلع غير التجارية، مما يخلق حوافز لتحويل الموارد من القطاع التجاري (غير البترولي) إلى القطاع غير التجاري، إذ تؤدي هذه الحركات في الموارد إلى إرتفاع معدلات البطالة، وخسائر في الإنتاج، وهذه الظاهرة هي ما يعرف بالمرض الهولندي.[2]

[1] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2] Amany El Anshasy, Oil prices and economic growth in oil-exporting countries, Collage of Business and Economics, United Arab Emirates University , 2012, p 4

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كما أن إرتفاع الإيرادات وبالتالي رفع الإنفاق الحكومي من شأنه دفع عجلة الاقتصاد وتحريك النشاط الإقتصادي، إذ يترتب على ذلك مايلي[1]:

- تؤثر النفقات العامة مباشرة في الإنتاج الوطني عن طريق تأثيرها على قدرة ورغبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، فزيادة النفقات العامة لها تأثير إيجابي على رغبة الأفراد بالعمل، فمن خلال ضمان دخول الأفراد على اختلاف أنواعها كمقابل لجهودهم المبذولة ومساعيهم الجادة المقدمة، من شأنها أن تزيد في رغبة الأفراد في العمل علاوة على ما يتلقوه من توفير لشروط وظروف مشجعة على العمل بسبب النفقات العامة (التعليم، الصحة ....).
- تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة رغبة الأفراد وميلهم إلى الادخار إذا كانت هذه النفقات في اتجاه مكافأة من يرغب ويتفانى ويبدع في العمل هذه النفقات تسمح في زيادة إدخاراتهم من خلال إقبالهم على زيادة الجزء المخصص للإدخار من هذه الدخول.
- تؤدي زيادة النفقات العامة إلى الزيادة في رغبة الأفراد على الإستثمار، ما إذا كانت هذه النفقات حافزا قويا للمستثمرين على تنشيط إنتاجهم وزيادة إستثماراتهم، لأنهم يقبلون على ذلك بكل تفاؤل ما دام هذا الإنفاق سيعود عليهم بنفع مادي مباشر كحصولهم على الإعانات أو مساندة من طرف الدولة للمستثمرين في حالة الأزمة مثلا.
- تؤثر زيادة النفقات العامة في الاستهلاك الوطني، وذلك عن طريق الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك نتيجة للإنفاق العام وذلك من خلال نفقات الإستهلاك الحكومي العام (أي شراء الدولة لأنواع من السلع الاستهلاك) ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

ومن ناحية أخرى، تؤدي الصدمة السلبية، عادة، إلى تخفيض في النفقات الحكومية .وقد يكون هذا التعديل مكلفا جدا. فمن جهة فإن خفض النفقات الجارية لا يحظى بشعبية في العادة بسبب عواقبه الإجتماعية السلبية. ومن جهة أخرى، فإن خفض النفقات الرأسمالية من شأنه أن يعرقل المشاريع العامة، ويقلل من إنتاجية الإستثمار الأولي ويتسبب في إرتفاع التكاليف الإجتماعية.

وفي حالة الانكماش، ليس من غير المعتاد تماما أن تقوم بعض الحكومات بتأخير التعديل اللازم لتجنب التخفيضات الفورية في الإنفاق .وإذا تبين أن الصدمة دائمة، فإن العجز المستمر في الميزانية والديون العامة

[1] محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص 49-51.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المتنامية من شأنه أن يشكك في السياسة المالية وإستدامة الحساب الجاري، فضلا عن الملاءة الحكومية .وفي نهاية المطاف، سيكون من المحتم إجراء تعديل أكبر بتكلفة أعلى في مرحلة ما في المستقبل .فعلى سبيل المثال، لم تسمح فنزويلا في عام 1986 بتعديل الإنفاق استجابة للصدمة النفطية الكبيرة السلبية .وفي عام 1989، أدت أزمة ميزان المدفوعات التي تلوح في الأفق إلى إجراء تعديلات كبيرة باهظة التكاليف[1].

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزانية العامة

إن تقلب أسعار البترول وإستمرار صدمات أسعاره يؤدي إلى درجة عالية من التقلب وعدم اليقين في إيرادات الدولة في الدول المصدرة للبترول والتي تعتمد بشكل شبه كلي على العائدات البترولية وذلك في الوقت الذي كانت تخضع فيه النفقات العامة لتعديل بمقدار أقل في الإيرادات من التدني في الإيرادات العامة، مما أحدث تذبذبا في أرصدة المالية العامة لهذه الدول، أي حدوث عجز في لميزانية العامة.

يؤدي العجز في الميزانية العامة للدولة إلى خفض الدخل القومي في المستقبل بغض النظر عما إذا كانت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كافية إلى البلد للحفاظ على رصيد رأس المال المحلي على أي مستوى كان سيحصل عليه بخلاف ذلك وإذا كانت التدفقات الرأسمالية الداخلة كافية للحفاظ على رصيد رأس المال المحلي ثابتا، فإن ذلك يعني أن الإنتاج المحلي سيظل ثابت. كما يمكن أن تؤدي أوجه العجز إلى تعزيز الإقتصاد في المدى القصير لنفس السبب الذي تقيده الإقتصاد على المدى الطويل فهي تقلل الإدخار الوطني أي زيادة الطلب الكلي، وفي ظل الركود الإقتصادي يمكن أن تؤدي زيادة الطلب الكلي على المدى القصير إلى تحسين الآفاق الإقتصادية من خلال تشجيع الناس على إنفاق المزيد من الشركات وعلى استخدام المزيد من قدراتها الحالية[2].

وينتج عن عجز الموازنة العامة أيضا زيادة في أسهم الدين العمومي بشكل يخفض من دفع مبالغ السندات الحكومية (نسبة إلى الأصول المالية الأخرى) وهذا ما يستدعي ظهور أثر المحفظة المالية أي الزيادة من معدلات الفائدة في السندات الحكومية من أجل تحفيز المستثمرين على إمتلاك المزيد منها[3].

عندما تقع أي دولة في عجز في ميزانتيها العامة تقوم بتمويل هذا العجز بواسطة العديد الطرق والوسائل، وقد يترك تمويل هذا العجز أثار متعددة وتختلف هذه الأثار بإختلاف الطريقة التي يتم بها تمويل هذا العجز حيث

[1] Amany El Anshasy, op cit, p 4-5.
[2] William G. Gale & Peter R. Orszag, Economic effect of sustained budget deficit, National Tax Journal, 2003, p 464

[3] محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 203.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أنه لا بد من التفرقة بين الآثار التضخمية المترتبة على زيادة الإصدار النقدي والائتمان الممنوح للحكومة، والآثار غير التضخمية الناجمة على الإقتراض الداخلي والخارجي وسو ف نتناول كل هذه الآثار فيما يلي[1]:

1. الأثار الناجمة على التمويل التضخمي:

عند تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق هذه الوسائل سوف تواجه أثارا تضخمية حادة، فعوض مواجتهها لمشكل العجز في الموازنة يظهر لها مشكل التضخم. ومن أهم الآثار التي يتركها التمويل التضخمي ما يلي:

- فقدان العملة لقيمتها لدى الأفراد وهو ما يدفعهم للإحتفاظ بأموالهم بالعملات الصعبة مما يؤثر على العملة المحلية وإنخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.
- إعادة توزيع الدخل بشكل عشوائي لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة وهو ما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ما يؤثر على مستوى معيشتهم.
- إرتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد مشكل عجز الموازنة العامة، وذلك جراء عدم إستجابة الحصيلة الضريبية للزيادة مع إرتفاع المستوى العام للأسعار بسبب عدم مرونة الجهاز الضريبي.
- تزايد سرعة تداول النقود بشكل كبير وذلك بسبب نقص الرغبة لديهم بالإحتفاظ بالنقود.

2. الآثار الناجمة عن التمويل غير التضخمي:

تتبع الدولة طريقة التمويل غير التضخمي عند اللجوء إلى الإقتراض بنوعيه.

أ. آثار اللجوء إلى الإقتراض الداخلي:

عندما تقع الدول في عجز في موازنتها العامة عادة ما تلجأ لتمويل هذا العجز عن طريق اللجوء إلى المدخرات المحلية وقد يكون ذلك بسبب عدم قدرة الدولة على تنمية إيراداتها العادية خصوصا الإيرادات الضريبية، حيث تلجأ الحكومات إلى الإقتراض الداخلي عن طريق أدوات الدين العام الداخلي بحيث يتم الإقتراض من الجمهور غير المصرفي بواسطة بيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة للأفراد والمؤسسات المالية. وتنجم عن هذه الطريقة عدة أثار منها[2]:

[1] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] نفس المرجع السابق، ص129.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- قد يكون لجوء الدولة إلى الإقتراض الداخلي له أثر عكسي لأن التمادي في كمية الأذونات المصدرة وارتفاع أسعار الفائدة التي تمنح لمشتريها سترفع بصورة واضحة عبئ خدمة الدين العام المحلي، وهو مايزيد من الإنفاق العام الجاري وبالتالي تتوسع فجوة العجز في الموازنة العامة.
- تتسبب هذه العملية في خفض الادخارات في سوق الأموال المخصصة للإقراض لتمويل الإنفاق الخاص، وهو ما يعني انخفاض عرض الأرصدة النقدية المتاحة لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاصومنه ارتفاع أسعار الفائدة ومزاحمة النشاط الخاص.
- لاتؤثر هذه الأداة على الإستثمار والنمو الإقتصادي، فالدولة عندما تقوم باللجوء إلى الإدخارات وإستعمالها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة توجه هذه الأموال للإنفاق الإستهلاكي بدلا من توجيهها للاستثمارات والمشاريع الإقتصادية المنتجة وهو ما يؤدي إلى تضرر الإستثمارات وتوقف عملية التنمية الإقتصادية مما يؤثر على مستويات النمو الاقتصادي.
- اعتماد الدولة بشكل كبير على الإقتراض الداخلي يؤدي إلى زيادة حجم الدين الداخلي للدولة، وهو ما يثقل كاهلها خصوصا مع ارتفاع الأقساط والفوائد.
- تؤدي هذه الوسيلة إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة الغنية وأصحاب رؤوس الأموال، لذلك غالبا ما نجد أن نفقات الموظفين في الدوائر الحكومية تقل بكثير عن تلك النفقات المخصصة لتسديد الدين العام وفوائده.

آثار اللجوء للإقتراض الخارجي

عندما لا تتمكن الدولة من سد عجز الموازنة العامة عن طريق الإقتراض الداخلي، فإنها قد تلجأ إلى الإقتراض الخارجي، وذلك سواء من الأسواق الدولية أو الإقليمية أو من مؤسسات عامة أو مؤسسات خاصة. ويتنتج عن هذا التمويل آثار هي[1]:

- عندما تقوم الحكومة بإنفاق حصيلة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي إرتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الإنتاجي.
- التزايد الكبير في أعباء خدمة الديون الخارجية سواء فيما يتعلق بالفوائد أو الأقساط خصوصا مع الإعتماد الكبير للمقرضين على تعويم أسعار الفائدة. يؤدي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلى اقتطاع جزء كبير من حصيلة صادرات هذا البلد وذلك بسبب إرتفاع معدل خدمة الديون.

[1] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص130.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- يؤدي تراكم أعباء الديون العامة الخارجية إلى السحب من الإحتياطات الدولية، وهو ما يؤثر على حجمها وبالتالي التأثير على إستقرار الأوضاع الإقتصادية في الدولة بشكل عام.
- تؤثر القروض الخارجية بشكل كبير خصوصا عند تزايد المديونية على السياسات الإقتصادية الداخلية بحيث تكون الدولة مجبرة على تطبيق سياسات إقتصادية قاسية من أجل إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، بحيث أنه غالبا ما تنتهج الدول سياسات إقتصادية انكماشية من أجل تخفيض احتياجاتها للنقد الأجنبي.

آثار اللجوء للتمويل عن طريق رفع الضرائب

هناك آثار أخرى تظهر جراء لجوء الدولة لرفع معدلات الضرائب من أجل تمويل عجز الميزانية العامة، ومن أهم هذه الآثار هي[1]:

- تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على القدرة الشرائية للأفراد خصوصا عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، فتؤدي هذه الزيادات إلى خفض إنفاق الطبقات المحدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة للضرائب من جهة والدخل المنخفض من جهة أخرى.
- تؤثر الزيادات في معدلات الضرائب على حجم الإستثمارات مما يؤثر سلبا على الإستثمار ومنه تأثر الإقتصاد الوطني بشكل عام.
- تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى تخفيض حجم الإنتاج كما أنها تؤثر في حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب وكل هذا جراء تأثير هذه المعدلات المرتفعة في عرض وطلب الأموال الإنتاجية.
- تأثر مستوى الطلب الكلي حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل القومي في الإقتصاد.
- يؤثر رفع معدلات الضرائب الرأسمالية على الادخار بحيث ينخفض الإدخار، لأن المدخرين يقارنون بين التضحية باقتناء الحاجات الإستهلاكية والعوائد المتناقصة من مدخراتهم وهو ما يدفعهم لزيادة الإستهلاك على حساب الإدخار.

[1] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لتطاير أسعار البترول

سوف نقوم بحساب تطاير سلسلة سعر البترول من خلال النماذج ARCH لذلك سوف نقوم بنمذجة قياسية لأسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1980 حتى 2015، معتمدين في ذلك على المراحل التالية:

المرحلة الأولى: دراسة استقرارية سلسلة أسعار البترول.

المرحلة الثانية: نمذجة أسعار البترول باستخدام منهجية بوكس ـ جانكينيس، التي ترتكز على نماذج تحليل السلاسل الزمنية ذات الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة والنماذج المختلطة ARIMA.

المرحلة الثالثة: نمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH و GARCH.

المرحلة الرابعة: حساب سلسلة تطاير أسعار البترول.

وبناءا على ما سبق فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: الإطار النظري القياسي لنمذجة تطاير أسعار البترول

المطلب الثاني: نمذجة تقلبات (تطاير) سعر البترول بالاعتماد على نماذج $ARCH$

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: الإطار النظري القياسي لنمذجة تطاير أسعار البترول

تطورت الدراسات في العلوم الإقتصادية من الوصف والتحليل الإنشائي نحو التحليل الرياضي الإحصائي وذلك بانشاء قوانين وأساليب تستعمل في دراسة العلاقة الإقتصادية وإيجاد نظريات وطرق مناسبة تساهم في تحليل هذه العلاقات، لذلك سيتم توضيح الإطار النظري للمراحل المعتمد عليها في نمذجة تطاير أسعار البترول والتي تم ذكرها سابقا.

الفرع الأول: إستقرارية السلسلة

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهذا يؤدي إلى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات. ويعد اختبار **فيليب –بيرون** من الإختبارات المهمة لمعرفة إستقرارية السلسلة الزمنية، والذي يعتمد على الفرق الأول في السلسلة باستخدام التصحيح اللامعلمي، ويسمح بوجود وسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن كالتالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots 1$$

$$\Delta Y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots 2$$

ويقوم اختبار **فيليب –بيرون** على اختبار **t** للمعلمة (ρ) إذ يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

ـ فرضية العدم وتدل على عدم إستقرارية السلسلة الزمنية: $H_0: \rho = 0$

ـ القرض البديل والذي يدل عل إستقرارية السلسلة الزمنية: $H_1 : \rho \neq 0$

فإذا كانت (ρ)سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل والعكس إذا كانت غير معنوية، إلا أن الاختبار الأكثر شيوعا في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية هو اختبار **ديكي – فوللر** البسيط والموسع، والذي يأخذ الصيغة التالية (إذا كانت المعادلة 1 تعاني من مشكلة الارتباط الخطي):

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=0}^{m} \Delta Y_{t-1} + \mu_t \dots\dots 3$$

μ_t: يمثل المتغير العشوائي غير المرتبط ذاتيا

وتنص فرضية العدم: $\delta = 0$، بعدم استقرار السلسلة الزمنية. والفرض البديل$\delta \neq 0$، والتي تعني استقرارية السلسلة الزمنية.[1]

[1] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص151.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: نماذج الانحدار الذاتي $AR(p)$ في نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة p تكون الملاحظة الحالية y_t مفسرة بواسطة متوسط الترجيح للملاحظات الماضية حتى إلى الفترة p و هذا على النحو التالي:

$$AR(1): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$AR(2): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \varepsilon_t$$

... ...

$$AR(p): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \cdots \ldots + \theta_p y_{t-p} + \varepsilon_t \ldots \ldots \ldots 4$$

حيث:

$\theta_1, \theta_2, \ldots . \theta_P$: معلمات يتم تقديرها ويمكن أن تكون سالبة أو موجبة.

ε_t: عبارة عن الخطأ العشوائي ويسمى بحد الاضطراب الأبيض.

ويتميز نموذج الانحدار الذاتي $AR(p)$ بالخصائص التالية:

دالة الارتباط الذاتي البسيطة في حالة الاستقرار تبقى مستمرة في التناقص.

فقط P الأوائل من معاملات بيان الارتباط الذاتي الجزئي تختلف جوهريا عن الصفر.[1]

الفرع الثالث: نماذج المتوسطات *المتحركة* $MA(q)$

في نماذج المتوسطات المتحركة من الدرجة q كل مشاهدة y_t تكون مفسرة بمتوسط مرجح للأخطاء العشوائية إلى الفترة q. وتكتب الصياغة العامة لهذا النموذج على النحو التالي:

$$MA(1): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1}$$

$$MA(2): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2}$$

... ...

$$MA(q): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2} - \cdots - \alpha_q \varepsilon_{t-q} \ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

حيث:

$\alpha_1, \alpha_2, \ldots . \alpha_q$: معلمات يتم تقديرها ويمكن أن تكون سالبة أو موجبة.

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$: عبارة عن الخطأ العشوائي ويسمى بحد الاضطراب الأبيض.

في دالة الارتباط العادي للنموذج $MA(q)$ فقط المعاملات q الأولى هي التي تختلف عن الصفر.[2]

[1]-Bourbonnais R., Econométrie, Manuel et Exercices Corrigés, Dunod, Paris, 4 me édition, 2002, P 240.
[2]-ibid , p 241.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الرابع: النماذج المختلطة $ARMA(p,q)$:

تتشكل هذه النماذج من جزأين، جزء الانحدار الذاتي $AR(p)$ بدرجة p ، وجزء المتوسطات المتحركة $MA(q)$ بدرجة q، وبالتالي فإن النماذج المختلطة هي نماذج مفسرة بتركيبة تتكون من القيم الماضية والأخطاء الماضية.

وتعرف نماذج $ARMA(p,q)$ بالمعادلة التالية:

$$ARMA(q): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \cdots + \theta_p y_{t-p} + \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \cdots - \alpha_q \varepsilon_{t-q} \ldots\ldots 6$$

يتميز النموذج $ARMA(p,q)$ بالخصائص التالية:

دالة الارتباط الذاتي البسيطة لا تنعدم وتبقى مستمرة في التناقص.

دالة الارتباط الذاتي الجزئية لا تنعدم وتبقى مستمرة في التناقص.[1]

الفرع الخامس: مراحل تحليل السلسة الزمنية وفق منهجية بوكس ـ جانكينس:

من أجل اختبار $ARMA$ الملائم فقد اقترح **بوكس ـ جانكينس** منهجية تتم من خلال خطوات يتعين إتباعها، وتتمثل هذه الخطوات في: مرحة التعرف، مرحلة تقدير النموذج، مرحلة اختبار جودة النموذج، مرحلة التنبؤ.

1. مرحلة التعرف:

تعتبر مرحلة التعرف أهم وأصعب مرحلة في تحليل بوكس ـ جانكينس، فهي تسمح بتحديد النموذج الملائم من ضمن النماذج $ARIMA(p,d,q)$ أي تحديد المعلمات (p,d,q) وهي درجات الانحدار الذاتي، وعدد الفروق المطبقة لإرجاع السلسلة مستقرة، ودرجات المتوسطات المتحركة على الترتيب.

وبعد نزع الموسمية وتحويل السلسلة الزمنية إلى سلسلة مستقرة بالاعتماد على اختبارات الجذور الوحدوية، يمكن التعرف على المعلمات (p,q) للنموذج $ARMA$ وهذا بالاستعانة بخصائص دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية.

ـ إذا كان في بيان الارتباط الذاتي الجزئي فقط p الأوائل تختلف فقط عن الصفر، وكان بيان الارتباط الذاتي البسيط يتناقص ببطء، هذا يعني أن السلسلة من نوع $AR(p)$.

ـ إذا كان بيان الارتباط الذاتي البسيط والجزئي يتناقصان ببطء ويبقيان مستمرين في التناقص، فإن السلسلة الزمنية تكون من $ARMA$، ومن أجل تحديد الدرجات p، q يتم تقدير كل النماذج التي تكون عندها p و q تختلف جوهريا عن الصفر، ويتم اختيار النموذج $ARMA(p,q)$ الذي يقوم بتدنية معيار المعلومات AKAIKE.[2]

[1] - Bourbonnais R., op. cite, p 241.

[2] - سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 126.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. مرحلة تقدير النموذج:

بعد تحديد درجة النموذج $ARMA(p,q)$ ينبغي تقدير معلمات النموذج، وتختلف طريقة التقدير وهذا تبعا للنموذج المشخص.

في حالة الانحدار الذاتي $AR(p)$ يمكن تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى أو باستخدام معادلة يول ـ ولكر والتي تعطى بالشكل الأتي:

$$R(p):\begin{cases} r_1 = \theta_1 + \theta_2 r_1 + \cdots + \theta_p r_{p-1} \\ r_2 = \theta_1 r_1 + \theta_2 + \cdots + \theta_p r_{p-2} \\ r_p = \theta_1 r_{p-1}\theta_2 r_{p-2} + \cdots + \theta_p \end{cases} \quad \dots\dots\dots\dots\dots 7$$

حيث:

$(r_1, r_2 \dots\dots)$ معاملات الارتباط، ويمكن تقدير المعلمات $(\theta_1, \theta_2 \dots\dots)$ بحل جملة المعادلات المحصل عليها، وتستخدم هذه المعادلات لتقدير معلمات أي نموذج انحدار ذاتي من أي درجة.

أما بالنسبة لتقدير معلمات النموذج $MA(q)$ فقد أقترح بوكس وجانكينس استخدام طريقة تقدير تكرارية.[1]

3. مرحلة اختبار جودة النموذج:

تتمثل هذه المرحلة في فحص النموذج المختار والتأكد من أنه النموذج الصحيح، ذلك بالتأكد من أن النموذج خال من تركيبة الارتباط الذاتي أو تركيبة المتوسطات المتحركة، أو بعبارة أخرى التأكد من أن حد الخطأ لهذا النموذج مطابق لشروط حد الخطأ الأبيض.

ويتم عادة فحص النموذج عن طريق معاملات الارتباط الذاتي ومعاملات الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي في النموذج المقدر وليس السلسلة الأصلية، فإذا كانت جميع المعاملات تقع داخل فترة الثقة (95%) فإن الارتباط الذاتي بين حدود الحد العشوائي غير معنوي، كما يمكن استخدام إحصائية Q السابقة أو اختبار جذر الوحدة لبواقي النموذج المقدر. كذلك يمكن استخدام مجموع مربعات أخطاء التنبؤ، حيث يتم تقدير النموذج لأكثر العينة ثم يستخدم النموذج للتنبؤ ببقي مشاهدات العينة وبعد ذلك يحسب خطأ التنبؤ بين القيم المتوقعة والحقيقية للسلسلة.[2]

[1]- Bourbonnais R., op. cite, p 240.

[2] - حمد بن عبد الله الغنام، تحليل السلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الأسهم في المملكة العربية السعودية: باستخدام منهجية بوكس جينكينس، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 12.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع السادس: نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء (النماذج $ARCH$):

النماذج من نوع $ARCH$ تسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي تتميز بعدم ثبات تباين الخطأ أو التطاير والتي تقدم مجموعة من النماذج الخطية وغير الخطية لتباين الخطأ العشوائي.

1. النماذج $ARCH(q)$:

وفقا لهذه النماذج يكون تباين السلسلة الزمنية غير ثابت أي يرتبط بمجموعة المعلومات المتوفرة والزمن. تقدم صياغة النموذج $ARCH(q)$ بالعلاقة التالية:

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \, \varepsilon_{t-i}^2 \dots\dots\dots\dots\dots 8$$

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \alpha_2 \varepsilon_{t-1}^2 + \alpha_3 \varepsilon_{t-2}^2 + \cdots + \alpha_q \varepsilon_{t-q}^2 \dots\dots\dots\dots 9$$

حيث:

σ_t^2 : التباين الشرطي للخطأ العشوائي ε_t ، والذي يمثل مؤشر قياس تطاير السلسلة الزمنية، وحسب المعادلة أعلاه فإن التباين الشرطي في الزمن t لـ ε_t يعتبر دالة خطية لمربع القيم الماضية q للخطأ العشوائي ε_{t-1}^2، وهذا يعني أنه إذا كانت ε_{t-1} مرتفعا من حيث القيمة المطلقة يتوقع أن يكون التباين الشرطي (التطاير) لـ ε_t هو كذلك مرتفع (القيمة المطلقة)، بمعنى أن الصدمات الكبيرة (صغيرة) تتجه لتتبع بصدمات كبيرة (صغيرة) سواء كانت موجبة أو سالبة.

α_0, α_i: المعاملات حيث $\alpha_0 > 0$ و $\alpha_i \geq 0 \; \forall i$، القيود المفروضة على المعاملات تضمن ايجابية التباين الشرطي، و في حالة $\alpha_i = 0 \; (i = 1,2,3, \dots q)$ يكون التباين الشرطي ثابت $\varepsilon_t^2 = \alpha_0$ وبالتالي تصبح سلسلة الخطأ العشوائي ε_t ثابتة التباين الشرطي.[1]

2. النماذج $GARCH(p,q)$:

في هذا النموذج يكون التباين الشرطي للخطأ العشوائي دالة خطية لمربع القيم الماضية للخطأ العشوائي وللتباين نفسه مؤخر بـ j خطوة زمنية. والصياغة العامة لهذا لنموذج $GARCH(p,q)$ تعرف بالمعادلة الآتية:

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \, \varepsilon_{t-i}^2 + \sum_{j=1}^{p} \beta_j \, \varepsilon_{t-j}^2 \dots\dots\dots\dots 10$$

$$\forall i, \forall j: \quad \alpha_0 > 0 \text{ و } \alpha_i \geq 0 \text{ و } \beta_j \geq 0 \; .$$

[1]- Philip Hans Franses, Dick van Dijk, Nonlinear Time Series Models in Empirical Finance, Cambridge university press, 2003, p p 136 137.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تضمن القيود على المعاملات إيجابية التباين الشرطي.

في حالة $p = 0$ النموذج $GARCH(p,q)$ يصبح النموذج $ARCH(q)$.[1]

3. اختبار النماذج من نوع $ARCH$:

قبل تقدير نموذج $ARCH$ لا بد من إجراء اختبار للتأكد أولا من أن تباين البواقي غير ثابت عبر الزمن ومن بين هذه الاختبارات نجد اختبار $ARCH$ و الذي يتم عن طريق اختبار فرضيتين:

الفرضية العدمية وهي فرضية ثبات التباين أي: $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \cdots = \alpha_p = 0$

الفرضية البديلة لعدم ثبات التباين الشرطي: على الأقل معامل $\alpha_i .. (i = 1, \dots q)$ تختلف عن الصفر أي لا تختلف أي: لا تختلف كلها جوهريا عن الصفر $H_1: \alpha_1$

في حالة قبول الفرضية العدمية H_0 يكون تباين الخطأ ثابت عبر الزمن $\sigma_t^2 = \alpha_0$، و في الحالة العكسية أي رفض الفرضية العدمية أي أن تباين الخطأ غير ثابت عبر الزمن، ويصبح الخطأ يتبع سيرورة من نوع $ARCH(q)$.[2]

يتم إجراء الاختبار عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: يتم حساب $\hat{\varepsilon}_t$ باقي نموذج الانحدار (أو باقي نموذج $ARMA$ أذا كان الأمر يتعلق بسلسلة متغير واحد).

المرحلة الثانية: يتم حساب $\hat{\varepsilon}_t^2$.

المرحلة الثالثة: يتم إجراء الانحدار الذاتي $\hat{\varepsilon}_t^2$ على لثابت و على q من قيمه الماضية (يحتفظ فقط بالأخطاء المعنوية)، بحيث:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \, \varepsilon_{t-i}^2 \dots\dots\dots 11$$

المرحلة الرابعة: يتم حساب إحصائية مضاعف لاغرو نج $LM = n \times R^2$، حيث أن:

n: عدد المشاهدات المستخدمة في حساب الانحدار للمرحلة الثالثة.

R^2: معامل التحديد للمرحلة الثالثة.

---

[1]- Lardic. S, Mignon. V, Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financière, Economica, Paris,2002, p p 290 291.

[2]- Bourbounnis , M.Terraza , Analyse des series temporelles en économie , Presse universitaires de France , 1 ere édition, 1998, p p 249 250.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

في ظل الفرضية العدمية لثبات التباين تتبع إحصائية LM توزيع كاي تربيع بدرجة حرية p لذا يتم تحديد قيمة LM_{tab} الجدولية، و اتخاذ القرار كما يلي:

- $LM < \chi^2$ هذا يعني قبول الفرضية العدمية أي أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن.
- $LM > \chi^2$ يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، أي فرضية عدم ثبات التباين الشرطي، وهذا يعني أن الخطأ من نوع $ARCH(p)$.

يسمح اختبار معنوية المعاملات α_i للانحدار ε_t^2 على ε_{t-p}^2 بتحديد الدرجة p للصيغة $ARCH(p)$، و يتم تحديد *معامل التاخر* p بالنسة للنموذج $ARCH$ إنطلاقا من معيار $AKAIKE$ حيث أن الدرجة $p = 3$ تعتبر كدرجة قصوى و إذا حدث ذلك يتم الانتقال إلى نموذج $GARCH$.

فيما يخص الطريقة الثانية تتمثل في إجراء بيان الارتباط الذاتي لعملية مربع البواقي للنموذج الأساسي، وإذا كانت إحصائية $Ljung - Box$ تختلف معنويا عن الصفر (أصغر من 5%) فهذا يدل على أنه من الممكن أن تكون سلسلة البواقي من الصيغة $ARCH$ أو $GARCH$، ثم يتم حساب إحصائية مضاعف لاغرو نج $LM = n \times R^2$.[1]

المطلب الثاني: نمذجة تقلبات (تطاير) سعر البترول بالاعتماد على نماذج $ARCH$:

من خلال هذا المطلب سوف نقوم باستعراض نتائج الاختبارات المستخدمة في نمذجة تطاير أسعار البترول، وهذا بالاعتماد على الاختبارات الملائمة للمراحل الأربعة سالفة الذكر باستخدام برنامج EVIEWS 7.

الفرع الأول: دراسة استقرارية سلسلة أسعار البترول.

نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسة أسعار البترول يتضح من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي – فوللر الموسع (ADF)

الخصائص	مستوى المعنوية والاختبارات		Trend and intercept
المتغيرات	القيم الحرجة critical value AD	1% 5% 10%	-3.770000 -3.190000 -2.890000
أسعار البترول $(oilprice)$	المستوى	قيمة t	-2.001545
	الفرق الأول	قيمة t	-4.681866

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

[1]- Lardic. S, Mignon. V, op. cite, p 298.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال الجدول رقم (7) نجد:

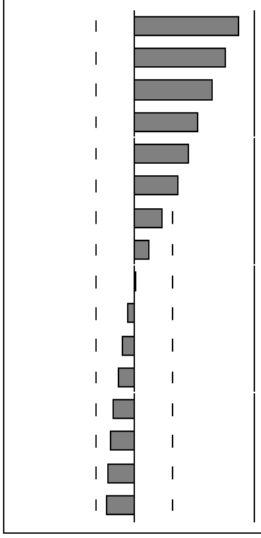
ـ السلسلة الزمنية لمتغير (oilprice) غير ساكنة في المستوي (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أكبر من قيمة t المحسوبة)، لكن عندما أخذنا بالفرق الأول أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة). أي سلسلة سعر البترول مستقرة في التفاضل الأول وعليه فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني: نمذجة أسعار البترول باستخدام منهجية Box- Jenkins، التي ترتكز على نماذج تحليل السلاسل الزمنية ذات الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة و النماذج المختلطة ARIMA.

في البداية يتم تحديد الدرجات p و q للنموذج ARMA و هذا بالاستعانة ببيان الارتباط الذاتي الارتباط الذاتي الجزئي لسلسة أسعار البترول (oil price).

الشكل رقم (5): بيان الارتباط الذاتي لسلسلة أسعار البترول (oil price)

Date: 05/31/17 Time: 08:34
Sample: 1980 2015
Included observations: 36



	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.897	0.897	31.446	0.000
2			0.785	-0.100	56.238	0.000
3			0.680	-0.026	75.396	0.000
4			0.549	-0.199	88.279	0.000
5			0.461	0.158	97.662	0.000
6			0.381	-0.058	104.28	0.000
7			0.241	-0.360	107.01	0.000
8			0.123	0.005	107.75	0.000
9			0.012	-0.050	107.76	0.000
10			-0.062	0.208	107.96	0.000
11			-0.101	-0.077	108.52	0.000
12			-0.142	-0.087	109.67	0.000
13			-0.181	0.013	111.61	0.000
14			-0.206	0.021	114.26	0.000
15			-0.229	0.022	117.67	0.000
16			-0.244	-0.207	121.74	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

يتبين من خلال بيان الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي المبين في الشكل رقم (5) أن دالة الارتباط الذاتي غير منعدمة و مستمرة في التناقص، بينما دالة الارتباط الذاتي الجزئية فقط p الأول يختلف جوهريا عن الصفر، و هذا يعني أن سلسلة أسعار البترول يمكن أن تكون على شكل نموذج انحدار ذاتي من الدرجة p أي $AR(p)$.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

و بعد المفاضلة بين عدة نماذج $AR(p)$ اعتمادا على تدنية المعيار $AKAIKE$ و معنوية المعاملات توصلنا إلى أن النموذج$AR(1)$ هو المناسب لنمذجة سلسلة سعر البترول.

1ـ تقدير و اختبار جودة النموذج $AR(1)$:

تظهر نتائج تقدير الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى لسلسلة أسعار البترول $AR(1)$ في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): نتائج عمليات تقدير النموذج $AR(1)$

Dependent Variable: OILPRICE
Method: Least Squares
Date: 05/31/17 Time: 08:37
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments
Convergence achieved after 2 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.973034	0.046870	20.76044	0.0000
R-squared	0.803414	Mean dependent var		41.32457
Adjusted R-squared	0.803414	S.D. dependent var		32.26575
S.E. of regression	14.30601	Akaike info criterion		8.187391
Sum squared resid	6958.501	Schwarz criterion		8.231830
Log likelihood	-142.2793	Hannan-Quinn criter.		8.202731
Durbin-Watson stat	1.713366			
Inverted AR Roots	.97			

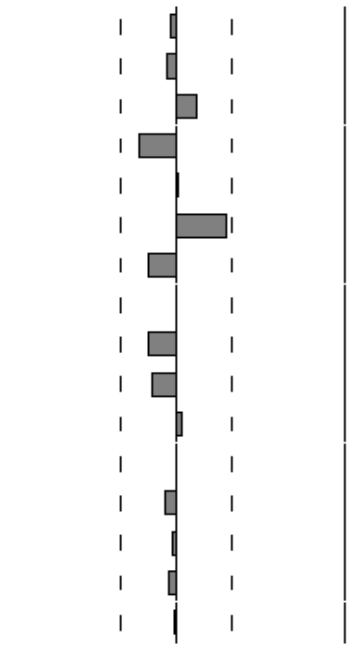
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

نلاحظ أن الاحتمال المناظر لإحصائية t تساوي صفر، و منه فإن المعلمة المقدرة للنموذج تختلف جوهريا عن الصفر. ومن خلال استخدام بيان الارتباط الذاتي للبواقي يمكن التأكد بأن بواقي عملية التقدير تحاكي تشويشا أبيض.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (6): بيان الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 05/31/17 Time: 08:38
Sample: 1981 2015
Included observations: 35
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.031	-0.031	0.0365	
		2	-0.052	-0.053	0.1423	0.706
		3	0.119	0.116	0.7129	0.700
		4	-0.226	-0.225	2.8394	0.417
		5	0.013	0.020	2.8470	0.584
		6	0.308	0.289	7.0793	0.215
		7	-0.178	-0.146	8.5384	0.201
		8	0.002	-0.035	8.5387	0.287
		9	-0.173	-0.264	10.021	0.264
		10	-0.149	0.019	11.164	0.265
		11	0.026	-0.060	11.200	0.342
		12	-0.001	-0.067	11.200	0.427
		13	-0.066	-0.058	11.455	0.490
		14	-0.020	-0.083	11.480	0.571
		15	-0.046	0.102	11.618	0.637
		16	-0.010	-0.061	11.624	0.707

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

من خلال الشكل (6) نلاحظ أن النموذج مقبول إحصائيا وذلك لكون معاملات الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية تقع داخل مجال ثقتها

الفرع الثالث: نمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH و GARCH.

1ـ اختبار وجود ARCH:

من أجل اختبار أثر ARCH ينبغي إجراء الانحدار الذاتي لمربع البواقي p وقبل إجراء هذا الانحدار الذاتي ينبغي حساب عدد التأخيرات، وقد تبين أن عدد التأخير هو 1. وتظهر نتائج تقدير النموذج كما يلي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (9): نتائج اختبار نموذج ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	29.83066	Prob. F(1,33)	0.0000
Obs*R-squared	16.61725	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/31/17 Time: 08:41

Sample (adjusted): 1981 2015

Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	314.3544	220.7530	1.424009	0.1638
RESID^2(-1)	0.689091	0.126167	5.461745	0.0000

R-squared	0.474779	Mean dependent var	1011.458
Adjusted R-squared	0.458863	S.D. dependent var	1448.541
S.E. of regression	1065.576	Akaike info criterion	16.83586
Sum squared resid	37469916	Schwarz criterion	16.92474
Log likelihood	-292.6276	Hannan-Quinn criter.	16.86654
F-statistic	29.83066	Durbin-Watson stat	1.700978
Prob(F-statistic)	0.000005		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

تبين نتائج الاختبار أن إحصائية LM تساوي (29.83066) وبالتالي فهي ذات دلالة إحصائية، لذا فإننا سنرفض الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود أثر ARCH من الدرجة الأولى، مع ملاحظة أن $LM = n \times R^2 = 36 \times 0.474779 = 29.83066$.

كما أن احتمالية إحصائية LM_{cal} (Obs*R-squared) أقل من 5% و هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة بعدم ثبات التباين الشرطي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2ـ تقدير النموذج ARCH

من أجل تقدير معادلة التباين، فقد قمنا بتقدير مجموعة من النماذج واتضح لنا أن النموذج المقبول لتمثيل التباين الشرطي (التطاير) لسعر البترول هو النموذج $GARCH(2,1)$ وتظهر نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) نتائج تقدير النموذج $GARCH(2,1)$

Dependent Variable: OILPRICE

Method: ML - ARCH (BHHH) - Normal distribution

Date: 05/31/17 Time: 08:52

Sample: 1980 2015

Included observations: 36

Estimation settings: tol= 0.00010, derivs=analytic (linear)

Initial Values: C(1)=40.9711, C(2)=680.356, C(3)=0.13333, C(4)=0.04444,

C(5)=0.53333

Failure to improve Likelihood after 62 iterations

Bollerslev-Wooldridge robust standard errors & covariance

Presample variance: backcast (parameter = 0.7)

GARCH = C(2) + C(3)*RESID(-1)^2 + C(4)*RESID(-2)^2 + C(5)*GARCH(-1)

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	20.71277	0.562445	36.82631	0.0000
	Variance Equation			
C	-2.042200	4.825132	-0.423242	0.6721
RESID(-1)^2	0.949508	0.255975	3.709371	0.0002
RESID(-2)^2	-1.305119	0.130508	-10.00033	0.0000
GARCH(-1)	1.379885	0.379267	3.638295	0.0003

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

R-squared	-0.415547	Mean dependent var	40.97111
Adjusted R-squared	-0.415547	S.D. dependent var	31.87210
S.E. of regression	37.92040	Akaike info criterion	8.210941
Sum squared resid	50328.49	Schwarz criterion	8.430874
Log likelihood	-142.7969	Hannan-Quinn criter.	8.287703
Durbin-Watson stat	0.139608		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

من خلال الجدول أعلاه نستطيع كتابة معادلة التباين كمايلي:

$$GARCH(2,1): h_t^2 = -2.042200 + 0.949508\varepsilon_{t-1}^2 - 1.305119\varepsilon_{t-2}^2 - 1.379885h_{t-1}^2$$

الفرع الرابع: حساب سلسلة تطاير أسعار البترول.

من أجل دراسة تأثير تطاير أسعار البترول، سوف نعتمد على الانحراف المعياري الشرطي لأسعار البترول الذي تحصلنا عليهما بعد النمذجة القياسية لأسعار البترول خلال الفترة (1980 . 2015)، معتمدين في ذلك على النموذج $GARCH(2,1)$.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول

بعد النمذجة القياسية لتطاير أسعار البترول سوف نقوم بدراسة إستجابة السياسة المالية لتطاير أسعار البترول لمعرفة كيف تستجيب كل من النفقات والإيرادات ورصيد الميزانية لأي صدمة في سعر البترول، ومن أجل ذلك نمر بمجموعة من الخطوات وهي: اختبار إستقرارية متغيرات الدراسة، اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات ثم تحليل دوال الإستجابة الدفعية لصدمة في تطاير أسعار البترول، وفي الأخير نقوم بتحليل التباين واختبار السببية.

على ضوء ما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها

المطلب الثالث: نتائج اختبار مدى استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

من أجل دراسة العلاقة تقلبات أسعار البترول والسياسة المالية في الجزائر فإنه يتم الإعتماد على مجموعة من المتغيرات والتي ينبغي تعريفها ومن أجل ذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف متغيرات الدراسة وتوضيح حدودها.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات دراستنا في:

oilprice: يعبر عن سعر البترول في السوق العالمية خلال السنة.

إلا أنه ينبغي ملاحظة وأن دراسة العلاقة السببية بين صدمات سعر البترول والسياسة المالية باستخدام متغير سلسلة سعر البترول تعتبر غير فعالة، لهذا ينبغي دراسة العلاقة باستخدام سلسلة تطاير سعر البترول.

CSGARCH: يعبر عن تطاير (تقلبات) أسعار البترول و نعبر عنه في دراستنا بمؤشر الانحراف المعياري (التباين) الشرطي لأسعار البترول الذي تحصلنا عليه بعد النمذجة القياسية لأسعار البترول خلال الفترة (1980 ـ 2015)، معتمدين في ذلك على النموذج $GARCH(2,1)$.

XPN **النفقات العامة:** هي عبارة عن المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بصرفها من أجل تحقيق مصلحة عامة أو إشباع حاجة عامة.

Rev **: الإيرادات العامة:** هي عبارة عن مجموعة المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي.

SLD **: رصيد الميزانية العامة:** وهو عبارة عن فائض الإنفاق العام على الإيرادات العامة أو فائض الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أو يعبر عن التوازن بينهما. وهذه المؤشرات الثلاث هي أدوات السياسة المالية.

الفرع الثاني: حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرات الاقتصاد الجزائري والمتمثلة بالدرجة الأولى في: النفقات العامة (XPN)، الإيرادات العامة (REV)، رصيد الميزانية العامة (SLD)، سعر البترول(oilprice)، تطاير سعر البترول (CSGARCH). كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذه المؤشرات خلال الفترة (1980 ـ 2015).

المطلب الثاني ـ منهجية الدراسة وإجراءاتها:

بعد التعريف بمتغيرات الدراسة، فإنه لابد من تحديد المصادر التي تم الإعتماد عليها لجمع البيانات المتعلقة بها و تحديد المنهجية المعتمدة لمعالجتها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الأول: مصادر البيانات

تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (النفقات العامة (XPN)، الإيرادات العامة (REV)، رصيد الميزانية العامة (SLD)، سعر البترول(oilprice)، تطاير سعر البترول (CSGARCH)) من الجهات المتخصصة مثل صندوق النقد العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، بنك الجزائر، البنك العالمي، صندوق النقد الدولي. وكانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (11): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1980 – 2015)

	XPN	REV	SLD	oilprice	CSGARCH
1980	44.016	59.594	15.578	28.6	84.94040
1981	57.655	79.384	21.729	32.51	63.40080
1982	72.445	74.246	1.801	32.38	136.4016
1983	84.825	80.644	-4.181	29.04	133.7880
1984	91.598	101.365	9.767	28.20	70.75318
1985	99.841	105.850	6.009	27.01	58.31665
1986	101.817	89.690	-12.127	13	42.91779
1987	103.977	92.984	-10.993	17.7	61.90814
1988	119.700	93.500	-26.200	14.2	14.36497
1989	124.500	116.400	-8.100	17.3	46.20803
1990	136.500	152.500	16.000	22.3	17.42030
1991	212.100	248.900	36.800	18.6	9.187136
1992	420.131	311.864	-108.267	18.4	11.58546
1993	476.627	313.949	-162.678	16.3	13.19744
1994	566.329	477.181	-89.148	15.5	27.67713
1995	759.617	611.731	-147.886	16.9	36.53602
1996	724.609	825.157	100.548	20.3	26.71252
1997	845.196	926.668	81.472	18.7	16.00695
1998	875.739	774.511	-101.228	12.3	23.66989

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1999	961.682	950.496	-11.186	17.5	92.53334
2000	1178.122	1578.161	400.039	27.60	43.07444
2001	1321.028	1505.526	184.498	23.12	88.96307
2002	1550.646	1603.180	52.534	24.36	64.31193
2003	1639.265	1974.466	335.201	28.10	91.76866
2004	1891.8	2229.899	338.009	36.05	159.0427
2005	2052.037	3082.828	1030.791	50.64	369.5498
2006	2453.014	3639.925	1186.911	66.23	1051.306
2007	3108.669	3687.900	579.231	72.36	2246.931
2008	4191.053	5190.5	999.447	99.97	2927.248
2009	4246.334	3275.362	-970.972	62.25	6520.432
2010	4466.940	4392.9	-74.04	80.15	2435.256
2011	5853.6	5790.1	-63.5	112.94	4460.961
2012	7245.47	6339.3	-906.17	111.04	9619.250
2013	6024.10	5957.5	-66.6	109.55	9917.300
2014	6980.20	5719	-1261.2	100.76	10527.78
2015	7656.331	4552.542	-3103.7	53.1	10309.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير مختلفة لبنك الجزائر.
- بيانات المركز الوطني للتخطيط والإحصاء ONS.
- تقرير مختلفة لصندوق النقد العربي.
- بيانات البنك العالمي.

الفرع الثاني: معالجة البيانات

لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EVIEWS7) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تحديد مدى استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: نتائج اختبار مدى استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول.

من خلال هذا المطلب سيتم توضيح كيفية تأثير صدمات تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر وذلك عن الطريق القيام بمجموعة من الاختبارات وهي: اختبار استقرارية المتغيرات، اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، تحليل دوال الاستجابة الدفعية لصدمة في تطاير سعر البترول، تحليل التباين واختبار السببية.

الفرع الأول: اختبار استقرارية المتغيرات:

نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل: سعر البترول (oilprice)، النفقات العامة (XPN)، الإيرادات العامة (REV)، رصيد الميزانية (SLD)، تطاير أسعار البترول $(CSGARCH)$، يتضح من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي – فوللر الموسع (ADF)

الخصائص	مستوى المعنوية والاختبارات		Trend and intercept
المتغيرات	القيم الحرجة critical value ADF	1% 5% 10%	-3.770000 -3.190000 -2.890000
سعر البترول (oilprice)	المستوى	قيمة t	-2.001545
	الفرق الأول	قيمة t	-4.681866
النفقات العامة (NXP)	المستوى	قيمة t	-0.117374
	الفرق الأول	قيمة t	-6.675499
الإيرادات العامة (REV)	المستوى	قيمة t	- 2.091170
	الفرق الأول	قيمة t	- 4.074409
رصيد الميزانية (SLD)	المستوى	قيمة t	0.310736
	الفرق الأول	قيمة t	-4.269564
تطاير أسعار البترول $(CSGARCH)$	المستوى	قيمة t	3.241543
	الفرق الأول	قيمة t	-6.448279

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال الجدول رقم (12) نجد:

ـ السلسلة الزمنية للمتغير (oilprice) غير ساكنة في المستوي (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أكبر من قيمة t المحسوبة)، لكن عندما أخذنا بالفرق الأول أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة).

ـ السلسلة الزمنية للمتغير (XPN) هي أيضا غير ساكنة في المستوى وعند احتساب الفروق الأولي لهذه السلسة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة).

ـ السلسلة الزمنية للمتغير (REV) هي أيضا غير ساكنة في المستوى و عند احتساب الفروق الأولي لهذه السلسة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة).

ـ السلسلة الزمنية للمتغير (SLD) هي أيضا غير ساكنة في المستوى وعند احتساب الفروق الأولي لهذه السلسة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة).

ـ السلسلة الزمنية للمتغير (CSGARCH) هي أيضا غير ساكنة في المستوى وعند احتساب الفروق الأولي لهذه السلسة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة).

الفرع الثاني: تحديد فترات الإبطاء:

من الجدول رقم (07) يتضح أن الخمس معايير اختاروا فترة إبطاء واحدة و هما LR, SC, FPE, AIC, HQ، لذا سنختار فترة إبطاء واحدة

الجدول رقم (13): نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−632.0860	NA	7.17e+10	36.34777	36.52553	36.40913
1	−528.5893	177.4229*	4.87e+08*	31.34796*	32.23673*	31.65476*

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على برنامج EVIEWS 7

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات:

يشير مفهوم التكامل المشترك بين متغير ين أو أكثر من الناحية الإحصائية إلى وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين، وأصبح يستعمل بشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير الذي يتم دراسته، وكان يستخدم في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية. وقد عرف

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كل من أنجل وجرانجر التكامل المشترك بأنه يدرس استقرار العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات غير الساكنة لنموذج معين. ويعتمد هذا الأسلوب على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود كثير من المتغيرات المرتبطة مع بعضها البعض في الأجل القصير. ويمتد ذلك الأثر إلى الأجل الطويل، ومثال ذلك الأزواج الاقتصادية، فالتغير في الأجور والأسعار، والتغير في سعر الصرف وحجم الصادرات. وإذا حدث اختلال في هذه المتغيرات في الأجل القصير، يمكن أن تتدخل الحكومة لعلاج ذلك، أي أن هذا الأسلوب يختبر ما إذا كانت هناك علاقة ديناميكية بين متغيرات الدراسة، خصوصا في الأجل الطويل. ويتميز هذا الأسلوب بأنه لو كانت هناك سلاسل زمنية غير ساكنة، وتم تجميعها معا بصورة خطية، وبالترتيب نفسه، فإنها تعطي سلسلة زمنية جديدة متكاملة، يمكن استخدامها في تحليل الانحدار من دون الخوف من النتائج المترتبة. ويتطلب اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المستخدم، إجراء اختبارين، هما: اختبار الأثر، واختبار الإمكانية العظمى.

وبتطبيق اختبار التكامل المشترك بين كل من: النفقات العامة (XPN)، الإيرادات العامة (REV)، رصيد الميزانية (SLD)، تطاير أسعار البترول $(CSGARCH)$. كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات: CSGARCH, REV, SLD, XPN

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.651479	61.84193	29.68	35.65
At most 1 **	0.521993	26.00405	15.41	20.04
At most 2	0.026341	0.907599	3.76	6.65

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.651479	35.83788	20.97	25.52
At most 1 **	0.521993	25.09645	14.07	18.63
At most 2	0.026341	0.907599	3.76	6.65

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

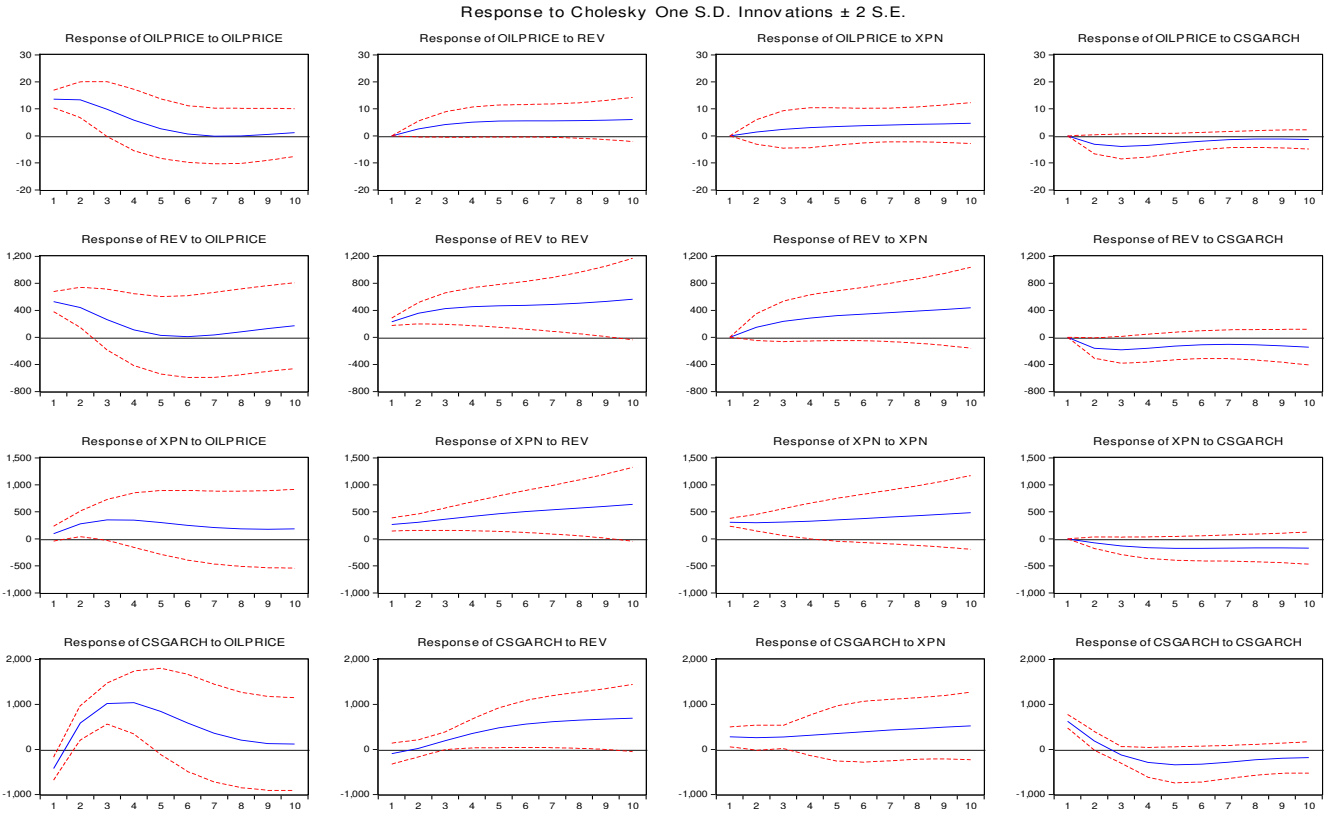
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تشير نتائج اختبار التكامل المشترك إلى رفض فرض العدم والذي يعني بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل القائل بوجود متجه تكامل مشترك واحد، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين تطاير أسعار البترول المعبر عنه بـ: ($CSGARCH$)، و كل من النفقات العامة (XPN)، الإيرادات العامة (REV)، رصيد الميزانية(SLD). هذه النتائج تعكس التأثير الكبير لتقلبات (تطاير) أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر، وبناءا على هذه النتائج سوف يتم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ من أجل معرفة تأثير تطاير سعر البترول على السياسة المالية.

الفرع الرابع: تحليل دوال الاستجابة الدفعية لصدمة في تطاير سعر البترول (CSGARCH):

سوف نقوم بتحليل تقلبات سعر البترول على السياسة المالية وهذا بالاستعانة بدوال الاستجابة الدفعية لمدة تتبؤ 10 سنوات، والشكل الأتي يبين دوال الاستجابة الدفعية لمتغيرات السياسة المالية لصدمة واحدة في تطاير أسعار البترول للفترة (1980- 2015).

الشكل رقم(7): استجابة السياسة المالية لصدمة في تطاير سعر البترول



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ـ نلاحظ أن استجابة الإيرادات العامة للصدمات السالبة لأسعار البترول (oilprice) كانت سالبة، كما أن استجابتها للصدمات الموجبة كانت موجبة، مما يبين تبعية الإيرادات العامة في الجزائر لتغيرات أسعار البترول، واعتماد الجزائر على الجباية البترولية بنسبة كبيرة في جانب إيراداتها العامة.

ـ من جهة أخرى نلاحظ أن صدمة سالبة في سعر البترول لها تأثير سلبي على النفقات العامة، وصدمة موجبة في سعر البترول لها تأثير ايجابي على النفقات العامة، وهذا بسبب الارتباط الكبير للنفقات العامة بالإيرادات العامة التي تعتمد بدرجة كبيرة على الجباية البترولية.

وبالنسبة للجزائر فإن قطاع المحروقات يحتل مكانة هامة في اقتصاد البلد، حيث تمثل صادرات النفط أكثر من 97% من إجمالي صادرات البلد، وعائداته تمثل أهم مورد لتمويل الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل للتقلبات في أسعار البترول تأثير كبير في إجمالي النفقات العامة، وفي إجمالي مداخيل الحكومة. فالسياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية، حيث نجد أن سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء الانتعاش نتيجة زيادة المداخيل وتكون انكماشية في فترات الركود.

ـ كذلك نلاحظ أن صدمة سالبة في سعر البترول كان لها تأثير موجب على رصيد الميزانية في بداية ثمانينيات القرن الماضي، إلا أنه سرعان ما تغير الأمر بعد منتصف الثمانينات، وأصبح للصدمة السالبة في سعر البترول أثر سلبي على رصيد الميزانية، و للصدمة الايجابية أثر ايجابي على رصيد الميزانية، و هذا الأمر واضح فقد سمح الارتفاع الكبير في أسعار البترول لسنوات 1970 و بداية 1980 للحكومة الجزائرية بزيادة نفقاتها العامة و خاصة منها النفقات الرأسمالية، إلا أن هذه النفقات كانت أقل من المداخيل المحققة من قبل الحكومة الجزائرية والتي كانت ناتجة بالدرجة الأولى من عائدات تصدير البترول، غير أنه في منتصف 1980 و بعد انخفاض أسعار البترول تغيرت ديناميكية الإنفاق هذه فانخفضت الاستثمارات العامة، و انخفضت مداخيل الحكومة، و قد أدى الاستمرار في ارتفاع نفقات الاستهلاك و انخفاض مداخيل الحكومة الجزائرية إلى توسع العجز المالي، وقد دفع هذا الوضع المالي الصعب الحكومة الجزائرية إلى إبرام اتفاق للتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي رافقه تشدد في السياسة المالية خلال الفترة (1994 . 1998)، إلا أن الحكومة الجزائرية عادت لتتبع سياسة مالية توسعية بعد ارتفاع أسعار البترول ، فاعتمدت الحكومة برامج الإنعاش الاقتصادي و برامج تدعيم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2001. 2015)، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة مقارنة بحجم إيرادات الحكومة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الجباية البترولية، مما انعكس سلبا على وضعية الميزانية العامة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ـ من خلال الشكل أعلاه نلاحظ استجابة السياسة المالية لصدمة في تطاير سعر البترول المعبر عنه بالانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول (CSGARCH)، حيث نجد بأن الصدمة الموجبة في تطاير سعر البترول كان لها أثر ايجابي على النفقات العامة و هذا ما يدعم فرضية دورية السياسة المالية، لأنه في بلد يعتمد كلية على عائدات النفط مثل الجزائر ترتبط سياسة الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار البترول ، حيث تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول بزيادة النفقات العامة بشكل كبير، و في هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور القناة التي من خلالها تنتقل التقلبات في أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد ، و ينتج عن التقلبات في عائدات النفط تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية التي يترتب عليه انخفاضا في نوعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة.

. كذلك بالنسبة للإيرادات العامة نلاحظ أن استجابتها للصدمة الموجبة في تطاير سعر البترول خلال الخمس سنوات الأولى أي من سنة 1980 إلى غاية 1985 كانت موجبة، لكن سرعان ما أصبحت استجابة الإيرادات العامة للصدمات الموجبة في تطاير سعر البترول سالبة، وكان هذا ابتداء من ظهور الأزمة النفطية عام 1986. فيما يخص الصدمة السالبة في تطاير سعر البترول والتي شملت الفترة (1995 . 2008) نلاحظ أن استجابة الإيرادات العامة كانت سالبة خلال الفترة (1995 . 1999)، لتشهد الإيرادات العامة صدمة موجبة سنة 2000، إلا أنه بعد الفترة (2005 . 2015) كانت استجابة الإيرادات العامة متماشية مع طبيعة الصدمات التي تصيب تطاير أسعار البترول، و إن دل هذا على شئ فإنه يدل على الدور الكبير الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى يدل على الاعتماد الكبير للإيرادات العامة على الجباية البترولية في الجزائر، وارتباط التقلبات في الإيرادات العامة بالتقلبات التي تشهدها أسعار البترول. لهذا قامت الجزائر عام 2000 بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات العامة، ومعالجة العجز الذي يظهر في الميزانية العامة.

الفرع الخامس: تحليل التباين:

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة نسبة التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه والمتغيرات الأخرى، وفي دراستنا لتحليل التباين سوف نحاول معرفة نسبة التغيرات المستقبلية في الإيرادات العامة والنفقات العامة التي تفسر بصدمات في سعر البترول (oilprice) أو في تطاير سعر البترول (CSGARCH) على الترتيب، يبين الجدولين الآتيين بأن سعر البترول هو المفسر الرئيسي للتغيرات المستقبلية في الإيرادات العامة والنفقات العامة للجزائر.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بالنسبة للنفقات العامة نلاحظ أن تفسير تطاير أسعار البترول لتغيراتها المستقبلية يعرف تصاعدا مستمرا، يبدأ من 5.55% في السنة الأولى ثم 40.89% في السنة الخامسة ليصل إلى 62,44% في السنة العاشرة من التقلبات المستقبلية في النفقات العامة.

بالنسبة للإيرادات العامة، نلاحظ كذلك أن تفسير تطاير أسعار البترول لتغيراتها المستقبلية يعرف تصاعدا مستمرا، يبدأ من 0.95% في السنة الأولى ثم 47.95% في السنة الخامسة ليصل إلى 73,43% في السنة العاشرة من التقلبات المستقبلية في النفقات العامة. كما يوضحه الجدول رقم (10).

هذه النتائج تبين مدى اعتماد السياسة المالية في الجزائر على قطاع المحروقات وعائدات النفط، كما أنها تبين كبر درجة عدم التأكد التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر في المدى الطويل خاصة في ظل عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار البترول، كما أنها تبين حجم التحدي الكبير الذي سوف تواجهه الجزائر في المستقبل في حالة عجزها عن فك الارتباط الكبير لاقتصادها بقطاع المحروقات وفي حالة عدم قدرتها على تنويع منتجاتها.

الجدول رقم (15): تحليل التباينات الثنائية بين كل من تطاير سعر البترول (CSGARCH) والنفقات العامة (XPN) والإيرادات العامة (REV)

الفترات	S.E	CSGARCH	REV	S.E	CSGARCH	XPN
1	483.44	0.95	99.04	331.64	5.55	94.44
5	862.37	47.95	52.04	811.31	40.89	59.10
10	1365.98	73.43	26.56	1447.41	62.43	37.56

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

الفرع السادس: اختبار السببية:

الهدف من اختبار السببية هو معرفة فيما إذا كانت هناك علاقة معنوية في المدى القصير بين تطاير سعر البترول وكل من أدوات السياسة المالية (النفقات العامة، الإيرادات العامة، ورصيد الميزانية).

حيث يعتبر نموذج **كرنجر** من أكثر النماذج شيوعا في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية، ووفقا له تكون (X) سببا في حدوث التغير في (Y) هذا إذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير (Y) تتحدد وفق القيم المبطأ

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

للمتغيرين (Y, X) والتي تكون أفضل حال من الاعتماد على القيم المبطأ على متغير واحد، و يستند هذا الاختبار على تقدير المعادلتين التاليتين :

$$Y_t = \sum_{i=0}^{m} \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^{n} \beta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots\dots\dots\dots 12$$

$$X_t = \sum_{i=0}^{m} \gamma_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^{n} \delta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots\dots\dots\dots 13$$

حيث Y_{t-j} ، X_{t-i} المتغير التابع و المتغير المستقل على الترتيب المتباطئان زمنيا.

β_j, α_i: المعاملات التي توضح الآثار لطول الفجوة الزمنية.

i,j: عدد التباطؤات.

وعلى ضوء تقدير المعادلتين 12، 13 هناك أربعة احتمالات لاتجاه السببية:

ـ الاتجاه الاعتيادي $X \rightarrow Y$

ـ الاتجاه المعاكس $X \leftarrow Y$

ـ التغذية العكسية $X \rightleftarrows Y$

ـ انعدام السببية $X - Y$

وصياغة الفرضيات تكون بالشكل التالي:

ـ فرضية العدم التي تنص على انعدام العلاقة السببية:

المعادلة 12: $H_0 : \alpha_i = 0$

المعادلة 13: $H_0 : \delta_j = 0$

الفرض البديل الذي ينص على وجود العلاقة السببية:

المعادلة 12: $H_1 : \alpha_i \neq 0$

المعادلة 13: $H_1 : \delta_j \neq 0$.[1]

يوضح الجدول رقم (12) نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة: النفقات العامة (XPN)، الإيرادات العامة (REV)، رصيد الميزانية (SLD)، تطاير أسعار البترول $(CSGARCH)$.

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 153 154.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (16): نتائج اختبار السببية بين تطاير سعر البترول CSGARCH وكل من REV، XPN، SLD.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CSGARCH does not Granger Cause REV	34	7.31639	0.0027
CSGARCH does not Granger Cause XPN	34	11.5504	0.0002
CSGARCH does not Granger Cause SLD	34	8.48391	0.0013

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 7

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، في الجدول رقم (12) بين كل من:

- تطاير سعر البترول (CSGARCH) والإيرادات العامة (REV)، أن F بلغت 7.31639 باحتمال قدره 0.0027 وعليه فإننا نقبل فرضية أن التغير في تطاير سعر البترول (CSGARCH) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة (REV). (CSGARCH → REV).

- تطاير سعر البترول (CSGARCH) و النفقات العامة (XPN)، أن F بلغت 11.5504 باحتمال قدره 0.0002 وعليه فإننا نقبل فرضية أن التغير في تطاير سعر البترول (CSGARCH) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في النفقات العامة (XPN). (CSGARCH → XPN).

- تطاير سعر البترول (CSGARCH) ورصيد الميزانية العامة (SLD)، أنF بلغت 8.48391 باحتمال قدره 0.0013 وعليه فإننا نقبل فرضية أن التغير في تطاير سعر البترول (CSGARCH) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في رصيد الميزانية العامة (SLD). (CSGARCH → SLD).

هذه النتائج تبين التأثير المباشر لتطاير سعر البترول على السياسة المالية في المدى القصير، ففي المدى القصير تكون استجابة النفقات العامة والإيرادات العامة لصدمة موجبة في سعر البترول تكون موجبة، مما يعرضها لأثار سلبية عند انخفاض أسعار البترول.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة الفصل:

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على القطاع البترولي مما يجعل السياسة المالية مرتبطة ارتباطا قويا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وذلك نتيجة أن الإيرادات في الجزائر تتميز بأن جزء كبير منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى فالنفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الآخر لها، ومن خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار البترول والسياسة المالية في الجزائر.
- وجود علاقة طردية بين الصدمات البترولية ومدى استجابة السياسة المالية في الجزائر لهذه الصدمات.
- تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للجزائر وتتوقف وضعيتها على التغير في مستوى أسعار البترول العالمية غير المتحكم فيها وهذا ما تبينه الدراسة القياسية.
- يعتبر البترول عنصرا ذو أهمية بالغة في الإقتصاد الجزائري وذلك لإعتماده الشبه كلي على عائدات البترول لتمويل ميزانيتها العامة مما يجعل صانعي السياسة الإقتصادية أمام تحديات كبيرة عند وضع السياسة المالية وذلك في ظل عدة الاستقرار في تقلبات أسعار البترول.
- دورية السياسة المالية في الجزائر أي أن سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء فترات الإنتعاش وانكماشية أثناء فترات الركود، مما يجعل السياسة المالية تفقد دورها في النهوض بالإقتصاد الوطني.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة

خاتمة

مع تطور دور الدولة في الإقتصاد أصبحت السياسة المالية أداة للتأثير على النشاط الإقتصادي وذلك عن طريق إيراداتها ونفقاتها رغبة في تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية. وباعتبار التقلبات الحاصلة في أسعار البترول ومن ثم عائداته هي أكبر تحد يواجه الدول المصدرة للبترول وخصوصا منها المعتمدة على إيرادات البترول لتمويل إقتصادياتها وتنفيذ خططها وإستراتيجيتها، زادت أهمية السياسة المالية كأداة للتكيف مع هذا الوضع، والجزائر من بين هذه الدول، فبالرغم من الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها منذ الإستقلال إلا أنها لم تتحرر من لعنة هذا المورد الناضب، إذ مازال قطاع البترول يمثل المحرك الأساسي للإقتصاد نظرا لضعف نمو القطاعات الأخرى، ومازالت الجباية البترولية تأخذ حصة الأسد من إجمالي الإيرادات مقارنة بالجباية العادية.

وضمن هذا السياق جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة مدى إنعكاس تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر. وقادتنا هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتميز الدول المصدرة للبترول بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة إقتصادية متنوعة نظرا للتقلبات الشديدة في أسعار البترول.

- يعتبر العرض والطلب العالميين من أهم العوامل التي تحكم آالية السعر في السوق البترولي، لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية لها دور رئيسي في تحديد أسعار البترول العالمية مثل العوامل الجيوسياسية، الكوارث الطبيعية، إنخفاض طاقات الإنتاج الإحتياطية.

- تواجه الدول المصدرة للبترول تحديات خاصة في إدارة إقتصادياتها وفي إعداد سياستها المالية، ليس فقط لأن أسعار البترول شديدة التقلب ويصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه البترول وتداعيات ذلك على السياسة المالية قصيرة وطويلة الأجل.

- كشفت نتائج اختبار استقرارية كل من: تطاير أسعار البترول، الإيرادات العامة، النفقات العامة، رصيد الميزانية. بأن هذه المتغيرات مستقرة في الفرق الأول، مما يؤكد على أن كل سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

- كشف اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين تطاير أسعار البترول المعبر عنه بـ: ($CSGARCH$)، وكل من النفقات العامة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

(XPN)، الإيرادات العامة (REV)، رصيد الميزانية (SLD). هذه النتائج تعكس التأثير الكبير لتقلبات (تطاير) أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

- يعتبر سعر البترول من أهم محددات السياسة المالية في الجزائر، حيث أظهرت دوال الاستجابة الدفعية أن استجابة النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الميزانية لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة، الأمر الذي يعرضها لأثار الصدمات السالبة في أسعار البترول.

- لتطاير سعر البترول قوة تفسيرية للتقلبات المستقبلية التي تحدث في النفقات العامة والإيرادات العامة، الأمر الذي يبين مدى اعتماد السياسة المالية في الجزائر على قطاع المحروقات بصورة عامة وعائدات القطاع بصفة خاصة، كما أنه يبين كبر درجة عدم التأكد التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية الكلية والقائمين على التخطيط في الجزائر في المدى الطويل خاصة في ظل عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار البترول.

- تتميز السياسة المالية في الجزائر بخاصية الدورية، حيث نجد أن سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء الانتعاش نتيجة زيادة المداخيل وتكون انكماشية في فترات الركود نتيجة انخفاض المداخيل، مما يفقد السياسة المالية دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية في حالة الركود الاقتصادي.

- بينت نتائج اختبار السببية لـgranger أن سعر البترول يفسر الجانب الأكبر من تقلبات كل من النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الميزانية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات السلبية في أسعار البترول.

- إن الصدمات التي تصيب السياسة المالية تنعكس مباشرة على النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الميزانية العامة هي ناتجة بالدرجة الأولي من التقلبات وعدم الاستقرار الذي يميز أسعار البترول.

من خلال نتائج الدراسة استطعنا أن نتوصل إلى اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى والتي مفادها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على النفقات العامة صحيحة، إذ أثبتت الدراسة الإحصائية والقياسية أن الصدمة الموجبة في تطاير أسعار البترول كان لها أثر ايجابي على النفقات العامة.

الفرضية الثانية والتي تتمحور حول وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتغيرات اسعار البترول على الإيرادات العامة صحيحة، فمن خلال الدراسة القياسية تبين أن استجابة الإيرادات العامة للصدمات السالبة لأسعار البترول كانت

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

سالبة كما أن إستجابتها للصدمات الموجبة موجبة، أي أن استجابة الإيرادات العامة متماشية مع الصدمات التي تصيب تطاير أسعار البترول.

الفرضية الثالثة والتي تدور حول وجود أثر دو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار التبرول على رصيد الميزانية العامة صحيحة، فعلى غرار النفقات والإيرادات العامة فإن استجابة رصيد الميزانية هي الأخرى متماشية مع تطاير أسعار البترول، إذ بينت الدراسة القياسية أن للصدمة السالبة أثر سلبي على رصيد الميزانية، وللصدمة الإيجابية أثر إيجابي أي إرتباط التقلبات في الميزانية بالتقلبات التي تشهدها أسعار البترول.

التوصيات:

- إن تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالقطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، أصبح ضرورة لا مناصة منها حتى يكون الاقتصاد الجزائري في منأى عن الآثار السلبية للصدمات البترولية.
- ضرورة الاهتمام بقطاعي الخدمات والسياحة باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنويع صادرات البلد وخلق مناصب الشغل.
- الحد من دورية السياسة المالية، والعمل على تكريس القطيعة بينها وبين تقلبات أسعار البترول، واتخاذ إجراءات للمتابعة والمراقبة الصارمة لصرف النفقات الحكومية.
- العمل على إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تحسن نمو الطاقة الإنتاجية الوطنية.
- ينبغي رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات العامة وعدم الاعتماد وإعطاء الأولوية للجباية البترولية، وهذا لتجنب الآثار السلبية لتقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة.
- استثمار التدفقات المالية التي مصدرها قطاع المحروقات في التعليم ورأس المال البشري في الجزائر، حيث أن الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات.
- ينبغي استغلال الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز ورفع القدرات الإنتاجية الوطنية في القطاعات الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة

آفاق الدراسة:

إن البحث في موضوع اثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية موضوع متشعب وواسع مما يفتح أمامنا آفاقا متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية، نذكر منها:

- آليات تحسين السياسة المالية في الدول البترولية
- دور الصناديق السيادية في تحقيق الإستقرار في الميزانية العامة
- استراتيجيات تنويع إيرادات الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أندراوس عاطف وليم، **الإقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.
2. البطريق يونس أحمد، دراز حامد عبد المجيد وآخرون، **المالية العامة الضرائب والنفقات العامة**، دون ذكر طبعة، الدار الجامعية، دون ذكر سنة، الإسكندرية، مصر،
3. بن رمضان أنيسة، **دراسة إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
4. التنير سمير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، 2007.
5. حشيش عادل أحمد، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراية أصول الفن المالي للإقتصاد العام)**، دون ذكر الطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1992.
6. حمزة حسن كريم، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
7. خصاونة محمد، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
8. خلف فليح حسن، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008.
9. خليفي عيسى، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010
10. الخولي سيد فتحي أحمد، **إقتصاد النفط، (الموارد الطبيعية والبيئية والطاقة)**، الطبعة الثامنة، خوارزم العلمية، جدة السعودية، 2014.
11. الخيكاني نزار كاظم، الموسوي حيدر يونس، **السياسات الاقتصادية الإطار العام وأُثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2015.

12. الدعمي عباس كاظم، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2010.
13. دياب محمد وآخرون، **التنمية السياحة والسياسات المالية والنقدية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
14. الربيعي رجاء، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دون ذكر الطبعة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
15. الزبيدي عبد الباسط علي جاسم، **الموازنة العامة للدولة والرقابة علة تنفيذها، دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
16. السريتي السيد محمد أحمد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
17. طاقة محمد، العزاوي هدى، **إقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
18. عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، **مفاهيم ونظم إقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
19. عبد العزيز عثمان سعيد، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، دون ذكر الطبعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008
20. عبد الفضيل محمود، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، عالم العرفة، الكويت، 1979.
21. عبد المجيد عبد المطلب، **الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
22. العبيدي سعيد علي، **إقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011.
23. عصفور محمد شاكر، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة السادسة، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2014،
24. العلي عادل ، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، الجزء الأول، المالية العامة والقانون المالي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
25. العلي عادل فليح، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
26. كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

27. الكفراوي عوف محمود ، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006.
28. مجيد الموسوي ضياء، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
29. محرزي محمد عباس ، **إقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، دون ذكر السنة، الجزائر
30. محمد طاقة، هدى العزاوي، **إقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن،2010
31. معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
32. ناشد سوزي عدلي، **أساسيات المالية العامة**، دون ذكر الطبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
33. الوادي محمود حسين ، عزام زكريا أحمد ، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

ب. المجلات العلمية:

1. بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد ، **تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، الجزائر
2. بن رمضان أنيسة، **تطاير أسعار ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 9، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015
3. بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، دون ذكر السنة.
4. بوفليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010.
5. خضر حسان، أسواق النفط العالمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 57، الكويت، دون ذكر السنة.
6. ستيفن بارنيت، رولاندوأوسووسكي، **ما الذي يرتفع؟ لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 1، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس2003،

7. سعودي محمد، **المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 11، جامعة المدية، الجزائر،2014
8. صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد
9. الغنام حمد بن عبد الله ، **تحليل السلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الأسهم في المملكة العربية السعودية: باستخدام منهجية بوكس جينكينس**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2003
10. ماجد عبد الله المنيف، **صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35، العدد 129، الكويت، 2009.
11. المزيني عماد الدين محمد، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 15، العدد 1، غزة فلسطين، 2013.
12. معهد الدراسات المصرفية، **صناديق الثروة السيادية**، السلسلة السادسة، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2013
13. المناعي جاسم، **الإقتصاديات العربية على أعتاب الألفية الثالثة بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة**، صندوق النقد العربي، بيروت، لبنان، 2001

ج. المذكرات والرسائل العلمية:

1. إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2016/2015.
2. بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008
3. بلقلة ابراهيم، **سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014.
4. بن زيدان حاج، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013/2012.
5. بن عوالي خالدية، **إستخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015.

6. بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري نموذج متجهات تصحيح الخطا" رسالة ماجستير في إقتصاديات المال والأعمال**، كلية إدارة المال والأعمال جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2012.

7. بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.

8. حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009.

9. دردوري لحسن، **سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر** تونس، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013

10. درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006./2005

11. زايدي حسيبة، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزئر 1970_2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2015/2014.

12. زكاري محمد ، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014/2013

13. شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010

14. ضالع دليلة، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008،

15. ضيف أحمد، **أثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014

16. العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1970_2006**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2008/2007.

17. قوشيح بوجمعة قويدر، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2009.
18. مخلفي أمينة، **محاضرات حول الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)**، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013
19. معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة إقتصادية لحالة الجزائر 1970-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
20. منصور شريفة، **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2016/2015
21. موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، سنة 2015/2014.
22. موري سمية، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.
23. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

د. الملتقيات والندوات العلمية:

1. زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015
2. قدي عبد المجيد، **مداخلة بعنوان الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، لبنان، مارس2009
3. مرغيث عبد الحميد، **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الأزمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.

هـ. المنشورات والمراسيم والنصوص القانونية:

1. بيانات البنك العالمي.
2. بيانات المركز الوطني للتخطيط والإحصاء ONS.

3. تقارير مختلفة لبنك الجزائر.
4. تقارير مختلفة لصندوق النقد العربي.
5. تقارير وزارة المالية:المديرية العامة للتقدير والسياسات
6. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2015
7. قانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال الموافق ل 7 جويلية سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 24، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984
8. النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك لسنة 1999
9. النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك لسنة 2000
10. النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك لسنة 2007
11. النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك لسنة2010
12. النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك لسنة 2014
13. النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك لسنة 2016

المواقع الالكترونية:

www.ons.dz/retrospective

www.dgpp-mf.gov.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ. الكتب

1. Bourbonnais R., Econométrie, **Manuel et Exercices Corrigés**, Dunod, Paris, 4 me édition, 2002.
2. Lardic. S, Mignon. V, **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financière**, Economica, Paris,2002.

ب. المجلات العلمية:

1. Lingyuyan, **analysis of the international oil price fluctuations and its influencing factors**, American Journal of Industrial and Business Management, 2012.
2. International Monetary Fund, **The role of fiscal institution in managing the oil revenue boom,** prepared by the fiscal affairs department, march5, 2007.
3. Procyclical fiscal policy shocks, rules and institution, a view from mars, IMF working paper, prepared by paolomanarse, January 2006.

4. Kaminsky G, Reinhart C, Végh C, **when i trains, it pours:procyclical capital flows and macroeconomic policies**, The National Bureau of Economic Research, April 2005.
5. JefferyFranckel, **comment les producteurs de produit de base peuvent- ils rendre les politique budgétaire et monétaire moins procyclique**, séminaire sur les ressource naturelle, les finances et le developpment, institut du FMI et banque central d'Algerie,Alger, 4-5 Novembre 2010.
6. Amany El Anshasy, **Oil prices and economic growth in oil-exporting countries, Collage of Business and Economics**, United Arab Emirates University, 2012.
7. William G. Gale &Peter R. Orszag, **Economic effect of sustained budget deficit**, National Tax Journal, 2003.
8. Philip Hans Franses, Dick van Dijk, **Nonlinear Time Series Models in Empirical Finance**, Cambridge university press, 2003.
9. Bourbounnis ,M.Terraza , **Analyse des series temporelles en économie** , Presse universitaires de France , 1 ere édition, 1998.